جـامعـة الأقصـى – غـزة
عـمـادة الـدراسـات العـليـــا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قســم اللـغــة الـعــربيــة
تـخـصــص لـغـة ونـحـو

الجملة التفسيرية في أحاديث كتاب صحيح البخاري

– دراسة نحوية دلالية –

إعداد الطالب

أحمد صبري عبد النجار

إشراف الدكتور

إبراهيم أحمد سلّام الشيخ عيد

أستاذ النحو والصرف المشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النَّحو العربي من كليَّة الآداب في جامعة الأقصى

غزَّة – فلسطين

1438 هـ - 2017 مـ

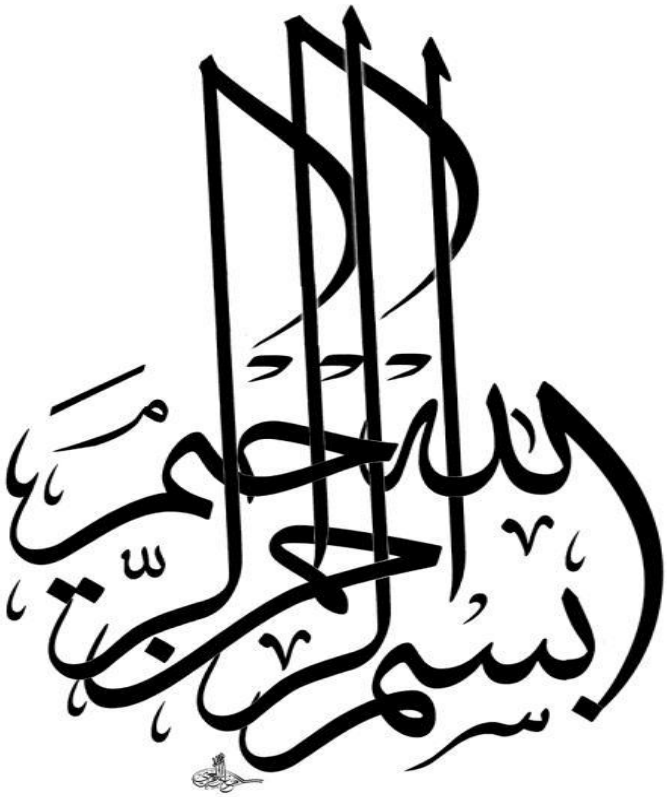

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

{البقرة – 32}

الإهداء

إلى أولئك الذين تمنوا أن يروني هنا .

إلى عائلتي التي أحمل اسمها فخرًا واعتزازًا .

إلى من أرضعتني الحب والحنان .

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء .

إلى القلب الناصع بالبياض(والدتي الحبيبة(.

إلى من جرع الكأس فارغًا ليسقيني قطرة حب .

إلى من كلَّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة .

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم .

إلى القلب الكبير (والدي العزيز).

إلى من هم أقرب إليَّ من روحي .

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي) .

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم أصدقائي الغوالي .

إلى الروح التي سكنت روحي صديقي الصدوق، وأخي الذي لم تلده أمي (أ. أحمد عثمان النجار) .

إلى أساتذتي الكرام ورثة الأنبياء .

إلى جميع مَن كانوا لي مددًا في هذا البحث من قريب أو بعيد .

الباحث

أحمد بن صبري

شكر وتقدير

رب لك الحمدُ حمدًا يبدأُ ولا ينتهي، ولك الشكر كله على نعمك التي لا تُعدُّ ولا تحصى، يا رب لولا توفقك ما تسنّى لي إكمال مشواري هذا، ربي أنت أحقُّ مَنْ يشكر، بيدك الأمر كله، **﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾**[1] .

الإنسان في هذا الحياة ينسى أمورًا كثيرة، إلّا الجميل فهو محفورٌ في الذاكرة لا يُنسى، يرويه الحنين والوفاء، وذاكرتنا ما زالت وستبقى – بعون الله – قوية محتفظة بأسماء أساتذة لمعت شخصياتهم، بعلمهم، وأدبهم، وتواضعهم، أعلام أينما حلُّوا وارتحلوا، أساتذتي في قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأقصى . وبادئًا ذي بدءٍ أبتدئُ بالدكتور/ إبراهيم أحمد الشيخ عيد . الذي كان لي الشرف أن يكون مشرفي في بحثي هذا، إذ تحمل صابرًا المدة الطويلة التي قضيتها في إنجازه، فكان نعم المعلم والموجه، فأسأل الله أن يجزيه و يجزيهم خير الجزاء .

هذا ويطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل من الأستاذ الدكتور / جهاد يوسف العرجا

والأستاذ الدكتور / حسين موسى أبو جزر اللذان تَوَّجَا رسالتي المتواضعةِ بتفضْلِهِمَا واقْتطاعِ جزءٍ من وَقتِهمَا لقراءَتِها وإثْرَائِها بِمُلاحَظاتِهمَا المباركة، أسألُ اللهَ سبحانَهُ وتعالى أن يُباركَ لهما في أوقاتِهمَا، وأن يوفقَهما لِمَا يُحبُّ ويرضى.

وأشكر الأستاذة / رنا عبد الرحمن النجار والتي تفضَّلت مشكورةً بترجمة ملخص البحث من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية .

وأشكر كل من وقف معي، في المحنة التي كادت أن تعصف بالبحث كليًا، وكادت تحرمني فرصة الجلوس أمامكم، شكرًا من أعماقي .

وأخيرًا أتقدم بالشكر وخالص الدعاء لأهلي، وإخواني، وأقاربي، وكل من جمعني القدر به في مسيرتي هذه، وأعانني ولو بإيماءة، أو كلمة طيبة، وأدعو الله –جلَّ وعلا– أنْ يثيبهم أجرًا على ما صنعوا عاجلًا وأجلًا، وأشكر لأهلي صبرهم معي في طول المشوار، وتحملهم مرارة الانتظار، عسى الله أن يجعل ثمرة هذا الانتظار، والصبر الطويل خيرًا وفلاحًا إنَّه ولي ذلك والقادر عليه .

---

(1) سورة الأحقاف، الآية 15 .

الملخص

تناول البحث بالدراسة والتحليل (**الجملة التفسيرية في أحاديث كتاب صحيح البخاريّ –دراسة نحوية دلالية**) .

تقوم الدراسة على تناول الجملة التفسيرية في أحاديث كتاب صحيح البخاري، إذ جاءت في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، تناول الباحث في التمهيد الحديث عن الإمام البخاري، وصحيحهِ، وتعريف الحديث وأنواعه، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف عند تقعيدهم للنحو العربي، والفرق بين الجملة الاعتراضية والجملة التفسيرية .

الفصل الأول: الجانب النظري، الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

وفيه مبحثين:

- المبحث الأول – مفهوم الجملة التفسيرية بناء وتأسيس .
- المبحث الثاني – أقسام الجملة التفسيرية .
- المطلب الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .
- المطلب الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) أو (أي)

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي، مسائل الجملة التفسيرية في أحاديث صحيح البخاري، ويتناول المسائل في المباحث الآتية:

- المبحث الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .
- المبحث الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير .
- المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) .
- المطلب الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أيّ) .

الفصل الثالث: أهمية الجملة التفسيرية الدلالية .

- المبحث الأول – ما كان منها بلا حرف تفسير ودلالتها .
- المبحث الثاني – ما كان منها بحرف تفسير ودلالتها .

وأما الخاتمة؛ فقد تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في بحثه .

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

The research examined by study and analysis **The Explanatory Sentence in the Hadiths of Al Bukhari Sahih Book: A Semantic, Syntactic Study**.

The study is based on an examination of the explanatory sentence in the Hadiths of Al Bukhari Sahih. It includes an introduction, a theoretical framework, three chapters and a concluding section. In the theoretical framework, the researcher sheds the light on Al Imam Al Bukhari, his Sahih, the definition of Hadith, its types and grammarians' position of the citation from the noble prophetical Hadith, when they set the Arabic syntactic rules, in addition to the difference between the parenthetical sentence and the explanatory sentence.

The first chapter: the theoretical part: the explanatory sentence has no syntactic explanation. This chapter includes two sections:

- The first section: the concept of the explanatory sentence: its constitution and construction
- The second section: the parts of the explanatory sentence
- The first case: the explanatory sentence without an explanation article
- The second case: the explanatory sentence with an explanation article (that = أن or أي)

The second chapter: the practical part: the cases of the explanatory sentence in the Hadiths of Al Bukhari Sahih. It focuses on the cases in the following sections:

- The first section: the explanatory sentence without the explanation article
- The second section: the explanatory sentence with the explanation article
- The first case: the explanatory sentence with the explanation article (that =أن)
- The second case: the explanatory sentence with the explanation article (that = أي)

The third chapter: the semantic importance of the explanatory sentence

- The first section: the sentences without articles and what they stand for semantically .
- The second section: the sentences with articles and what they stand for semantically .

The concluding section includes the most important results which were reached by the researcher .

المقدمة:

الْحَمدُ لله أول كل مقَال، ومبدأ كل سُؤال، وله الحمد في كل مقام، وَله الْمَنّ والإفضال، الحمدُ لله الذي جعل طلب العلم في دينه عبادة، والسائر في طريقه تحفه الملائكة، الحمد لله القائل في كتابه: ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾[1]، وَصلى الله على سيدنا مُحَمَّد النَّبِي أفصح من نطق بالضاد، وعَلى آله الطيبين الأخيار وَسلم تَسْلِيمًا، وَبِاللَّهِ نستعين، وَهُوَ حَسبنَا وَنعم الْوَكِيل، وبعد

تتكون اللغة من شبكة من العلاقات التركيبية المتمثلة في، المستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية(التركيبية) والدلالية، ولكل مستوى وحدات يتألف منها، ولمّا كانت الجملة أساس التحليل النحوي(التركيبي) شغلت فكر النحويّن واللغويّن قديمًا وحديثًا، فانبرت فيها أقلامهم، فألفوا في أنواعها، وجوانبها التركيبية، ومواقعها الإعرابية، وغير ذلك .

فالجملة هي المنطلق الأساسي في أيّ دراسة لغوية ناجحة، إذْ إنَّ الوحدة اللغوية لا تعطي المعنى المقصود منفردةً، فلا بُدَّ من تركيبها في جملة لتعطي الدلالة، ومن هنا فقد اطمأن الباحث وانشرح صدره إلى دراسة موضوع: **(الجملة التفسيرية في أحاديث كتاب صحيح البخاري – دراسة نحوية دلالية)**، وهو موضوع اقترح عليَّ دراسته أستاذي المشرف الدكتور / إبراهيم أحمد سلّام الشيخ عيد، فوجدت نفسي شغوفة بهذا الموضوع فنزل منها منزلة كبيرة ، إذ إنه يجمع بين النحو والحديث الشريف، أفصح الكلام بعد القرآن الكريم، والذي حظي بمكانةٍ ساميةٍ بوصفه مصدرًا للعلوم الإسلاميّة كلِّها، إلا عند النحاة القدماء فالمُتتبّعَ لمؤلَّفات النَّحو يجِدُها فقيرةً في الاعتمادِ على هذا النَّصِّ النثريِّ العظيم، إذ لَمْ يلقَ حظًا وافرًا من الاستشهاد به عند التقعيد للنحو العربي، إذا ما قيس بالنص القرآني، والنص الشعري، فأراد الباحث أن يغوص في أعماق كتاب صحيح البخاري، والذي يُعَدُّ أصح الكتب بعد كتاب الله – عز وجل – للبحث عن ظاهرة لغوية اضطربت أقوال علماء النحو فيها، واختلفت وتباينت تباينًا شديدًا؛ فمنهم من أثبتها ومنهم من أنكرها بالكلية، ومنهم من رفض أن يكون لها موضعًا من الإعراب، ومنهم من قال: إنَّها بحسب ما تفسره؛ فإن كان له فلها وإلّا فلا، ألا وهي الجملة التفسيرية، وكان اختيارها موضوعًا للدراسة لما لها مِن أهميّة وكَثْرَةِ دَوَرانٍ في الكلامِ العربيّ .

---

(1) سورة التوبة، الآية: 106 .

أولًا – أهمية الموضوع:

1) الوقوف على الجملة التفسيرية في اللغة العربية، ولا سيما في الحديث الشريف .
2) تُعدُّ هذه الدراسة إثراءً للأطر النظرية المتعلقة بالجملة التفسيرية .
3) تطبيق الدراسة على صحيح البخاري، يخدم اللغة العربية، والدين الإسلامي، ويزيد المكتبة العربية ثراءً ليستفيد منه المتخصصون .

ثانيًا – أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الجملة التفسيرية موضوعًا للدراسة لما لها من أهمية، ولكثرة دورانها في كلام العرب، و–على حد علم الباحث– أنَّها لم تأخذ حقها من البحث، ولم يتطرق أحد من الباحثين لدراستها في الحديث الشريف .

ثالثًا – أهداف الدراسة:

1) الوقوف على الجملة التفسيرية؛ للكشف عن حقيقتها، وأسرارها، وأنماطها في اللغة العربية من خلال دراسة الحديث الشريف .
2) الوقوف على خصوصية تركيب الجملة التفسيرية .
3) تحديد الجملة التفسيرية في صحيح البخاري، وأنواعها مما يسهل الوصول إليها .
4) توضيح الخلاف حول الجملة التفسيرية .

رابعًا – الصعوبات التي واجهت الباحث خلال فترة بحثه:

1) ندرة الكتب التي تناولت هذا الموضوع، ولا سيما في صحيح البخاري، وما يتعلق بالجملة التفسيرية في الحديث الشريف .
2) اختلاف النحاة في الجملة التفسيرية، كوجودها، وموضعها من الإعراب .
3) حمل الجملة التفسيرية على أكثر من وجه إعرابي، وخاصة المجردة من حرف التفسير.
4) مخالفة كثير من النحاة القواعد التي وضعوها للجملة التفسيرية، خاصة المقرونة بحرف التفسير (أن) .
5) كثرة عدد الأحاديث الواردة في صحيح البخاري .
6) اختلاف المفسرين حول الحديث الشريف .

خامسًا – منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، والذي يعتمد على وصف الجملة التفسيرية، وبيان مواضعها المتعددة حسب ورودها في أحاديث صحيح البخاري، ثم تحليلها إحصائيًا . فأخذت الدراسة على عاتقها أنْ تقوم بهذا الجَّرْد الإحصائيّ لمواضع الجملة التفسيرية ، أمّا ما تكرَّر من الأحاديث؛ فقد جعلتُ الأول منها أساسًا لدراسة الظاهرة مكتفيًا به من غير أنْ أُكرِّرَهُ في الجَّرْد.

وقد بيَّنتُ في هامش بعض الأحاديث الألفاظ الصعبة التي تحتاج إلى توضيحٍ، على أنّني قد أُبيِّن الحادثة التي ورد فيها الحديث، إنْ تطلَّب الأمر ذلك، ولا سيّما عندما تفيد في توجيه الظاهرة اللغوية .

سادسًا – الدراسات السابقة:

1) الجملة الفعلية في صحيح البخاري–دراسة نحوية في الأحاديث المرفوعة– محمد هادي العيساوي، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة بابل، العراق، 2002م.

جاءت في مقدمة، وتمهيد، وستة فصول؛ قسمها وفق خبرية الجملة، تحدث الباحث في المقدمة عن الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج الذي اتبعه في الدراسة، وفي التمهيد فقد تناول فيه التعريف بالإمام البخاري، وصحيحه، وتناول الباحث في الفصل الأول، الجملة الفعلية الخبرية المثبتة من حيث جنس فعلها، وقسّم الفصل إلى قسمين هما: الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجمل التي لها محل من الإعراب، وفي الفصل الثاني تناول الجملة الفعلية الخبرية المنفية، وخصص الفصل الثالث للجملة الفعلية الخبرية المؤكدة، أما الفصل الرابع فعنونه بالجملة الفعلية الإنشائية الطلبية في الأمر والنهي والدعاء، وفي الفصل الخامس تناول الجملة الفعلية الإنشائية الطلبية في الاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، أما الفصل السادس فتناول فيه الجملة الفعلية الإنشائية غير الطلبية التي تمثلت في أسلوب المدح أو الذم، وأسلوب الترجي، وختم الرسالة بخاتمة بيّن فيها النتائج التي توصل إليها .

2) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم– دراسة نحوية دلالية، كريم زنون الحريثي، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق، 2005م .

قسّم الباحث رسالته إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وختمها بالنتائج والتوصيات، تناول الباحث في الفصل الأول: الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب والمصدرة بـ (حرف

تفسير)، وقسمه إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول منها الجملة التفسيرية الفعلية الماضية والمضارعة، و تناول في المبحث الثاني: الجملة التفسيرية الفعلية الأمرية . وتناول في المبحث الثالث: الجملة التفسيرية الاسمية والندائية . وتناول في الفصل الثاني: الجملة التفسيرية المشتركة وظيفيًا؛ وقسّمه إلى ستة مباحث، وختم البحث بالنتائج والتوصيات .

ونظرًا لما تقدَّم: فإنَّ الرِّسالةَ اتخذتْ لها ثلاثةَ جوانب هي الجانب النظري، وتمثل في تأصيل وتأسيس للجملة التفسيرية، والجانب الثاني تمثل الربط بين الجانب النظري، والجانب التطبيقي نحويًا، والجانب الثالث بيان الدلالة للجملة التفسيرية في النص .

ولكي يتسنّى للدِّراسةِ الإحاطَةُ بالموضوعِ؛ فَقَد اقتَضَتْ هذه المَنهَجيَّةُ تَقْسيمَ الرِّسالةِ على تَمهيدٍ وثلاثة فصول .

سابعًا – خطة البحث:

استدعت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة:

تم الحديث فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، وخطة البحث، ومنهجه .

التمهيد:

تناول الباحث فيه تعريف الحديث الشريف، والتعريف بالبخاري، وصحيحه، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، خلاف النحاة حول الجملة التفسيرية في اللغة العربية، والتباين بين الجملة التفسيرية والجملة المعترضة .

الفصل الأول: الجانب النظري، الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين .

- المبحث الأول – مفهوم الجملة التفسيرية تأصيل وتأسيس .
- المبحث الثاني – أقسام الجملة التفسيرية .
- المطلب الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .
- المطلب الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) أو (أي) .

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي، مسائل الجملة التفسيرية في أحاديث صحيح البخاري، ويتناول المسائل في المباحث الآتية:

- المبحث الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .
- المبحث الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير .
- المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) .
- المطلب الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أيّ) .

الفصل الثالث: أهمية الجملة التفسيرية الدلالية .

- المبحث الأول – ما كان منها بلا حرف تفسير ودلالتها .
- المبحث الثاني – ما كان منها بحرف تفسير ودلالتها .

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج، والتوصيات التي يتوقع أنْ يصلَ الباحثُ إليها .

ومن باب الاعتراف بفضل مَنْ سبقنا، وإسناد العلم إلى أهله؛ فقد اعتمدت في دراستي على مصادر ومراجع عدة ذكرتها في قائمة المصادر والمراجع، واذكر منها هنا على سبيل الذكر لا الحصر (صحيح البخاري) طبعة طوق النجاة، 2001م، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر الناصر؛ وكان اختياري لهذه الطبعة لاحتوائها على تعليقات مصطفى البغا، إضافة إلى أنَّها جيدة جدًا من حيث الترتيب والتبويب والإخراج. إضافةً إلى (الكتاب) لسيبويه، و(تفسير الكشاف) للزمخشري، و(مغني اللبيب) لابن هشام، و(موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) للأزهري، و(عمدة القاري) للعيني، و(إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) للقسطلاني .

لابدَّ هنا من الاشارة إلى أمرين، أولهما: أنني كنت منتبهًا جيدًا لمسألة الاعتماد على بعض المراجع الحديثة، وما كانت هذه المسألة لِتُشكّل لي مصدر قلق كبير؛ لأن نظرة أهل النحو المحدثين للجملة التفسيرية كانت أوسع من تلك النظرة لدى القدماء؛ إذ إن القدماء أشاروا إليها عند مطلع حديثهم عن الحروف و الأدوات، إلا عند الزمخشري وابن هشام ولكنني وجدتهما قد خالفا الضوابط التي وضعوها في كثير من الأحيان، ثانيهما: تفاوت أحجام المباحث في الفصلين الثاني والثالث؛ إذ إنَّ جوهر وطبيعة البحث حكمت ذلك، وغنيٌ عن البيان أن نقول: إنّ الرسالة أُعدت في ظرف يصدق عليه قول الشاعر، أبو العرب الصقلي(من البحر البسيط):

لا تعجبنَّ لرأسي كَيفَ شَابَ أسىً واعجبْ لأسود عيني كيف لم يشبِ ؟ .

وفي الختام أتوجه بالشكر والعرفان والامتنان لأستاذي الدكتور/ إبراهيم أحمد سلّام الشيخ عيد لما قدّمه لي من عون معنوي، إذ ما انفك يحثني على متابعة البحث والصبر على مصاعبه، وقد ذلل لي الكثير من الصعوبات بآرائه السديدة وتوجيهاته الصائبة حتى استوى بحثي هذا على سوقه ، فجزاه الله عني خير الجزاء، وكذلك أشكر كل من مدّ يد العون في إنجاز الرسالة سواء برأي أو مشورة أو مصدر أو دعاء، فجزاهم الله خير الجزاء.

وبعد، يقول عبد الرحيم البيساني: "في بعض ما كتبه، إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جميع البشر"[1] .

وختامًا أسأل الله –جل وعلا– أنْ يتقبَّلَ رسالتي هذه ويجعلَها في خدمة الحديث الشريف، واللغة العربية، وأسأله تعالى أنْ يُلبسَها ثوْبَ النّجاح، ويُوفِّقني إلى طُرُق الفلاح ولا يجعلني من المغترّين، والحمد لله ربِّ العالمين .

(1) نُسبت هذه المقولة خطأ للعماد الأصفهاني، والحق: إنها لعبد الرحيم البيساني، أرسلها للعماد يعتذر عن كلام استدركه عليه . مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 18/1 .

التمهيد

- الإمام البخاري: المولد، والنشأة، الاسم، والنسب .
- صحيح البخاري، ماهيته، سبب التصنيف، منهج التصنيف، مكانته العلمية .
- الحديث الشريف، تعريفه، وأنواعه .
- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث .
- بين التفسيرية والاعتراضية .

التمهيد:

إنَّ من نافلة القول، وأنا أدرسُ الجملةَ التفسيرية في (أحاديث كتاب صحيح البُخاريّ)، أنْ أتحدثَ عن الإمام البخاريِّ، وعن صحيحهِ، وعن تعريف الحديث وأنواعه، وعن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف عند تقعيدهم للنحو العربي، وعن الفرق بين الجملة الاعتراضية والجملة التفسيرية .

أولًا – الإمام البخاريّ:

أ– **اسمه:** "أبو عبد الله البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه، وقيل: بَذْذُزْبَه، وهي لفظة بخارية، معناها الزراع"[1] .

ب– **نسبه:**

وأمَّا البُخاري: "فنسبة إلى مدينة (بُخارى) الواقعة في بلاد ما وراء النَّهر، وهي الآن تقع في الجزء الغربي من جمهورية (أُوزبكستان)[2] .

ج– و**لادته:**

ولد الإمام البخاريّ في (بُخارى) بعد صلاة الجُمُعَة لثلاث عشرة ليلةً خلت من (شوّال) سنة أربع وتسعين ومئة"[3] .

د– **مشايخه:**

يزيد عدد مشايخه على الألف شيخ، فقد قال – رحمه الله –: " كتبت عن ألفِ شيخ أو أكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"[4]، ولم يكن يكتب إلا عمّن وُثق بهم، وشرطهم صحة

---

(1) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، صالح السَّر، ط11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، 391/12، و انظر: البداية والنهاية 24/11 .

(2) افتُتِحت على يد قُتيبة بن مسلم سنة (87 هـ)؛ انظر: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت البغدادي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م، 353/1 .

(3) أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، تاريخ مدينة السلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار المغرب الإسلامي، 2001م، 324/2 .

(4) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تغليف التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، ط1، المكتب الإسلامي، دار عمان، 1985م، 389/5 .

المعتقد، والإتقان في طلب الحديث، قال الإمام: "لم أكتب إلا عمّن قال: الإيمان قول وعمل"، وقال: "كتبت عن ألف وثمانين نفسًا، ليس فيهم إلا صاحب حديث"[1] .

هـ- تلاميذه:

"من العسير جدًا حصر تلاميذ الإمام البخاريّ؛ وذلك لكثرة رحلاته، وتنقلاته بين الأمصار، ولأن العلم حُمِل عن البخاري وهو لم يزل شابًا حديث السن"[2]، وقال البخاري: "لقيتُ أكثر من ألف رجل من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر؛ لقيتهم مرات"[3]، "دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أُحصي كم دخلت الكوفة وبغداد"[4] .

ولعلَّ أشهرهم، إبراهيم بن معقل النسفي، الحسين بن إسماعيل المحاملي، حماد بن شاكر، صالح بن محمد الملقب -جزرة-، محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري، محمد بن سليمان بن فارس[5] .

و- رحلاته:

قال الخطيب البغدادي: "رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها وبالحجاز والشام ومصر"[6] .

---

(1) تغليف التعليق على صحيح البخاري، 389/5 .

(2) خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، موقف الإمام بخاري ومسلم من الاشتراط، مكتبة الرشد، الرياض31/1.

(3) محمد بن عبد الكريم بن عبيد، روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ط1، دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض، 1426 هـ .

(4) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح البخاري، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، ص:1289 .

(5) موقف الإمام بخاري ومسلم من الاشتراط، ص: 31 .

(6) تاريخ مدينة السلام، 326/2 .

ز- مصنفاته:

ترك الإمام البخاري من خلفه ثروة عظيمة القدر من الكتب النفيسة التي أذهلت العلماء حتى قال أبو أحمد الحاكم: " لو قلتُ: إني لم أرَ تصنيف أحدٍ يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة رجوتُ أن أكون صادقًا في قوله"[1] .

ولعلَّ أشهر مصنفاته، التفسير الكبير، الجامع الصحيح (مطبوع)، الجامع الكبير، العلل، الفوائد، المبسوط. المسند الكبير، وغيرهم، وقد جمع أسماء مؤلفاته الحافظ ابن حجر[2] .

ح- وفاته:

"بعد حياة حافلة بالعطاء والنفع للمسلمين، لم تخلُ من بعض المحن، والشدائد القاسية التي أصابت هذا الإمام في آخر عمره، وبعد أن ترك الإمام البخاري للأمة الإسلامية أغلى الكنوز في علم الحديث، بعد هذا كله فاضت تلكم الروح الطاهرة إلى بارئها"[3]. يقول عبد القدوس بن عبد الجبار السمر قندي: "جاء محمد بن إسماعيل إلى خرتَنْك؛ قرية من قرى سمرقند على بعد فرسخين[4] منها . وكان له بها أقرباء فنزل عندهم، قال: فسمعته ليلة من الليالي، وقد فرغ من صلاة الليل يدعو ويقول في دعائه: اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك. قال: فما تم الشهر حتى قبضه الله تعالى إليه، وقبره بخرتنك"[5].

" وتوفي ليلة السبت عند صلاة العشاء، ليلة الفطر، ودُفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، يوم السبت لغرة شوال من سنة ستٍ وخمسين ومائتين، عاش اثنتين وستين سنة، إلا ثلاثة عشر يومًا"[6]. ولم يُخلف من بعده ذرية، فيما ظهر لنا، قال الحاكم: " وأما البخاري ومسلم فإنهما لم

---

(1) تغليق التعليق على صحيح البخاري، 410/5 .

(2) هدي الساري، 1314-1315 .

(3) موقف الإمامين البخاري ومسلم من الاشتراط، ص: 35 .

(4) واحده وَالْفَرْسَخُ مِنَ الْمَسَافَةِ الْمَعْلُومَةِ فِي الأَرض مأْخوذ مِنْهُ. وَالْفَرْسَخُ: ثَلَاثَةُ أَميال أَو سِتَّةٌ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لأَن صَاحِبَهُ إِذا مَشَى قَعَدَ وَاسْتَرَاحَ مِنْ ذَلِكَ كأَنه سَكَنَ، وَهُوَ وَاحِدُ الْفَرَاسِخِ؛ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ . أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، المعروف بابن منظور الأفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 44/3 .

(5) تاريخ مدينة السلام، 357/2 .

(6) المرجع السابق، 324/2 .

يعقبا ذكرًا"[1]، ولم تذكر كتب التراجم أنه تزوج أصلًا، ولم يذكر أحد أنه ترك ذرية من بعده – رحم الله أبا عبد الله وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء – .

ثانيًا – كتاب صحيح البخاريّ:

الجامع الصحيح، أشهر كتب البخاري، بل أشهر كتب الحديث النبوي قاطبة، هو كتابه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وسننه وأيامه"، وهو المعروف بـ "الجامع الصحيح" أو "صحيح البخاري"، ويُعَدُّ أول كتاب صُنف في الحديث الصحيح المجرد، وقد قال فيه الإمام البخاري: "وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعدما استخرت الله –تعالى– وصليت ركعتين، وتيقنت صحته"[2] .

أ– سبب التأليف:

يذكر البخاري السبب الذي جعله ينهض إلى هذا العمل، فيقول: "كنت عند إسحاق ابن راهويه، فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –؛ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح"[3] .

ب– مدة تصنيفه:

قال البخاريُّ – رحمه الله –:" صنَّفتُ الجامع الصَّحيح لستَّ عشرة سنة "[4] .

ج–موضوع الكتاب:

قال البخاريُّ: "ما أدخلتُ في كتابي (الجامع) إلاَّ ما صحّ، وتركتُ من الصَّحيح حتَّى لا يطول"[5]، وقال: "لم أخرِّج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحًا، وما تركتُ من الصَّحيح أكثر"[6] .

---

(1) أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، ط1، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، 2003م ص: 224 .

(2) هدي الساري مقدمة فتح الباري، 1309، تاريخ مدينة السلام، 327/2 .

(3) فتح الباري، 4/1 .

(4) هدي الساري، ص: 1309 .

(5) المرجع السابق، ص: 10 .

(6) المرجع السابق، ص: 10 .

د- منهج البخاري في كتابه (الجامع):

رتَّب الإمام البخاري الأحاديث على الكتُب مفتتحًا(الجامع) بكتاب: بَدء الوحي، مختتِمًا بكتاب: التَّوحيد، ثمَّ إنَّ هذه الكتب يحتوي كلٌّ منها على أبوابٍ متناسقةٍ في إيرادها[1]، وتحت كلِّ بابٍ عددٌ من الأحاديث .

هـ-عدد أحاديث الجامع:

عند ابن الصَّلاح والنَّووي عدد أحاديثه مع المكرَّرات: (7275) حديثًا، وبحذْف المكرَّرات (4000) حديثًا[2].

و-مكانة الجامع الصّحيح العلمية:

قال الإمام النّووي – رحمه الله –: " اتَّفق العُلماء – رحمهم الله تعالى – على أنَّ أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز الصَّحيحان: البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأمّةُ بالقبول، وكتاب البخاري أصحُّهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أنَّ مسلمًا كان ممَّن يَستفيد من البُخاري، ويعترفُ بأنَّه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الَّذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهبُ المختار الَّذي قاله الجمهور، وأهل الإتْقان والحذق "[3].

ثالثًا – الحديث وأنواعه:

الحَدِيث لغةً، نقيض القديم، وتجمع على (أحاديث) خلافًا القياس[4] .

الحديث الصحيح: "فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللًا "[5].

---

(1) هدي الساري، 1269 . لخَّص الحافظ ابن حجر كلامَ شيخه البُلقيني في ذكر تناسُب ترْتيب الأبواب في "هدي السّاري" .

(2) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عستر، ص: 20 .

(3) محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، شرح النَّووي على صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ص: 21. وانظر: علوم الحديث مقدمة ابن الصلاح ص: 18 .

(4) لسان العرب، 133/2، مادة (حدث). وأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة والنشر، الرباط، ص: 105 .

(5) علوم الحديث مقدمة ابن الصلاح، ص: 11-12 .

رابعًا – موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث:

يُعَدُّ الحديث النبوي الشريف الأصل الثاني بعد القرآن الكريم، في التقعيد للعلوم الإسلامية كلها، وكان أغلب الظن أن يكون كذلك في الاحتجاج النحوي والصرفي، لكنّ كثيرًا من أئمة النحو والصرف المتقدمين والمتأخرين لم يفعلوا ذلك، ولم يعتدوا بالحديث كمصدر من مصادر استنباط النحو، وإن ورد في كتبهم ورد بشكل قليل جدًا، وَرَدَ كشاهد ثانوي لتقوية الشاهد الأساسي وليس كشاهد يقعد أو تُستنبط منه قاعدة نحويّة أو صرفية، تقول د/ خديجة الحديثي: "أما الحديث فقد كان احتجاجهم به قليلًا جدًا إذا ما قيس بالآخرين"[1] .

ويُقِرُّ بهذه الحقيقة ابنُ حيّان النحْويّ؛ فيقول: "الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين . والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس"[2].

ولعلَّ أسباب عزوف أهل النحو عن الاستشهاد بالحديث ما أورده السيوطي في كتابه الاقتراح بقوله:

أولًا – "أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد وردت في زمانه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها"[3].

ثانيًا –"أنه وقع اللحن فيما رُوي من الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من النحاة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك"[4]

---

(1) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ص5 .

(2) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ط2، دار البيروتي، 2006م، ص: 44 .

(3) المرجع السابق، ص: 44، وهذا ما ذهب إليه ابن الضائع، بالقول: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأَولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –؛ لأنَّه أفصح العرب .

(4) المرجع السابق، ص: 44 .

وعند الحديث عن الحديث النبويّ الشريفِ نجد أنفسنا أمام قضيّةِ الاحتجاجِ به، تلك القضية الشائكة التي اعتركتْ فيها الأقلامُ، وتناصت فيها الحججُ، وكان أهل النحو فيها طوائفَ ثلاث: طائفةً ارتضتْ الاحتجاجَ به، بل قدّمتْهُ على المرويّ من أشعار العربِ وكلامِها، وطائفةً امتنعتْ من ذلك بحجّةِ أنّه مرويٌّ بالمعنى، وأنّ رواتَهُ كَثُرَ فيهم الأعاجمُ الذين لا يقيمون العربية، وطائفةً توسطتْ فرأت الاحتجاج بما عُرف اعتناءُ ناقلِهِ بلفظِهِ لمقصودٍ خاصّ دون ما كانت العنايةُ منصرفةً لمعناه فحسبُ[1] .

أولًا – مذهب المانعين مطلقًا:

ويمثل هذا الموقف أبو الحسن بن الضائع[2]، وتلميذه أبو حيان الأندلسي؛ وذلك لأنَّ النحاة الأوائل من المِصْرَين: البصرة والكوفة لم يحتجوا بشيء منه، وأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، وأنَّ كثيرًا من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع، فوقع اللحن في نقلهم[3] .

وقد عاب أبو حيان على ابن مالك ما فعله من استشهاد بالحديث، فقال في شرح التسهيل: " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره "[4] .

ثانيًا– مذهب المجوزين مطلقًا:

وعلى رأسهم ابن مالك، ورضي الدين الإستراباذي، وابن هشام الأنصاري، ومحمد بدر الدين الدماميني، والأشموني، والبغدادي، وغيرهم كثير، وقد لخص السيوطي مذهب ابن مالك في

---

(1) انظر في تفصيل هذه المذاهبِ وأربابها وحججهم: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 19–29 . ومحمد داري حمادي، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: 307–371، ومحمود فجال، الحديث النبويّ في النّحو العربي: 104–136، والسيوطي، الاقتراح، ص5 .

(2)أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي الكتامي (ت 680 هـ)، عُرِفَ بابن الضائع .هو نحويٌّ أندلسي من الاشبيلية، ويَعُدُّه المؤرِّخون من رجال المدرسة الأندلسية في النحو. انظر: ترجمته في كتاب، خير الدين الزركلي، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2002م، 333/4 .

(3) الاقتراح، ص: 43 – 45 .

(4) السابق، ص:44 .

الاحتجاج فقال: " كان أمة في الاطلاع على الحديث؛ فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب"[1] .

ثالثًا – التوسط بين المنع والجواز:

ويمثل هذا الموقف من النحاة الشاطبي[2]، والسيوطي[3]، فلم يمنعوا الاستشهاد مطلقًا، ولم يقبلوه مطلقًا، وإنما قالوا بجواز الاستشهاد بما ثبت لفظه عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، وذلك من خلال ضوابط، أو قرائن تدل على أنه لم يقع فيه تصرف من الرواة؛ كأن يكون الحديث مما يعتني الرواة بنقل ألفاظه لمعنى خاص فيه، ونحو ذلك، وقد استثمر رأيَ الشاطبي هذا من الباحثين المحدثين الشيخُ محمد الخضر حسين بعد جولات له مع المانعين والمجوزين، وارتأى أن يستشهد بأنواع من الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة[4]، ثم قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته للمسألة واستفادته مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين جواز الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة .

ويمكن أن نخرج من هذا العرض برأي: أن قَبولَ الاستشهادِ بالحديث ورَدَّه يجب أن ينبنيَ على تخريجه ودراسة أسانيده وتتبُّع ألفاظه ورواياته، فإذا ظهر من خلال ذلك أنه محفوظٌ في الحديث عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أو مَن دونه ممن يُحتَج بكلامه في اللغة، كأن يتفقَ الرواة جميعهم أو أكثرهم على لفظه – فإنه يصحُّ أن يستشهد به، وإلا فلا .

رابعًا– بين التفسيرية والاعتراضية:

قد يظن ظانٌ أن الجملة التفسيرية، والجملة الاعتراضية وجهان لعملة واحدة، والحق يقال إنهما جملتان مختلفتان، لكل جملة منهما قوانين وقواعد تحكمها وتفصلها عن الجملة الأخرى، وعن باقي الجمل من مشابهاتها، وفي هذا الموضع سنبيّن أهم الفوارق بين هاتين الجملتين:

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمود أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، ط1، 134/1 .

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، السعودية، 3/ 402 .

(3) الاقتراح، ص:74 .

(4) محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ط2، المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح، دمشق 1960م، 166 – وما بعدها .

أ – من حيث التعريف:

الجملة الاعتراضية:

الاعتراض لغةً، المنع، يقال: "اعترض الشيء، صار عارضًا، كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشيء دون الشيء؛ أي: حال دونه"[1] .

قال ابن فارس: "إن من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه، كلام لا يكون إلا مفيدًا "[2] .

وهذا المعترض هو ما اصطلح على تسميته بالجملة الاعتراضية[3] .

والجملة المعترضة "هي عبارة عن جملة تعترض بين كلامين تفيد زيادة في معنى غرض المتكلم"[4]، "وعند النحاة: جملة صغرى تتخلل جملة كبرى على جهة التأكيد"[5]، وليست الجملة المعترضة من حشو الكلام في شيء، برغم أنَّ أبا هلال العسكري قد عدها من الحشو المحمود في كتابه الصناعتين[6] ، إلا أنه عاد فعقد للاعتراض بابًا قائمًا برأسه[7]، فكأنه رأى أن فصل الاعتراض عن الحشو أفضل، وكذلك قال السكاكي عن الاعتراض: "ويسمى الحشو"[8]، " إلا أن

---

(1) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1989م، ص 374 .

(2) أبو الحسن أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، ص: 190.

(3) يجوز القول: الجملة المعترَضة بفتح الراء – على أنه من باب الحذف والإيصال؛ أي: المعترض بها، والمعترضة – بكسر الراء – مسندة إلى الضمير المستتر فيها إسنادًا مجازيًا. انظر: أبو بكر الشنواني، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، ط2، مطبعة النهضة، تونس، 93/1 .

(4) تقي الدين أبي بكر علي، المعروف ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1987م، 280/1 .

(5) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 656 .

(6) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1952م، دار احياء الكتب العربية، ص: 48 – 49 .

(7) المرجع السابق، ص: 394 .

(8) أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م، ص: 428 .

الفرق بين الحشو والاعتراض واضح، إذ إنَّ الاعتراض يخدم المعنى، ويفيد زيادة في غرض المتكلم والناظم، في حين يؤتى بالحشو لإقامة الوزن لا غير"[1].

والقول: إنَّها تأتي في أثناء الكلام – وليس المراد بالكلام –هنا–: المسند والمسند إليه فقط، بل جميع ما يتعلق به من الفضلات والتوابع – فاصلة بين متلازمين–، سواء أكانا مفردين، أم كانا جملتين متصلتين لمعنى، وذلك لإفادة الكلام تقوية، أم إيضاحًا وبيانًا، لنكتة سوى دفع الإيهام[2] وعرفها الزركشي، بقوله: "هو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلًا بين الكلام أو الكلامين لنكتة، ثم يقول: وقال الشيخ عز الدين في أماليه: الجملة المعترضة تارة تكون مؤكدة، وتارة تكون مشددة؛ لأنَّها إما ألا تدل على معنى زائد على ما دل عليه الكلام، بل دلت عليه فقط، فهي مؤكدة ، وإما أن تدل عليه وعلى معنى زائد، فهي مشددة "[3] .

الجملة التفسيرية:

أقدم تعريف وقف عليه الباحث هو لابن مالك إذ قال: هي الجملة " الكاشفة لحقيقة ما تليه، ممّا يفتقر إلى ذلك "[4]. و وافقه في هذا التعريف أبو حيان الأندلسي[5].

ولم يذهب ابن هشام الأنصاري بعيدًا عمّا رسمه ابن مالك سوى أنه أضاف قيدًا إلى الحد، فقال في كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب: "هي الكاشفة لحقيقة ما تليه، وليست عمدة"[6]. في حين قدّم القيد أولًا في كتابه مغني اللبيب، فقال: "هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[7].

---

(1) خزانة الأدب وغاية الإرب، 280/2 .

(2) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 335/1. وانظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 432 .

(3) البرهان في علوم القرآن، ص: 656 .

(4) جمال الدين ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ليبيا، 1968م، ص: 113 .

(5) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، 274/2.

(6) جمال الدين بن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، ط1، دار الأصفهاني، جدة، 1982م، 46 .

(7) جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، 446/2 .

أو قل: هي مركبٌ إسنادي يتصف بالإفادة المعنوية يُقحم بعد جملة يُزيل إبهامها ويزيدها وضوحًا وبيانًا[1] .

ب – من الناحية التركيبة – الجملة الاعتراضية:

يتكون أسلوب الاعتراض من وحدات لغوية متعددة، وهي ما يميز أسلوب الاعتراض عن غيره من التراكيب الأخرى، "إذ نجده يتكون من ثلاث وحدات لغوية تترتب وفق النمط الآتي:

أسلوب الاعتراض =	وحدة لغوية قبلية +	الاعتراض +	وحدة لغوية بعدية .

الوحدة اللغوية، كما هو معلوم، إما أن تكون تامة مفيدة يحسن السكوت عليها، متوفرة على جميع ما يتطلبه المعنى من البنى – الكلمات – لإيضاحه، وإما أن تكون ناقصة البنى فينجم عن ذلك نقص في المعنى حتمًا، وإما أن تكون مشتملة على لفظة واحدة. وانطلاقًا من هذه المُسلَّمة، ومن معنى الاعتراض المشار إليه سابقًا، يمكن أن أقدم تصورًا عامًا لتركيب كل وحدة لغوية من الوحدات الثلاث لمكونة لأسلوب الاعتراض[2] .

نبدأ بالوحدتين القبلية والبعدية؛ إن هاتين الوحدتين اشترط فيهما التلازم إما نحويًا؛ "أي: العلاقات الإعرابية التي هي صلات تركيبية تتحقق في التعبير، نحو: الإسناد والشرط والإضافة، والتبعية بوصف أو بدلية أو عطف أو توكيد ... والتقييد بمفعولية أو حالية أو زمان أو مكان"[3] أو غيرها من العلاقات الإعرابية[4]، وهذا يعني أن الوحدة القبلية مفتقرة إلى الوحدة البعدية، وهذه الأخيرة مفتقرة –أيضًا– إلى سابقتها لتكوين كلام نحوي كامل؛ أي: " ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"[5]، إذ إنَّ انفراد الوحدة اللغوية في أسلوب الاعتراض لا يشكل كلامًا نحويًا.

---

(1) انظر: في التعريف وتفصيله، البحث نفسه، الفصل الأول، ص 22 – 23 .

(2) اليزيد بلعمش، الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية (الجملة الاعتراضية، والجملة التفسيرية، وجملة الصلة) دراسة تطبيقية في سورة البقرة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الخضر– باتنة – الجزائر، 2006–2007م، ص: 66 .

(3) فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، 2003م، ص: 166 .

(4) أو هي – على حد تعبير تمام حسان– علاقات التضام الايجابية المتمثلة في التلازم؛ الذي يضم الافتقار والاختصاص، وفي التوارد، الزي يضم المناسبة. انظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 1994م، ص: 216 وما بعدها .

(5) جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، شرح التسهيل، ط1، تحقيق: عبد الله السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، 1990م، 5/1 .

أو معنويًا؛ أي: كأن يكون بينهما علاقة تفسير وبيان، أو علاقة سببية، أو علاقة نقض وإبطال أو علاقة شرطية مدلول عليها بالتركيب لا بالأداة، أو علاقة تعقيب وترتيب، أو علاقة إجابة عن سؤال، فهذا يعني أن كل وحدة لغوية أنبأت عن معنى، والمعنى لا يكون إلّا بعد تمام التركيب إذًا فكل وحدةٍ تركيبٌ تام مستقل بنفسه، فهي كلام؛ أي: جملة فأكثر"[1] .

الجملة التفسيرية:

النمط التركيبي للجملة التفسيرية، تنقسم الجملة التفسيرية تركيبيًا إلى نمطين اثنين:

- النمط الأول:

الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير، يرتبط هذا اللون من الجمل المفسِّرة ضمنيًا بما يفسره، بحيث يكون المركب الإسنادي المفسر خاليًا من حرف التفسير الذي تربطه بالجملة المفسَّرة، ويُعتمدُ المعنى إضافة إلى الدور الوظيفي داخل التركيب كأساسين في تحديد هذا الضرب من الجمل، فإنْ أَدّى وظيفة إيضاحية، وأزال ابهامًا حُكم له بالتفسير[2] .

الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير =	وحدة لغوية متكاملة معنًى وتركيبًا +	جملة مستقلة بذاتها

النمط الثاني:

الجملة التفسيرية المسبوقة بحرف تفسير:

ترتبط الجملة التفسيرية في هذا النمط بنيويًا بما قبلها بأحد حروف التفسير، أو ما يُعرف بحروف العبارة[3]. وعدد الحروف التي أجمع عليها النحاة اثنان، هما: (أَنْ) و (أَيْ) .

الجملة التفسيرية	**وحدة لغوية متكاملة معنًى وتركيبًا +**	**حرف تفسير +**	**جملة مستقلة بذاتها**

ج – من ناحية النكتة في الاستخدام: النكتة من الاعتراض .

ما الفائدة من الاعتراض؟ أو بعبارة القدماء، ما النكتة في الاعتراض؟ هذه الجملة لا تأتي عبثًا، إنما لها أغراض بلاغية ودلالية بالغة القوة، إنَّها لا "تفكك" المعنى العام (السياق)، بل تزيد من جمال اللغة والأسلوب، وردت بشكل كبير في القرآن الكريم، وحاول كثير من علماء النحو حصر فوائدها، وذلك بحصر النكت التي يأتي من أجلها، ولكن ما تطمئن إليه النفس، أن غرض

---

(1) الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية، ص:67 .

(2) انظر: المبحث الثاني، أنواع الجملة التفسيرية، ص 39.

(3) كريم زنون داود الحريثي، الجملة التفسيرية في القرآن الكريم– دراسة نحوية دلالية– (أطروحة دكتوراه)، "غير منشورة"، مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2005م، ص:124 .

الاعتراض ينبع من السياق، إذ لا حاجة في حصر أغراض الاعتراض بنكت معينة، ثم نقوم بعد ذلك بتحليل النصوص لتدخل تحت هذا الغرض، أو ذاك بل نُبقي لكل نص خصوصيته، وندعه يفصح عن نفسه، وعمّا أعطاه له الاعتراض من فائدة .

الجملة التفسيرية:

تأتي الجملة التفسيرية لإزالة إبهام وغموض عما تفسّره، فلو كان مجملًا تفصله، ولو كان محذوفًا تفسره .

"لعلَّ الفرق الجوهري بين الجملة التفسيرية والجملة الاعتراضية، أنَّ الاعتراضية هي عبارة عن نمط أسلوبي؛ بمعنى أنه ظاهرة تركيبية تخضع لقوانين لغوية تتولد عنها أغراض وحاجيات يمكن أن نسميها: مقاصد أسلوبية أو معاني إبلاغية، وسنرى أنَّها كثيرة ومتعددة حتى كان من ضمنها التفسير، مما يعني أن هذا الأخير معنى إبلاغي (مقصد أسلوبي) تتوخاه عقول المبدعين، وتلهج من أجله ألسنة المتكلمين"[1].

وقد أومأ الدكتور عز الدين مجدوب إلى هذا إيماءً لطيفًا بقوله: " يبدو أن مفهوم التفسير مفهوم بلاغي يدل على ارتباط معنوي بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص لا تعلق تركيبي أو إعرابي بينهما"[2]، فجعله مفهومًا بلاغيًا، والمعنى البلاغي عادة ما تتيح له اللغة من نفسها سبلًا عدة، طرائق كثيرة يؤدى بها .

(1) الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية، ص: 88 .

(2) عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب سوسة، الجمهورية التونسية، ص: 160 .

الفصل الأول

في المفهوم بناءٌ وتأسيس .

أولًا: الجملة العربية لغةً واصطلاحًا .

ثانيًا: التفسير لغة واصطلاحًا .

ثالثًا: مصطلح الجملة التفسيرية لغةً واصطلاحًا.

رابعًا: بين علم التفسير والجملة التفسيرية .

خامسًا: الجملة التفسيرية في تراث النحاة .

سادسًا: رابط الجملة التفسيرية .

سابعًا: المحل الإعرابي للجمل.

ثامنًا: الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب .

تاسعًا: دلالة مصطلح الجملة التفسيرية .

عاشرًا: بين الجملة التفسيرية ومشابهاتها .

أحدَ عشرَ: أنواع الجملة التفسيرية .

لعلَّ الصواب يُلزمنا قبل الولوج في دراسة الموضوع، أن نعرض لمحة سريعة عن مرتكزات البحث، من خلال التعريف بكل من الجملة والتفسير لغة واصطلاحًا .

أولًا – الجملة لغةً:

الجملة لغة: الجُملَة واحدة الجُمَل[1]، يقول ابن فارس (ت 395هـ) :"جمل: الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمُّع وعِظَمُ الخَلْق، والآخر حُسنٌ، فالأول قولك: أجملتُ الشيء، وهذه جُملة الشيء، وأجملتُه حصَّلتُه، وقال الله –تعالى–: ﴿ **لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ القرآن جُمْلَةً وَاحِدَةً** ﴾[2]، ويجوز أن يكون الجُمل من هذا لعِظَمِ خَلْقه"[3] .

الجملة اصطلاحًا:

لعلَّ الجملة في اصطلاح النحاة أُخذت من جملة الحبل[4]؛ لأن الجملة تُنسج وفق نظام لغوي دقيق يعتمد في تجميع مفرداتها على علاقات الإسناد والتركيب، فأشبهت حبل السفينة في تجمعه جملة واحدة، أو جاءت من إطلاق العرب على كل جماعة متحدة جملة؛ لأن الجملة النحوية جماعة من الألفاظ نظمت ونسجت في ضوء قاعدتي: الإسناد والإفادة، فتماثلتا في أصل الدلالة .

مرَّ مفهوم الجملة اصطلاحًا بعدة محطات، من لدن عصر سيبويه، وصولًا إلى عصرنا الحالي[5]، إذ لم يظهر مصطلح الجملة – على شهرته – عند سيبويه أو مُعاصريه، إذ لم ترد كلمة جملة في كتاب سيبويه الكتاب والذي يُعدُّ تمثيلًا ناضجًا للجهود النحوية في تلك الحقبة الزمنية، كمصطلح على الوجه الذي تناوله من جاء بَعْدَه؛ إذ لم يجد الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف(ت 1436 هـ) كلمة الجملة في كتاب سيبويه سوى مرَّة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع، ولم ترد فيها بوصفها مصطلحًا نحويًا، بل وردت بمعناها اللّغويّ[6]، يقول: "وليس شيء

---

(1) لسان العرب، 128/11، مادة (جمل) .

(2) سورة الفرقان، الآية: 32 .

(3) أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ. 481/1 .

(4) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العتيبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م،108/11 مادة (جمل) .

(5) محمد يزيد سالم، جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر 2014م .

(6) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م، ص:21 .

يُضطَّرّون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهًا، وما يجوز في الشعر أكثرُ من أنْ أذكره لك هاهنا، لأنّ هذا موضع جُمَل)"[1]، سيبويه(ت 180 هـ) لم يتحدث عن الجملة بوصفها مصطلحًا نحويًا، بل عبّر عنها بمصطلح آخر قال هو الكلام، وقد شرح ابن جني (ت 392 هـ) قصد سيبويه بالكلام بقوله: قال سيبوبه: "واعلم أنّ "قلتُ": إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنّما تَحْكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو: "قلتُ: زيد منطلقٌ"؛ لأنه يحسن أن تقول: "زيد منطلق"، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه"[2]، وبشرح هذا تمكن ابن جني من استنباط تعريف محددٍ للكلام المرادف للجملة عند سيبويه؛ وهو: "أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمةً برأسه مستقلًا بمعناه"[3] .

أمّا الحديث عن مصطلح الجملة بشكل مباشر، واستخدامها بوصفها مصطلحًا، فلعلَّ المُبَرد(ت 285 هـ) يُعَدُّ أول من استخدامها حين قال في المقتضب: "وإنّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[4]. ولكنَّه استخدم مع ذلك مصطلح "الكلام" للدَّلالة على معنى الجملة –كما كان عند سيبويه– إذْ قال: " فالكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيًا كان أو عجميًا "[5]. وقد تبعه في استخدام مصطلح "الجملة" تلميذه ابن السرَّاج(ت 316 هـ)؛ وذلك في كتابه الأصول عند تقسيمه الجملة إلى قسمين، حيث قال: "والجمل المفيدة على ضربين؛ إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر"[6].

وظلَّ مفهوم الجملة متداخلًا مع مفهوم الكلام، ولم يكن ثمة فصل بين المفهومين، وقد نص غير واحد منهم على أنَّ الكلام هو الجملة، قال الزمخشري(ت 538 هـ) في المفصل: "والكلام: هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلّا في اسمين، أو

---

(1) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 32/1 .

(2) المرجع السابق، 122/1 .

(3) ابن جني، الخصائص، ص 18 19 .

(4) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 146/1 .

(5) المرجع السابق،141/1 .

(6) السراج، أبي بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 70/1 .

في فعل واسم، ويسمى الجملة"[1]، وذهب ابن يعيش(643هـ) في شرحه مذهب الزمخشري في التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة، فقال: "ومما يسأل عنه هنا، الفرق بين الكلام، والقول، والكلم، والجواب: أنَّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية، والاسمية، نوع له، يصدق إطلاقه عليها، كما أن الكلمة جنس للمفردات"[2] .

ولم يُعن ابن مالك(ت 672 هـ) في ألفيته إلا بالكلام ، فقال من (بحر الرجز):

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ؛ كاستقمْ واسمٌ، وفعلٌ، ثم حرفٌ، الكَلِمْ[3]

الجملة عند المحدثين:

من المحدثين من لم يفرق بين الجملة والكلام، فنرى عباس حسن(ت 1398 هـ) يقول: "الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"[4] .

ومنهم من فرق بين الجملة والكلام فهذا إبراهيم أنيس(ت 1397 هـ) يعرِّف الجملة بقوله: "إنّ الجملة في أقصر صُورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلًّا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[5].

ويمكن أن نقول: إن الجملة كما وردت عند الغلاييني(ت 1364 هـ) " قول مؤلف من مسند ومسند إليه فهي والمركب الإسنادي شيء واحد ... ولا يشترط فيما نسميه جملة، أو مركبًا إسناديًا أن يفيد معنى تامًا مكتفيًا، كما يشترط ذلك فيما نسميه كلامًا"[6] .

ثانيًا – التفسير لغة واصطلاحًا:

أولًا – التفسير في اللغة: تدور معاني التفسير حول الكشف، والإيضاح، والبيان للشيء.

قال ابن فارس: "(فَسَرَ) الفاء، والسين، والراء كلمة واحدة تدلُّ على بيانِ شيءٍ وإيضاحِه"[7].

---

(1) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، 20/1 .

(2) المرجع السابق، 20/1 .

(3) محمد عبد العزيز النجار، منار السالك إلى أوضح المسالك، مطبعة الفجالة، مصر، 6/1 .

(4) عباس حسن، النحو الوافي، ط3، دار المعارف، مصر، 15/1 .

(5) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1978، ص: 276 .

(6) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 284/3 .

(7) مقاييس اللغة، 402/4 .

وقال ابن منظور(ت 711 هـ): "(فسر) الفَسْرُ: البيان، فَسَر الشيءَ يفسِرُه بالكَسر وتَفْسُرُه بالضم فَسْرًا وفَسَّرَهُ: أَبانه...وقوله عز وجل: ﴿**وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا**﴾[1]، الفَسْرُ: كشف المُغَطّى والتَّفْسير كَشف المُراد عن اللفظ المُشْكِل، واسْتَفْسَرْتُه كذا، أَي سأَلته أَن يُفَسِّره لي"[2] .

و قال الخليل(ت 175هـ): " التفسير هو بيان وتفصيل للكتاب "[3] .

ثانيًا – التفسير في اصطلاح المفسرين: قال الإمام الزركشي(ت 794 هـ): " التفسير: هو علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد – صلى الله عليه سلم – ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحِكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ"[4].

وممّا سبق يمكن القول: إنَّ التفسير عملية واعية يُقصد منها الإضافة إلى النص الأساسي من جانب، وإعطائه معنىً أكثر وضوحًا من جانب أخر.

ثالثًا – مفهوم الجملة التفسيرية:

يلتقي مفهوم الجملة التفسيرية مع المفهوم السابق في جانب، ويخالفه في جانب، أما وجه الالتقاء فهو أن الجملة المفسِّرة تزيل ما في الجملة المفسَّرة من غموض، وما يكتنفها من إشكال، وتعيّن المعنى المراد، فوظيفتها إذًا جزء من وظيفة التفسير الكبرى، ولكنها اختصت بميزة عنه، ذلك أن الجملة التفسيرية تكون من إنشاء المرسل نفسه، يضمِّنها كلامه حين يشعر أن المتلقي بحاجة إلى إيضاح لاستدامة عملية التواصل[5] .

ويمكن من خلال عرض تصورات وتعريفات علمائنا للجملة التفسيرية الوصول إلى صياغة تصور ووجهة نظر خاصة بالباحث في بيان التعريف المقترح للجملة التفسيرية .

---

(1) سورة الفرقان، الآية: 33 .

(2) لسان العرب، 128/11.

(3) الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وفاضل السامرائي، 247/7–248، مادة (فسر) .

(4) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 2006م، ص: 22 .

(5) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص: 2 .

ما قدّمه القدماء والمحدثون من تعريفات لها: فأقدم تعريف وقف عليه الباحث للجملة التفسيرية هو لابن مالك إذ قال: هي الجملة " الكاشفة لحقيقة ما تليه، ممّا يفتقر إلى ذلك "[1]؛ أي: ممَّا يفتقر إلى التفسير، بمعنى أنَّها ترد جملة تحتاج إلى كشف وتوضيح حقيقتها فعندئذٍ يؤتى بالجملة المفسِّرة؛ أي: الكاشفة الموضِّحة لحقيقة سابقتها، ووافقه في هذا التعريف أبو حيان الأندلسي(ت 745 هـ)[2].

ولم يذهب ابن هشام الأنصاري(ت 761 هـ) بعيدًا عمّا قاله صاحب الألفية سوى أنه أضاف قيدًا، قيَّدَ به التعريف، فقال في كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب: "هي الكاشفة لحقيقة ما تليه، وليست عمدة"[3].

في حين نجد أنَّه قدّم القيد أولًا في مغني اللبيب فقال: "هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[4] .

فخرج بقوله: "(بحقيقة ما تليه) صلة الموصول، فإنَّها وإن كانت كاشفة وموضحة للموصول لكنها لا توضح حقيقته بل تشير إليه بحال من أحوالها"[5] .

وخرج بقوله: "(وليست عمدة) الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن"[6]، نحو هو زيد قائم وهي هند قائمة (فإنَّها)؛ أي: الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن (مفسرة له، ولها محل) من الإعراب (بالاتفاق) وإنما أجمعوا على أن لها محلًا؛ لأنَّها خبر؛ والخبر(عمدة) في الكلام كالمبتدأ، والعمدة (لا يصح الاستغناء عنها)، فوجب أن يكون لها محل، وهي من حيث كونها خبرًا (حالة محل المفرد)؛ لأنَّ الأصل في الخبر الإفراد، لا من حيث كونها خبرًا عن ضمير

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص:113 .

(2) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، 274/2.

(3) الإعراب عن قواعد الإعراب، ص:46 .

(4) مغني اللبيب، 2/ 446 .

(5) خالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2002م، ص:60 .

(6) المرجع السابق، ص:60 .

الشأن؛ لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد، وكون (الجملة الفضلة المفسرة لا محل لها) من الإعراب هو (المشهور) سواء كان ما تفسره له محل أم لا"[1] .

ولخصَّ أحكامها الشيخ أبو يوسف اليوسفي(ت 1384 هـ) "بقوله من (بحر الرجز):

وَجملةَ التَفْسيرِ أَيضًا إِنْ سَلمَ تَفْسيرُها مِنْ عُمدةٍ كَما عَلِم

كَاشفَةٌ حَقيقةَ الذي يَلي وَالخلفُ فيها للشُلوبين جَلي

ومقصد الشيخ من هذا واضح، حيث إنَّها تأتي بشرطين:

الأول: أن تكون سالمة من كونها عمدة، بل تكون فضلة .

والثاني: أن تكون كاشفة لحقيقة ما قبلها"[2]، نحو قول الشاعر لبيد بن ربيعة(ت661 م)، (من الكامل):

ولقد سئمتُ منَ الحياةِ وطولِها وسؤالِ هذا الناسِ كيفَ لبيدُ[3]

فجملة الاستفهام **(كيفَ لبيدُ)** تفسير لسؤال الناس، حيث كشفت حقيقة مفسرها .

هذا ولم يخرج المحدثون بتعريف للجملة التفسيرية يخالف ما ذهب إليه السلف، فقد عرَّفها الدكتور/ عبده الراجحي(ت 1431 هـ) بقوله: " الجملة التي تفسِّر ما يسبقها وتكشف عن حقيقته "[4] .

في حين ذهب علال نوريم إلى القول أنَّها: " الجملة التي تكون موضحة لما تتبعه"[5] .

وعرَّفها الدكتور/ كريم الحديثي بقوله: "المركب الإسنادي المتّسم بالإفادة المعنوية مشروطًا فيها الإيضاح لمبهم في جملة سابقة، سواءٌ أكان الإبهام ناتجًا عن استغلاق دلالة مفردة ما، أم عن إبهام دلالة الجملة مجتمعةً"[6] .

---

(1) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص:64 .

(2) أبو يوسف حمدان بن خميس اليوسفي، خلاصة العمل في شرح بلوغ الأمل، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1986، ص:50 .

(3) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، 46 .

(4) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، ط2، 2000م / 351 .

(5) علال نوريم، القول الجديد في شرح الزّواوي المفيد، ط4، دار الكتاب العربي، الدار البيضاء، 2003م، ص: 43 .

(6) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص: 6 .

ويرى الباحث أنَّ التعريف الذي قدّمه كلًّا من: (عبد الوهاب بكير، وعبد القادر المهيري، والتهامي نقرة ، وعبد الله بن عليه) أدقّ وأشمل تعريف قدمه المحدثون، إذ عرّفوها بأنَّها: "الجملة التي توضّح معنىً مبهمًا، أو تفصّل معنىً مجملًا ورد قبلها"[1] .

ويمكن القول: إنَّ الجملة التفسيرية: مركبٌ إسنادي يتصف بالإفادة المعنوية يُقحم بعد جملة يُزيل إبهامها ويزيدها وضوحًا وبيانًا .

وبناءً على ما تقدّم، فإنَّ الجملة التفسيرية هي المرادف المعنوي للجملة المفسَّرة، لأنَّها تقتضي التعبير عنها بجملة جديدة، وبذلك يناوب دالاّن على مدلول واحد؛ بقصد إزالة الإبهام وكشف المعنى وتوضيحه .

"وتهدف الجملة التفسيرية إلى التشويق بعد أن يرد المعنى مبهمًا كما؛ أنَّها تنبه إلى أهمية الأمر المفسَّر للأخذ به، ولا شكَّ في أن ذلك تقريرًا له"[2]

خامسًا – الجملة التفسيرية في تراث النحاة:

يمكن القول إنَّ مفهوم الجملة التفسيرية كان قائمًا في أذهان النحاة اصطلاحًا ودلالةً، منذ نشوء الدراس النحويّ، إذ أشاروا إليها عند كلامهم على الحروف، وكذلك في باب الاشتغال، وأولهم سيبويه[3]، والمبرد[4]، وابن السراج[5]، والسهيلي[6](ت 581 هـ)، حيث عقد سيبويه لـ(أن) التفسيرية بابًا خاصًا أسماه: (هذا باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي)[7]، وذلك نحو، قوله تعالى: ﴿**وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا**﴾[8]، زعم الخليل أنه بمنزلة (أي)، وقال في باب

---

(1) عبد الوهاب بكير، وأخرون، النحو العربي من خلال النصوص، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1971م، ص:208 .

(2) كمال إبراهيم البدري، الزمن في النحو العربي، ط1، الرياض، 1404هـ، ص:117 .

(3) الكتاب، 1/ 81 ، 3 / 162 .

(4) المقتضب، 1 / 188.

(5) الأصول في النحو، 237/1 .

(6) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ص: 98.

(7) الكتاب، 162/3 .

(8) سورة ص، الآية: 6 .

الاشتغال: "فإن شئت قلت: زيدًا ضربته، وإنّما نَصَبَهُ على إضمار فعل هذا يفسِّره كأنك قلت: ضربتُ زيدًا ضربته، إلاّ أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره "[1] .

يقول محمد بن يزيد: "وتقع أن في مواضع أي للعبارة والتفسير...ولا تقع إلا بعد كلام تام؛ لأنه إنما يفسر به بعد تمامه"[2]، وهنا يضيف شرط مجيئها بجملة، وهذا ما لاحظه الباحث من خلال استقراء الأمثلة التي ساقها سيبويه وشيخه .

نلاحظ أن النحاة تحدثوا عن الجملة التفسيرية في أبواب متفرقة حديثًا يعد إشارة لها لا إفراد باب خاص بها، يتناول ماهيتها من حيث تعريفها، وتركيبها، وأنواعها، حتى جاء ابن مالك فوضع تعريفًا لها بقوله: "الكاشفة لحقيقة ما تليه، مما يفتقر إلى ذلك"[3]، وافقه فيه أبو حيان الأندلسي، ولكنَّ التعريف كان مطلقًا، فقيّد ابن هشام بقوله: "الكاشفة لحقيقة ما تليه وليست عمدة"[4] .

أما بالنظر إلى المصنفات المتعلقة بمعاني القرآن الكريم وإعرابه وبيانه وتفسيره، نلاحظ أن الجملة التفسيرية أخذت موقعها ولكن ضمن باب وقوع (أن) بمنزلة (أي)، ويمكن ذكر أبرز المواضع التي وردت فيها: الفرّاء[5](ت 207 هـ)، والزجاج[6](ت 310 هـ)، والنحاس[7](ت 338 هـ)، الكرماني،(ت 505 هـ)[8]، الزمخشري[9](ت538هـ)، وابن الأنباري[10](ت 577 هـ)،

---

(1) الكتاب، 81/1 .

(2) المقتضب، 188/1

(3) تسهيل الفوائد، ص:113 .

(4) الإعراب عن قواعد الإعراب، ص:46 .

(5) أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، 1 / 81، 472.

(6) أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتاب، بيروت، ط1، 1988م، 2 / 223، 155/3، 119/4.

(7) النحاس، أبو جعفر، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط1، 1988م، 3 / 38.

(8) أبو القاسم برهان الدين الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، 927/2 .

(9) الكشاف عن حقائق غموض التنزيل، 84، 86، 110، 174، 316، 352، 364، 394، 476، 481، 567، 593، 707، 1141 .

(10) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، 349/1-362، 2/7-55 .

وأبو البقاء العكبري[1](ت616هـ)، فمثلًا نجد الفرّاء يقول: " فأما الذي يأتي بمعنى القول فتظهر فيه (أَنْ) مفتوحة، فقول الله –تبارك وتعالى–: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ**﴾[2] جاءت (أَنْ) مفتوحة؛ لأنَّ الرسالة قول ، وكذلك كل ما كان في القرآن ، وهو كثير"[3]، وقد وافقه في ذلك الزمخشري، بقوله: "ويجوز أن تكون مفسّرة؛ لأنّ الإرسال فيه معنى القول"[4]، قال الزجاج: "و(أَنْ) ههنا يصلح أنْ يكون لـ معنىْ (أَنْ) المخففة، وتكون مُفَسَّرةً، ويكون المعنى ولقد أرسلنا موسى بآياتنا؛ أي: أخرج قومك، كأن المعنى قلنا له: أَخْرِجْ قومَكَ، ومثل هذا: ﴿**وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا**﴾[5]؛ أي: امشوا. والتأويل: قالوا لهم: امشوا"[6].

وحرّي بنا أن نشير إلى ما قدّمه أصحاب الكتب المتخصصة بحروف المعاني، فنجدها عند، الرماني[7](ت 384 هـ)، والمالقي[8](ت 702 هـ)، والمرادي[9](ت 749 هـ)، وابن هشام الأنصاري[10]، فقد أشاروا جميعًا إلى الموضوع عند حديثهم عن (أَنْ و أَيْ) المفسِّرتين. يقول صاحب الجنى الداني: "علامتها أن تقع بعد جملة، فيها معنى القول، دون حروفه؛ نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾[11]، ولا تقع بعد صريح القول، خلافًا لبعضهم"[12] .

---

(1) أبو البقاء عبد الله بن حسن العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البيجاوي، 113/1، 171، 267 .

(2) سورة نوح، الآية: 1 .

(3) الفرّاء، معاني القرآن، 1 / 81 .

(4) الكشاف عن حقائق غموض التنزيل، 1141 .

(5) سورة ص، الآية: 6 .

(6) معاني القرآن وإعرابه، 155/3 .

(7) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط1، 1981م، ص: 73، 80 .

(8) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، ص: 116 ، 135 .

(9) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نعيم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1992م، 220 . 221 ، 234 .

(10) مغني اللبيب، 78/1–139 .

(11) سورة المؤمنون، الآية: 27.

(12) الجنى الداني، ص: 221 .

سادسًا – رابط الجملة التفسيرية:

تقسّم الجملة التفسيرية من حيث ارتباطها بالجملة المفسَّرة إلى قسمين: جملة مقرونة بحرف تفسير، وأخرى مجردة منها[1] ، يقول الشيخ يوسف اليوسفي من (بحر الرجز):

عاريةٌ من أحرفِ التَفسيرِ أَو مقرونةٌ بها فَكلًّا قد رَوَوا[2]

وسنتناول في هذا المبحث الحديث عن القسمين بشيء من الإيجاز، وسنفصل الحديث فيهما في المبحث الثاني من الفصل الأول[3]:

القسم الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف تفسير:

ترتبط الجملة التفسيرية في هذا النوع بما قبلها بأحد أحرف التفسير، ويقال لها حروف العبارة[4]، وعدد حروف التفسير التي أجمع عليها جمهور علمائنا حرفان اثنان، هما: (أَنْ)[5] و(أَيْ) .

القسم الثاني – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير:

يمثل هذا النوع القسم الثاني من الجمل المفسِّرة ، ويرتبط بما قبله ضمنيًا؛ أي: إن المركب الإسنادي الاسمي أو الفعلي الذي يقوم بوظيفة التفسير يكون خاليًا من الأداة التي تربطه بالجملة المفسَّرة[6]، ويُعتمد في تحديد هذا النوع من الجمل على المعنى، وذلك نحو قولك: هل أدلك على طريق السعادة صلِّ جميع الأوقات[7]، وقد يحتمل هذا النوع من الجمل وجهًا آخر من الإعراب .

---

(1) مغني اللبيب، 446/2 .

(2) خلاصة العمل في شرح بلوغ الأمل، ص: 53 .

(3) البحث نفسه، ص: 39 .

(4) أسرار النحو، ص: 298 .

(5) الكتاب، 67/1 .

(6) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص: 21 .

(7) فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأةً وتطورًا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1987م، ص:116 .

قال تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ**﴾[1]، فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي. ويجوز أن تكون بدلًا منها إن قلنا: إنَّ ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال[2] .

يختلف هذا النوع من الجمل عن النوع السابق التي ترتبط فيه الجملة التفسيرية بما يسبقها بحرف تفسير، في كونه لا يخضع للشروط والمحددات التي يخضع لها النوع السابق مما جعله موضع خلاف بين النحاة؛ لوقوع التشابه الظاهري لهذا النوع مع غيره من الجمل رُبَما يصل لدرجة الخلط والتداخل، ممّا جعل التباين كبيرًا في توجيه وتصنيف الجملة الواحدة؛ فالجملة الواحدة يمكن أن تحكم عليها طائفة من النحاة بالتفسير، بينما طائفة أخرى تحكم عليها بالحالية أو الاستئنافية أو البدلية أو حتى المفعولية، وهذا إن دلَّ فإنه يدلُّ على افتقار المعيار الذي يُحكم من خلاله على هذا الضرب من الجمل كنوع وإعراب .

والذي تطمئن إليه نفس الباحث في الحكم على هذا النوع من الجمل بأنَّها تفسيرية، أو غير تفسيرية الدور الذي تقوم به هذه الجمل داخل التركيب، فإن أعجمت إبهامًا وأدَّتْ وظيفة بيانية إيضاحية حُكم لها أنَّها تفسيرية، دون الاحتكام إلى الموقع الإعرابي، الذي يُعدُّ مسألة شكلية لا يصحُّ الاعتماد عليه في هذا الجانب .

سابعًا – قراءة في الإعراب والمحل الإعرابي للجمل:

الإعراب: "علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء؛ أي: من حيث ما يَعرضُ لها في حال تركيبها. فبهِ نعرِف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرّ أو جزمٍ، أو لزومِ حالةٍ واحدةٍ، بَعد انتظامها في الجملة"[3].

"الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد، اسمًا أو فعلًا مضارعًا؛ لأنه كلمة واحدة يمكنها أن تظهر على أخرها حركات الإعراب، أو تقدر تقديرًا، أما الجملة فبعيدة من الإعراب؛ لأنَّها مركبة من كلمتين أو أكثر، تركيبًا إسناديًا، أو شرطيًا، ويستحيل أن يظهر عليها أو يقدر،

(1) سورة الأنبياء، الآية: 3 .

(2) مغني اللبيب، 446/2 .

(3) جامع الدروس العربية، 9/1 .

بمجموعها، حركات الإعراب، في حال من الأحوال، وأما ما تراه من كلماتها، من مظاهر إعرابية فهو خاص بالمفردات، ولا علاقة له بالجملة "[1].

وأما الجملة فالأصل ألا يكون لها موضع من الإعراب[2]؛ لأن الجملة أصلها أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك لوقوعه موقع المفرد[3]، يقول الرضي: " كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها*، فلتلك الجملة موضع من الإعراب، كخبر المبتدأ، والحال، والصفة، والمضاف إليه ... فيكفي في كون الجملة ذات محل: وقوعها موقعًا يصح وقوع المفرد هناك "[4]. "فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءًا لما قبلها، فيحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك المحل"[5]، "ومثال ذلك: أنك إذا قلت: زيد أبوه قائم، فـ(أبوه قائم)، جملة وقعت خبرًا للمبتدأ، وأصل خبر المبتدأ أن يكون مفردًا، فالجملة المذكورة واقعة موقع المفرد، فيحكم على موضعها بالرفع كما يحكم على لفظ المفرد لو حل محلها"[6].

يقول أبو العتاهية من (البحر الوافر):

فيَا لَيتَ الشّبابَ يَعُودُ يَوْمًا، فأُخبرَهُ بمَا فَعَلَ المَشيبُ[7]

فجملة (يعود) من الفعل والفاعل المستتر في محل رفع خبر (ليت) فوقعت موقع المفرد والتقدير عائدٌ، فلو أزلنا هذه الجملة ووضعنا المفرد بدلًا منها لجاز، لذا أخذت إعرابه في

---

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص:33 .

(2) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م، 31/3 .

(*) أي موضعها .

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص:33 .

(4) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، جامعة الإمام محمد الإسلامية، السعودية، 298/2 .

(5) بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، رسالة في جمل الأعراب، ط1، تحقيق: سهير محمد خليفة، 1987م، ص:60 .

(6) رسالة في جمل الأعراب، ص:60 .

(7) ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986م، ص: 64 .

التقدير[1]. قال تعالى: ﴿ **وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾[2]، فجملة "**تستكثر**" في محل نصب حال من الضمير المستتر في "**تمنن**" والرابط هو الضمير في تستكثر .

قال تعالى: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ**﴾[3]، جاءت جملة (**أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ**) تفسيرية لا محل لها من الإعراب، فلم تسد مسد مفرد ولم تقم مقامه .

إذًن فكل جملة يقع المفرد موقعها فلها موضع من الإعراب، وكل جملة لا يسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الإعراب .

"الغاية من إعراب الجمل هي تحديد موقعها من الكلام، وصلة كل منها بما قبلها وما بعدها منه، والحال واحد سواء أكان للجملة محلٌ من الإعراب أم لم يكن لها محل؛ وذلك لأننا في إعراب الجمل نحدد مدى الجملة ومكانها من العبارة، وعلاقتها بالمفردات والجمل التي حولها، ونوعها من اسمية أو فعلية أو شرطية، وصفتها من صغرى أو كبرى ذات وجه واحد أو وجهين، وتبين صلتها بالإعراب"[4]. ولا يعني أنك إذا حكمت على الجملة بعدم المحلية من الإعراب، تجريدها من الدلالة المعنوية، لها ومن علاقتها بالكلمات والجمل المحيطة، إنما هو عدم حلولها محل المفرد، وعلى هذا الأساس قسّم نحاة العربية الجمل إلى قسميّن رئيسيين:

القسم الأول: الجمل التي لا محل لها من الإعراب، عدّها ابن هشام[5] سبع جمل، الابتدائية أو المستأنفة، المعترضة، التفسيرية، المجاب بها القسم، الواقعة جوابًا لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، الواقعة صلة لاسم أو حرف التابعة لما لا محل له .

القسم الثاني: الجمل التي لها محل من الإعراب، فعدّها ابن هشام –أيضًا– سبع جمل، الجملة الواقعة خبرًا، الجملة الحالية، الجملة المفعولية، الجملة المضاف إليها، الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابًا لشرط جازم، الجملة التابعة لمفرد، الجملة التابعة لجملة لها محل .

---

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص:33.

(2) سورة المدثر، الآية: 3 .

(3) سورة الأعراف، الآية: 160 .

(4) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص:33.

(5) مغني اللبيب، 2/427–473 .

ثامنًا – الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب:

وأما الجملة التفسيرية فالمشهور أنه لا موضع لها من الإعراب، قال الأستاذ أبو علي الشلوبين(ت 654 هـ): "التحقيق أنَّها على حسب ما تفسره، فإن كان له محل من الإعراب كان لها موضع من الإعراب وإلا فلا، فمثل زيدًا ضربته لا موضع له من الإعراب"[1] .

ومن الأدلة التي اعتمدها هذا الرأي:

1- قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[2] فجملة ﴿**خَلَقْنَاهُ**﴾ مفسرة لها موضع من الإعراب؛ لأن المفسر في موضع (أن) والمفسر في موضع رفع[3]، وقوله تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ**﴾[4] فجملة ﴿**لَهُم مَّغْفِرَةٌ**﴾ لهما في موقع نصب؛ لأنَّها تفسير للموعود به، ولو أنه صرح بالموعود لكان منصوبًا[5].

2- ظهور الجزم في المفسر في قول الشاعر هشام المرّي من (البحر الطويل):

فَمن نحن نُؤْمِنْه يَبِتْ وهْوَ آمِن ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعَا [6]

حيث ظهر الجزم في الجملة المفسِّرة (نؤمّنْه)؛ لأنّ الفعل مجزوم والجملة المفسَّرة لا محل لها، والأصل: فمن نؤمّنْه نحن نؤمنْه، فحذف الأول، وانفصل الضمير، وجُزم المفسِّر؛ لأنه تابع للمفسَّر على أنه عطف بيان له، أو بدل منه[7].

ومن ذلك: زيد الخبز يأكله، فيأكله في موضع رفع؛ لأنَّها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي في محل رفع على الخبرية[8] .

---

(1) أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي الأندلسي الشلوبيني (ت 645 هـ). كان إمام عصره في العربية، صنف تعليقًا على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية، وله كتاب التوطئة في النحو . انباه الرواة 332/2. البداية والنهاية 173/13. بغية الوعاة 224/2.

(2) سورة القمر، الآية: 49 .

(3) بهاء الدين ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كمال بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982م، 49/2 .

(4) سورة المائدة، الآية: 9 .

(5) همع الهوامع، 57/4 56 .

(6) البيت لهشام المرّي، ورد في مغني اللبيب 450/2 . والمقتضب 2 /73 .

(7) مصطفى محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار الكتب العامرة، القاهرة، 1884م، 58/2 .

(8) الإعراب عن قواعد الإعراب، ص:47 .

3- وأيَّد مذهبه بظهور النصب والرفع في، نحو: (زيدٌ الخبزَ آكلُهُ)[1] فـ(آكله) مفسرة للعامل في (الخبز) وله موضع لكونه خبرًا عن (زيد) فكذلك مفسره، وبين ذلك ظهور الرفع في المفسر[2] .

وكذلك مسألة: إن زيدًا تكرمه يكرمك، فـ(تكرمه) تفسير للعامل في زيد، وقد ظهر الجزم[3] .

هذا ما جاء به أبو علي الشولبين كدليل على أن الجملة التفسيرية موقعها بحسب ما تفسره؛ فإن كان له محل له محل فهي كذلك، والعكس .

ويردُّ رأيَ الشولبين ابنُ هشام بقوله: ضربت زيدًا ضربته فلا محل للجملة المقدرة؛ لأنَّها مستأنفة، وأما قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[4] والتقدير: إنا خلقنا كل شيء خلقناه، فـ ﴿**خَلَقْنَاهُ**﴾ المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة، وتلك في موضع رفع؛ لأنَّها خبر لـ(إن)، فكذلك المذكورة .

وجملة (**نؤمنْه**) في قول الشاعر: (**فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ**)" فظهر الجزم وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسمى في الاصطلاح جملة مفسرة، وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منها، فظهر الجزم في الفعل المفسر للفعل المحذوف"[5]، "وظهور الجزم في الفعل دليل على أنه تفسير فعل بفعل لا جملة بجملة"[6]، وفي البغداديات لأبي علي(ت 377 هـ) أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة؛ فإنه قال ما ملخصه[7]: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله: على لسان النمر بن تولب (من البحر الكامل):

---

(1) اعتبار أن الخبز مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، تقديره زيد أكل الخبز آكله. فـ زيد مبتدأ، وجملة (أكل الخبز) في محل رفع خبر المبتدأ، فمذهب أبي علي أن الجملة التفسيرية هي (آكله) لها أيضًا محل من الإعراب؛ لأن ما تفسره له محل من الإعراب.

(2) المساعد، 49/2 .

(3) المرجع السابق، 49/2 .

(4) سورة القمر، الآية: 49 .

(5) مغني اللبيب، 2/ 449-450 .

(6) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص: 66

(7) مغني اللبيب، 2/ 449-450 .

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[1]

"مجزومان في التقدير، وإنّ انجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذا لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير (إن)، أي إن أهلكت منفسًا إن أهلكته"[2] وهذا يتفق مع ما ذكره أبو علي الفارسي عندما سأل أبا بكر بن السّراج عن الفعل المضمر الناصب له، " فقلت: كيف هو؟ أمجزوم أم غير مجزوم، وكيف هو المظهر؟ فقال: لا يجوز أن يكون غير مجزوم، ولا يكون بدلًا، قال: وهذا لولا أنه مسموع لم يجز، وفيه سعة؛ لأنه إذا قال: زيدٌ تضربْ، فقال: هذا الفعل الظاهر بدل من الأول، قيل: إن المبدل منه لا يكون أن يسقط ويثبت البدل، وإن قال التقدير: إن تَرَ زيدًا، فكأنه مقدم، فلا معنى للهاء في قولك: تره تضرب .

قال: والأحسن عندي أن يكون على تكرير (إن)، كأنه: إن تَر زيدًا إنْ تره تضرب"[3].

فهذا "الرأي القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايرة لما تفسره يجعلها كنظائرها من الجمل التي لها محل من الإعراب، وكغيرها من المفردات التي تؤدي مهمة التفسير، ولا معنى للتفرقة في الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمة واحدة، إلا إن كان هناك سبب قوي، ولم يتبين هنا السبب القوي؛ بل الذي تبين أن الكلام المأثور الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأي الواضح الذي يمنع تعدد الأقسام والأحكام، ويؤدي إلى التيسير بغير ضرر"[4].

ولم يكن الشلوبين بدعًا في رأيه هذا، إذ سبقه الزمخشري إلى مثل ذلك عندما توقف على كلمة (سورة) في قوله تعالى: ﴿**سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا**﴾[5]إذ قال: " وقُرئ بالنصب على: زيدًا ضربته ، ولا محل لـ ﴿**أَنزَلْنَاهَا**﴾؛ لأنَّها مفسِّرة للمضمر فكانت في حكمه"[6]. فكأن الشلوبين قد أفاد في رأيه من الزمخشري[7] . وقد لقي هذا التوجيه قبولًا لدى طائفة من المتأخرين أيضًا ، فهذا

---

(1) ديوان النمر بن تولب، تحقيق: محمد نبيل الطريفي، دار صادر بيروت، ط1، 2000م، ص: 15

(2) مغني اللبيب، 2/ 449-450 .

(3) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ص: 184 185.

(4) النحو الوافي، 144/2 .

(5) سورة النور، الآية: 1 .

(6) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تفسير الكشاف، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009م، ص:717 . وقراءة النصب هي لعيسى بن عمر الثقفي، ابن خالوية، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، مكتبة المتنبي،، القاهرة، ص:101 .

(7) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص: 24 .

السيوطي(ت 911 هـ) مثلًا يقول: "وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي"[1]، وتبعه من المحدثين الدكتور/ فاضل السامرائي بقوله: "وهذا الذي يقوى بظني والله أعلم"[2].

يرى الباحث أن ما ذهب إليه الشلوبين، هو الرأي الراجح؛ لوجود الأدلة النقلية الصحيحة التي تتوافق مع رأيه، وخلوه من كثرة التقديرات التي لا تتوافق وروح اللغة .

وخلاصة ما سبق يمكن القول: إنّ ما ذهب إليه جهور النحاة، ومنهم ابن هشام يقتضي بالضرورة إخراج الجمل التي لها وظيفة تفسيرية من حيّز الجمل المفسِّرة، بالرغم من أنَّها تؤدي الوظيفة ذاتها، بدعوى أن لها محلًا إعرابيًا، فهم بذلك يربطون بين الإعراب المحلي ووظيفة التفسير، وذلك حينما اشترطوا كون الجملة المفسِّرة لا محل لها من الإعراب، والحق أَنّ التفسير وظيفة نحوية، ولا علاقة جوهرية له بالإعراب المحليّ[3].

إنَّ الموازنة بين ما أقرَّه جمهور النحاة، وما ذهب إليه الشلوبين تكشف لنا أن الأخير قد وسّع مفهوم الجملة التفسيرية ليشمل جميع الجمل التي تؤدي هذه الوظيفة بغض النظر عن موقعها الإعرابي، وهذا ما ينطبق تمامًا مع المنهج الوصفي في دراسة اللغة، وبذلك يكون الشلوبين قد خرج على المنهج الشكلي الذي يربط بين الوظيفة والموقعية، لينظر إلى الجانب الوظيفي للمصطلح[4] .

---

(1) همع الهوامع، 4/ 56 ـ 57 .

(2) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص:192 .

(3) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص: 24 .

(4) المرجع السابق، ص: 25 .

تاسعًا – دلالة مصطلح الجملة التفسيرية:

من الإشكاليات التي قد تصيب بعض المصطلحات أن المصطلح لا يُعبر بشكل دقيق عمّا وضع ليدل عليه، وسبب هذا المنهج المتبع في وضع المصطلح؛ إذ قد يكون هذا المنهج سطحي خارجي يعتمد على الشكل دون النظر للوظيفة التي يؤديها، أو منهج وظيفي يربط المصطلح بالوظيفة المنوطة به، فلو أمعنا النظر في مجموعة من المصطلحات في التراث النحوي، لوجدنا أنَّ عددًا منها جاء كمصطلح شكلي، دون مراعاة الجانب الوظيفي لهذا المصطلح، ولعلّ تفحص مصطلحي: الفعل الماضي والمضارع يدلل على ذلك، فالأول جاء معبرًا بشكل دقيق عمّا ينضوي تحته من الأفعال لهذا نقول: إنَّه مصطلح وظيفي، وأما الثاني فقد وضِع ليدلَّ على مضارعته أسماء الفاعلين فجاء شكليًا، ولو وضِع ليدلَّ على الحدث في الزمن الحاضر لكان وظيفيًا، وغيرهما الكثير من المصطلحات .

أما بالنظر إلى مصطلح الجملة التفسيرية، فنجد أنه مصطلح وظيفي، انبثق من الوظيفة البيانية الإيضاحية التي يؤديها هذا النوع من الجمل؛ لأنَّها تمثل بنية نصية تقوم على عرض المعنى بصورتين: الأولى مبهمة غامضة، والثانية بيانية لإزالة ما اكتنف سابقتها من إبهام وغموض، فنجد مناسبة تامة بين دلالة المصطلح كشكل ووظيفة، ولكن هذا المصطلح عرض للتضيق فذهاب أغلب النحاة إلى الإقرار والقول بأن هذه الجمل لا محل لها من الإعراب، أخرج جملًا تؤدي وظيفة التفسير من تحت مِظَلّة الجملة التفسيرية قال تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ**﴾[1] فجملة:﴿**لَهُم مَّغْفِرَةٌ**﴾ لهم في موقع نصب؛ لأنَّها تفسير للموعود به، ولو أنه صرح بالموعود لكان منصوبًا[2]، فاشتراطهم بكون الجملة التفسيرية لا محلَّ لها من الإعراب، اعتمدوا فيه على الشكلية الموقعية فقط، في وضعهم المعيار للحكم على هذه الجمل، والحق أن التفسير يؤدي وظيفة نحوية لا علاقة جوهرية لها بالإعراب المحلي، فالتفسير مصطلح وظيفي، ولكل مصطلح وظيفي خصوصيته النابعة من أداء وظيفته وأثره في السياق وتوجيه المعنى .

---

(1) سورة المائدة، الآية: 9 .

(2) همع الهوامع، 4/56-57 .

" والصحيح أن الجملة التفسيرية هي التي تقوم بوظيفة البيان والتفسير من دون النظر إلى الموقع الإعرابي، وبهذا يكون المصطلح مؤديًا لوظيفته من دون النظر إلى الاعتبارات الشكلية"[1] .

عاشرًا – الفرق بين الجملة التفسيرية ومشابهاتها:

أ – الفرق بين الجملة التفسيرية والجملة الموصولة:

لعل الفرق الجوهري بين جملة الصلة والجملة التفسيرية، "أن الصلة تشير إلى معنى الموصول، لكنها ليس معناها معناه فتكون حالًا من أحواله، وأن الجملة المفسرة تبين المبهم وتزيل إبهامه، فيرجع معناها إلى معناه لا فرق بينهما، إلا بالإجمال والتفصيل، ثم لا يخفى عليك أن الغرض من ذكر الصلة بيان الذات، والغرض من إتيان التفسيرية إزالة الإبهام العارض للمعنى، فلذلك استحقت الصلة بمنزلة أقدم لاسم موصول، وهو ما لا يتم خبره إلا بصلة وعائد فإن قلت: إنَّ الموصولات من المبهمات كما صرحوا به، فكيف يكون معرفة؟ قلت: لا استبعاد في ذلك؛ فإن جهة الإبهام غير جهة المعرفة؛ فإن جهة الإبهام من حيث النظر إلى نفس الموصول وجهة المعرفة من حيث الملاحظة للصلة"[2] .

ب – بين الحالية و التفسيرية:

الجملة الحالية في أبسط تعريفاتها، هي: "الجملة التي تبين هيئة صاحبها"[3]، إذًا فالجملة الحالية دورها وظيفي، وهو بيان حال صاحبها، فهي تشبه الجملة التفسيرية من حيث الوظيفة، إذْ إنَّ كلتا الجملتين تقوم بوظيفة بيانية في السياق الذي ترد فيه، إلاّ أنّ الحالية، تقوم بإيضاح الجوانب العرضية لصاحبها سواءً، أكان فاعلًا أم مفعولًا به أم كليهما، في حين أن التفسيرية تقوم بإزالة الغموض عمّا تفسره، وبعبارة أخرى أنَّها تقوم بإيضاح الجوانب الذاتية لذلك المبهم[4].

---

(1) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص:25 .

(2) محمد بن سليمان كافيجي، شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، مخطوطات جامع عنيزة، ص:74 75، متوفرة على الموقع http://www.alukah.net/manu/files/manuscript_1002/58.pdf

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص:167 .

(4) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص: 131 .

ولعلّ الأساس في التفريق بين الجملتين هو النمط التركيبي لكلٍ منهما، فالجملة الحالية عند الجمهور لا تكون إلَّا خبرية[1]، في حين أن الجملة التفسيرية ترد انشائية وخبرية[2]، أضف إلى ذلك أنَّ مجيء الجملة حالًا يحتاج إلى رابط يربطها بصاحب الحال سواء أكان هذا الرابط حرف الواو أم الضمير[3] أم كليهما معًا، وهو ما لا يُشترط في الجملة التفسيرية .

(1) تسهيل الفوائد 112 .

(2) مغني اللبيب، 448/2 .

(3) شرح المفصل، 65/2 .

المبحث الثاني:

- **المبحث الثاني – أقسام الجملة التفسيرية .**
- **المطلب الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .**
- **المطلب الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) أو (أي) .**

ذهب صاحب مغني اللبيب إلى عدّها ثلاثة أقسام عند مطلع حديثه عن الجملة التفسيرية " والمفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير... ومقرونة بأي، ومقرونة بأن"[1]، والأرجح اعتبارها قسمان كما أسلفت[2]، وعليه تناولت الدراسات الحديثة الجملة التفسيرية .

المطلب الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .

إنما قدمت الحديث عن هذا القسم من الجمل التفسيرية؛ لأن تحديده يكتنفه بعض الغموض، حيث لا توجد قواعد صريحة ومحددة تحكمه، ومما يزيد أمره تعقيدًا أنه يحتمل أوجهًا إعرابية أخرى، نادرًا ما يسلم منها، وإن سلم يسلم بحجة نحوية مختلف فيها، وهذا نتيجة التشابه الظاهري مع غيره من الجمل قد يصل إلى درجة التداخل، مما جعل النحاة يختلفون في توجيه الجملة الواحدة، فبعض الجمل التي تحكم لها ثلة من النحاة بالتفسير، تحكم لها ثلة أخرى بالحالية أو البدلية أو الاستئنافية وربما المفعولية، وهذا يدل على افتقار النحاة لمعيار معين يحتكمون إليه في توجيه هذا الضرب من الجمل وإعرابه، يقول فخر الدين قباوة: "وإذا كانت الجملة تفسيرية، وليست تلي حرف تفسير، فهي غالبًا ما يكون لها في الإعراب وجه آخر، إلا إذا كانت مفسِّرة لجملة محذوفة، أو محذوف فعلها"[3]، وهذا ما جعله محل خلاف بين النحاة .

فهذا ابن هشام عند حديثه عن الجملة التفسيرية ذكر التعريف، ثم قال:"وسأذكر لك أمثلة توضحها"[4] قاصدًا بذلك الجملة المجردة من حرف التفسير، يدل على أن ابن هشام لجأ إلى ذكر الأمثلة؛ لأن القاعدة التي صاغها كمعيار لهذه الجملة غير كافية وغير واضحة المعالم، يقول الدكتور/ محمد الأنطاكي مضيفًا إلى هذا المعنى ما يؤكده:" فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فعقب قائلًا: وسأذكر لها أمثلة توضحها، وبدلًا من أن يأتي بأمثلة

---

(1) مغني اللبيب، 447/2 .

(2) البحث نفسه، ص:29 .

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل، 85 .

(4) مغني اللبيب، 446/2 .

توضحها وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها نجده يأتي بثمانية أمثلة كان في خمسة منها مما جرى فيه خلاف، أو مما يحتمل التفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه، وأغرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من الموقفين موقف حياد، فلم يرجح رأيًا على آخر، كل هذا جعل أمثلته عاملًا في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها"[1] .

وفيما يلي، سأذكر الأمثلة التي ساقها ابن هشام، للتدليل على أن الجملة التفسيرية تأتي مجردة من حرف التفسير، ورأي النحاة فيها:

أولًا – قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ** ﴾[2]، "فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي ويجوز أن تكون بدلًا منها إن قلنا: إنَّ ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين وأن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال"[3]، مثل ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ يدْخلُونَ عَلَيْهِم من كل بَاب سَلام عَلَيْكُم**﴾[4] .

اتجه علماؤنا اتجاهات عدة في توجيه جملة الاستفهام الصوري ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾[5] من الآية السابقة .

الاتجاه الأول: أن تكون جملة الاستفهام ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾ تفسيرية لا محل لها من الإعراب هذا الاحتمال وضعه ابن هشام وافق فيه الزجاج(ت 311هـ)[6]، مع احتمالين آخرين[7] ذكرهم، ولم يرجح ابن هشام أيًّا منهم على الآخرين، ويرى الباحث أنه لا مانع من أن تكون جملة الاستفهام ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾ لا محل لها؛ لأنَّها تفسيرية .

الاتجاه الثاني: ذهب الزمخشري إلى اعتبارها في محل نصب بدلًا من النجوى؛ أي: وأسروا هذا الحديث[8]؛ لأنَّها بمثابة التفسير لها فهي بدل من النجوى في محل نصب مفعول به

---

(1) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3، دار الشروق العربي، بيروت. 366/3 .

(2) سورة الأنبياء، الآية: 3 .

(3) مغني اللبيب، 446/2 .

(4) سورة الرعد، الآية: 23 .

(5) سورة الأنبياء، الآية: 3 .

(6) معاني القرآن واعرابه للزجاج، 384/3 .

(7) مغني اللبيب، 2/ 446 .

(8) أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري، تفسير الكشاف، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1994م، ص:672 .

لفعل القول المحذوف تقديره: قالوا: هل هذا إلا بشرٌ؟ وهذا يشهد له المعنى إذ النجوى قولٌ في الأصل، وقد قال بهذا الاحتمال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في تفسير الآية، إذ قال: "بدل من النجوى؛ لأن ذلك هو ما تناجوا به، فهو بدل مطابق إن البدل مطابق هنا"[1]، يقول الشاعر الفرزدق (من الطويل):

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيفَ يَلتَقِيَانِ ؟[2]

حيث جاءت جملة: **(كَيفَ يَلتَقِيَانِ؟)** بدلًا من مفرد وهو "حاجة" و"أخرى" بدل كل، على تقدير: إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما .

الاتجاه الثالث: "أن تكون معمولًا لقول محذوف وهو حال"[3]، من إسرار النجوى، وتقدير الكلام كاملًا مثل قولنا: قائلين هل هذا إلا بشرٌ؟ ولذلك أتى ابن هشام بالمثال الشبيه لهذه الجملة في قوله سبحانه عز وجلّ: ﴿ **وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ*سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ** ﴾[4] قال الأستاذ عبد اللطيف الخطيب: "ووجه المقابلة أن قوله ﴿**سَلَامٌ عَلَيْكُمْ**﴾ معمول لقول محذوف، وهذا القول حال، والتقدير قالوا: سلام عليكم، أو قائلين سلام عليكم"[5].

الترجيح: قوله تعالى :﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ**﴾[6] بدلًا من النجوى فلعله وجه مرجوح، وإن كان عليه معظم أهل الإعراب، وما تطمئن إليه النفس أن جملة الاستفهام –هنا– تفسيرية، ودليل ذلك، أنَّ اسرار النجوى حمل معنى القول دون حروفه، وأنَّها بينت حقيقة ما تناجوا به، ولم يكن لها محل من الإعراب.

ثانيًا – قوله تعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[7] " فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه

---

(1) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 12/17

(2) البيت للفرزدق في خزانة الأدب 5/ 208، وشرح التصريح 2/ 162، وشرح شواهد مغني اللبيب 4/ 272، وليس في ديوانه .

(3) مغني اللبيب، 446/2 .

(4) سورة الرعد، الآية: 23 .

(5) عبد اللطيف الخطيب، شرح مغني اللبيب، 107/5 .

(6) سورة الأنبياء، الآية: 3 .

(7) سورة آل عمران، الآية: 59 .

قدَّر جسدًا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى؛ أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين"[1] .

"﴿**خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ**﴾ ليست بمتصلة بآدم، إنما هو مبين قصة آدم ولا يجوز في الكلام أن تقول مررت بزيد قام؛ لأن زيدًا معرفة لا يتصل به قام ولا يوصل به ولا يكون حالًا؛ لأن الماضي لا يكون حالًا أتت فيها، ولكنك تقول: مثلك، مثل: زيد، تريد أنك تشبهه في فعله، ثم تخبر بقصة زيد، فتقول: فعل كذا وكذا، وإنما قيل إن مثله كمثل آدم؛ لأن الله أنشأ آدم من غير أب، خلقه من تراب، فكما خلق آدم من غير أب كذلك خلق عيسى –عليه السلام–"[2].

أجمع علماؤنا على أن جملة ﴿**خَلَقَهُ**﴾ من الآية السابقة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، ولم يقف الباحث على رأيٍ يقول غير ذلك .

قال الزمخشري: "وقوله ﴿**خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ**﴾ جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم؛ أي: خلق آدم من تراب ولم يكن ثمة أب ولا أم، وكذلك حال عيسى"[3]. وهو قول الفراء[4]، والزجاج[5]، وابن عطية(ت 542 هـ)[6]، وابن هشام[7]، والزركشي(ت 794 هـ)[8]، والأزهري(ت 905 هـ)[9]، والسيوطي[10]، والشوكاني(ت 1250 هـ)[11]، وابن عاشور[12]، "وقوله: ﴿**خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ**﴾[13]، تفسير لمثل آدم، الذي ينبغي أن يتصور، والمثل والمثال بمعنى واحد، ولا يجوز أن

---

(1) مغني اللبيب، 446/2 .
(2) معاني القرآن للزجاج،، 422/1 .
(3) الزمخشري، تفسير الكشاف، 369/1 .
(4) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، ط3، عالم الكتاب، بيروت، 1983م، 219/1 .
(5) معاني القرآن للزجاج، 422/1 .
(6) محمد بن عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم، ص:309
(7) مغني اللبيب، 447/2 .
(8) البرهان في علوم القرآن، ص: 644 .
(9) موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب، ص:62 .
(10) همع الهوامع، 332/2 .
(11) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير، ط4، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2007م، ص:222 .
(12) تفسير التحرير والتنوير، 363/3 .
(13) سورة آل عمران، الآية: 59 .

يكون ﴿**خَلَقَهُ**﴾ صلة لآدم ولا حالًا منه، قال الزجاج: إذ الماضي لا يكون حالًا أنت فيها بل هو كلام مقطوع منه، مضمنه تفسير المثل"[1] .

ثالثًا – قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[2] "فجملة ﴿**تُؤْمِنُونَ**﴾ تفسير للتجارة، وقيل مستأنفة معناها الطلب؛ أي: آمنوا بدليل يغفر بالجزم كقولهم: اتقِ الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه؛ أي: ليتق الله وليفعل يثب وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلًا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال"[3].

اتجه علماؤنا اتجاهات عدة في توجيه جملة ﴿**تُؤْمِنُونَ**﴾ من الآية السابقة .

الاتجاه الأول – القول إنَّها تفسيرية: وقد أورد هذا، الأصفهاني(ت 502 هـ)[4]، والعكبري(ت 616 هـ)[5]، والسمين الحلبي(ت 756 هـ)[6]، وابن هشام[7]، والخراط[8]، يقول العكبري: "قوله تعالى: ﴿**تُؤْمِنُونَ بِاللهِ**﴾[9]: هو تفسير لـ ﴿**تِجَارَةٍ**﴾؛ فيجوز أن يكون في موضع جر على البدل، أو في موضع رفع على تقدير هي، وأن محذوفة، ولما حذفت بطل عملها"[10].

الاتجاه الثاني – القول إنَّها استئنافية: وقد أورد هذا، الزمخشري[11]، والإيجي الشيرازي(ت 509 هـ)[12] والبيضاوي(ت 1286 هـ)[13]، وصافي(ت 1376 هـ)[14]، وابن

---

(1) معاني القرآن للزجاج، 422/1 .

(2) سورة الصف، الآية: 10 .

(3) مغني اللبيب، 447/2 .

(4) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد رشيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص: 73 .

(5) التبيان في إعراب القرآن 1221/2 .

(6) أحمد بن محمد المعروف بالسمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، 10/ 319 .

(7) مغني اللبيب: 446/2 .

(8) أحمد بن محمد الخرّاط، المجتبي من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1317/4 .

(9) سورة الصف، الآية: 11 .

(10) التبيان في إعراب القرآن، 1221/2 .

(11) الكشاف عن حقائق غموض التنزيل، 1104 .

(12) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن، 308/4

(13) ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي(691هـ)، تفسير البيضاوي، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، 209/5 .

(14) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط1، دار الرشيد، 1992م، 283/14 .

عاشور[1]، والدعاس[2]، يقول محمد الطاهر: "وجملة تؤمنون بالله ورسوله مستأنفة استئنافًا بيانيًا؛ لأن ذكر الدلالة مجمل والتشويق الذي سبقها مما يثير في أنفس السامعين التساؤل عن هذا الذي تدلنا عليه وعن هذه التجارة"[3].

الاتجاه الثالث – القول: إنَّها خبر لمبتدأ محذوف: ذهب إلى هذا القول الأستاذ محيي الدين الدرويش(ت 1403 هـ) "الجملة خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هي تؤمنون ... "[4]، ويبدو أن هذا الرأي جانب الصواب؛ لأن المذكور أولى من المحذوف .

الاتجاه الثالث– القول إنَّها عطف بيان: نُسب هذا القول إلى الأخفش، والحقيقة أنني لم أجده في كتابه معاني القرآن، بل أورده على لسانه كثير من علماء النحو والتفسير[5] "هي عطف بيان على تِجارَةٍ"، وعلى الكلام المنسوب للأخفش يكون عطف الخبر على الإنشاء والحقيقة أن النحاة اختلفوا في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فمنعه الأكثرون[6]، وأجازه جماعة[7] مستدلين بقوله تعالى: ﴿ **وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[8]، قال الصفاقسي(ت 742 هـ): "فيجوز عطف الخبر على غيره وبالعكس، وهو مذهب سيبويه، وقد أجاز (جاءني زيد ومن عمرو العاقلان) على أن يكون (العاقلان) خبرًا لمحذوف"[9]، وهو ما نقله عنه أبو حيّان بقوله: "فالأصح أن تكون

---

(1) التحرير والتنوير، 28/ 194 .

(2) إعراب القرآن للدعاس، 339/3 .

(3) التحرير والتنوير، 194/28 .

(4) إعراب القرآن وبيانه، 10 / 81 .

(5) المحرر الوجيز، 1854 الأندلسي، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان النحوي، (745هـ)، تفسير البحر المحيط، ط1، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1993م، 260/8. تفسير الألوسي، روح المعاني 383/14

(6) ومنهم البيانيون، وابن مالك، وابن عصفور، والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح .

(7) الصفّار، هبة الله بن مُحَمَّد بن مُوسَى أَبُو الْحسن ابْن الصفار الْكَاتِب، وَكَانَ إِمَامًا فِي النَّحْو، قوّم لثلاثين سنة آتِيَة. انظر ترجمته، بغية الوعاة، 325 – 326 .

(8) سورة الصف، الآية: 13 .

(9) إبراهيم محمد الصفاقسي، المجيد في إعراب القرآن المجيد(سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة)، ط1، تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، 1992م، 159 .

جملة معطوفة على ما قبلها، وإن لم تتفق معاني الجمل، كما ذهب إليه سيبويه وهو الصحيح"[1] ويؤيد قوله، ما نظمه امرؤ القيس من الطويل:

وإنَّ شِفائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ فهل عندَ رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّل [2]

والشاهد فيه: وقوع "هل" مفيدة للنفي، ولذا صح العطف على الجملة الخبرية، ولو كان للاستفهام لما صح عطف الإنشاء على الخبر .

وخرَّجه الآخرون على أن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾[3] بمعنى آمنوا، فهو خبر بمعنى الإنشاء (الأمر)، فصح عطف الإنشاء عليه، ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿تُجاهِدُونَ﴾[4] ، لفظهما عند المبرد، لفظ الخبر ومعناه الأمر[5]، كأنه قال: آمنوا وجاهدوا، ولذلك قال: (يغفر لكم) ، (ويدخلكم): بالجزم؛ لأنه جواب الأمر، فهو محمول على المعنى.

الترجيح:

والذي تطمئن إليه النفس، اعتبار جملة ﴿**تُؤْمِنُونَ**﴾[6] جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا لما قبلها، حيث إنَّها قائمة على تقدير جواب سؤالٍ، كأنه قيل: كيف نفعل؟ فقيل: ﴿**تُؤْمِنُونَ**﴾ .

رابعًا – قوله تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمۖ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ**﴾[7] وجوّز أبو البقاء كونها حالية على إضمار (قد) والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا .

ذكر ابن هشام في مغني اللبيب الآية السابقة، كونها مثالًا على مجيء الجملة التفسيرية مجردة من حرف التفسير، وضعّف بناءً على ذلك وجهًا آخر جوّزه أبو البقاء فيها وهو "كونها حالية على إضمار (قد) والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا "[8] ذلك؛ لأن الأصل في

---

(1) تفسير البحر المحيط، 253/1 .

(2) ديوان امرئ القيس، ط5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م، ص:111 .

(3) سورة الصف، الآية: 11 .

(4) سورة الصف، الآية: 11 .

(5) المقتضب، 80/2 81 . الكشاف، 1104 .

(6) سورة الصف، الآية: 11 .

(7) سورة البقرة، الآية: 214 .

(8) مغني اللبيب، 447/2 .

الحال أن تأتي من الفاعل أو المفعول به، وأجاز بعض النحويين مجيئها من المضاف إليه في مسائل معين، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الوجه الأول: ذهبت طائفة من النحاة إلى أن قوله تعالى: ﴿**مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا**﴾[1] جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، مفسّرة لـ ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ**﴾[2] ومبينة وشارحة لحقيقة ما تليه[3]، وجعلها الزمخشري[4] جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا، "وهو ما كان جوابًا عن سؤال مقدّر"[5]، والتقدير في هذه الآية: كيف كان مثلهم ؟ فيكون الجواب: مسّتهم البأساء والضرّاء[6]، وسواءً جعلت مفسرة أو مستأنفة فالمعنى في الحالتين واحد، والجملة على الوجهين لا محل لها من الإعراب[7] .

الوجه الثاني: أجاز أبو البقاء[8] أن تكون قوله تعالى: ﴿**مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا**﴾[9] في محل نصب حالًا من المضاف إليه، والاسم الموصول: ﴿**الَّذِينَ**﴾ على أن تقدّر "قد" قبل الفعل الماضي، وذلك بناءً على القول بأنّ الفعل الماضي لا يكون حالًا إلا إذا اقترن بقد ظاهرة أو مقدّرة، لتقرب معناه من الحال، وهو قول البصريين[10] . "﴿**مَسَّتْهُمُ**﴾: جملة لا موضع لها، وهي شارحة لأحوالهم، ويجوز أن تضمر معها (قد) فتكون حالًا"[11].

وضعّف ابن هشام هذا الوجه محتجًا بأن الحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذه المسألة؛ إنما تجيءُ الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه، نحو قوله تعالى: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا**﴾[12]، أو لبعضه، أو عاملًا فيه .

---

(1) سورة البقرة، الآية: 214 .

(2) سورة البقرة، الآية: 214 .

(3) مغني اللبيب، 447/2 .

(4) الكشاف، 422 .

(5) مغني اللبيب، 228/2 .

(6) الكشاف، 442 .

(7) إعراب القرآن وبيانه، 28/4

(8) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 91/1 .

(9) سورة البقرة، الآية: 214 .

(10) الإنصاف في مسائل الخلاف، 252/1.

(11) التبيان في إعراب القرآن، ص: 171 .

(12) سورة الحجرات، الآية: 12 .

الترجيح : والذي تطمئن إليه النفس ترجيح المذهب الأول، الذي قرره ابن هشام و هو أنّ الحال لا تأتي من المضاف إليه، وعليه؛ فإنَّ قوله تعالى: ﴿**مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا**﴾[1] جملة تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب، تبعًا للآتي: صحة، وقوة المعنى الذي يؤديه هذا الوجه، و وضوحه وعدم حاجته إلى تأويل و تقدير، قلة مجيء الحال من المضاف إليه، وإن جاءت تكون بشرط افتقدتها الجملة السابقة .

خامسًا– قوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا ۚ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**﴾[2] "إن قدرت (إذا) غير شرطية فجملة القول تفسير لـ ﴿**يُجَادِلُونَكَ**﴾ وإلا فهي جواب (إذا) وعليهما فيجادلونك حال"[3] .

ذكر ابن هشام –نفعنا الله بعلمه–، هذه الآية كشاهد على مجيء جملة ﴿**يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[4] تفسيرية مجردة من حرف التفسير، كون إذا غير ظرفية، إلا أنه ذكر وجهًا آخر لها، وهي جواب إذا كونها شرطية، ولم يرجح أيّ من الرأيين .

وللعلماء في ﴿إِذَا﴾ قولان:

القول الأول: كون (إذا) غير شرطية – على اعتبار ﴿**حَتَّىٰ**﴾ حرف غاية وجر بمعنى إلى، و﴿ **إِذَا جَاءُوكَ**﴾[5] في موضع الجر و ﴿**يُجَادِلُونَكَ**﴾ حال من الضمير الواقع فاعلًا، وجملة ﴿**يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[6] فسرت جملة ﴿**يُجَادِلُونَكَ**﴾، هذا ما ذهب إليه الزمخشري، بقوله:" ﴿**يُجَادِلُونَكَ**﴾ حال، وقوله ﴿**يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ تفسيرًا له، والمعنى: أنه بلغ تكذيبهم الآيات إلى أنهم يجادلونك ويناكرونك، وفسر مجادلتهم بأنهم يقولون إِنْ هذا إِلَّا أَساطِيرُ الْأَوَّلِينَ فيجعلون كلام الله وأصدق الحديث، خرافات وأكاذيب، وهي الغاية في التكذيب"[7] .

---

(1) سورة البقرة، الآية: 214 .

(2) سورة الأنعام، الآية: 25 .

(3) مغني اللبيب، 447/2 .

(4) الأنعام، الآية: 25 .

(5) سورة الأنعام، الآية: 25 .

(6) سورة الأنعام، الآية: 25 .

(7) الكشاف، ص: 323 .

القول الثاني: كون (إذا) شرطية، على اعتبار ﴿**حَتَّىٰ**﴾ التي تقع بعدها الجمل لا عمل لها، و ﴿**إِذَا جَاءُوكَ**﴾ –هنا– شرطية و ﴿**يُجَادِلُونَكَ**﴾ حال من الضمير الواقع فاعلًا، وجملة ﴿**يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ جواب الشرط غير الجازم لا محل لها من الإعراب، وهو ما ذهب إليه أبو البقاء[1]، الطاهر بن عاشور[2]، وصاحب الايجي[3]،والخراط[4]، وصافي[5]، والدرويش[6] والبيضاوي[7]، يقول ابن عاشور: " وإذا شرطية ظرفية*، وجاؤك شرطها، وهو العامل فيها. وجملة يجادلونك حال مقدرة من ضمير ﴿**جَاءُوكَ**﴾؛ أي: جاءوك مجادلين؛ أي: مقدرين المجادلة معك يظهرون لقومهم أنهم أكفاء لهذه المجادلة، وجملة يقول جواب إذا، وعدل عن الإضمار إلى الإظهار في قوله: يقول الذين كفروا "[8] "ومجيء الجملة الشرطية بـ (إذا) بعد (حتى) كثير جدًا في القرآن"[9]، "وقد وُفق الحوفي وأبو البقاء وغيرهما من المعربين للصواب في ذلك، فقال –هنا– أبو البقاء: حتى إذا في موضع نصب لجوابها، وهو يقول: وليس لـ (حتى) –هاهنا– عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل ويجادلونك حال من ضمير الفاعل في ﴿**جَاءُوكَ**﴾ وهو العامل في الحال، يقول جواب إذا وهو العامل في إذا"[10] .

الراجح: وما تطمئن إليه النفس اعتبار جملة ﴿**يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ جواب الشرط غير الجازم؛ لأنَّها جملة أخرى مترتبة على ما قبلها، وحتى هنا تسبق الجمل فهي غير عاملة، وإذا شرطية، إذ إنَّ الغاية تؤخذ من جواب الشرط لا من الشرط .

---

(1) إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب في جميع القرآن، 238/1 .

(2) التحرير والتنوير، 181/7 .

(3) محمد بن عبد الرحمن بن محمد الايجي الشرازي، جامع البيان في تفسير القرآن، المعروف بـ تفسير الايجي، ط1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م،524/1 .

(4) المجتبي من مشكل إعراب القرآن، 262/1 .

(5) الجدول في إعراب القرآن، 111/7 .

(6) إعراب القرآن وبيانه، 3 /88 .

(*) ظرف زمان للدلالة على الماضي ك {إذ} .. لأن قالوا ماضٍ فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلًا ومثله قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ**﴾ النمل:18 وقوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ**﴾ الأنعام:25 . لأن الانفضاض واقع في الماضي. البرهان في علوم القرآن، 1038 .

(7) تفسير البيضاوي، 158/2 .

(8) التحرير والتنوير، 181/7 .

(9) تفسير البحر المحيط، 102/4 .

(10) السابق، 103/4 .

سادسًا – قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ**﴾[1] "فجملة ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾ قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه والتحقيق أنَّها جواب لقسم مقدر وأن المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ لأن المفسر –هنا– إنما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري لا إنشائي وذلك المعنى هو سجنه – عليه الصلاة والسلام– فهذا هو البداء الذي بدا لهم"[2] .

اختلف علماؤنا في توجيه إعراب جملة ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾[3] " فقيل: إنَّها مفسرة للضمير في "بدا"، الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق: أنَّها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين"[4]. ويتضح من قول ابن هشام: إنَّ اختلافهم في إعراب هذه الجملة يعود إلى اختلافهم في تقدير مفسّر فاعل "بدا" وفيما يلي توضيح ذلك الخلاف:

الوجه الأول: أن فاعل "بدا" هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، وهو: "بداء" والتقدير: بدالهم بداء، حملًا على التصريح به في قول الشاعر (من الطويل):

لَعَلَّك، والمَوْعُودُ حقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لكَ فِي تِلْكَ القَلُوص بَداءُ [5]

... وجملة ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾[6] لا محل لها من الإعراب، مفسّرة لذلك المصدر؛ أي: بدا لهم بَدَاءُ، هو سّجنُه، وممّن قال بهذا الزمخشري[7]، قال: "﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم**﴾: فاعلُه مضمر لدلالة ما يفسره عليه، وهو ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾، والمعنى: بدا بهم بداءُ؛ أي: ظهر لهم رأي ليسجنُنَّه" وابن مالك حيث قال: "وإذا تُوهّم حذف فاعل فعل موجود، فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يقدّر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم**﴾، قيل إنّ المعنى: بدا لهم بداءٌ ..." [8].

---

(1) سورة يوسف، الآية: 35 .

(2) مغني اللبيب، 447/2 .

(3) سورة يوسف، الآية: 35 .

(4) السابق، نفس الصفحة .

(5) البيت لمحمد بن بشير في ديوانه:٢٩ . و خزانة الأدب، ٢١٣/٩ و ابن هشام، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، 2001م، ٢١٨ و مغني اللبيب، ٣٧٤/1 .

(6) سورة يوسف، الآية: 35 .

(7) الكشاف، ص: 514 .

(8) جمال الدين، بن محمد، بن عبد الله الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق، عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، 121/2 – 122 .

وربما كان هذا التوجيه الإعرابي للخروج من الاستدلال بالآية على جواز أن تكون جملة ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾ فاعلا لبدا، وهو مذهب الكوفيين[1]، قال ابن عصفور:"الفاعل لا يكون إلا اسمًا، وأنَّ، وأنْ، وما، مع ما بعدهن، خلافًا لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلًا، واحتجّ بقوله: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ**﴾[2] وهذا لا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون فاعل (بدا) ضمير المصدر الدال عليه، وهو البدَاء، كأنه قيل: بدا لهم هو؛ أي: البداء"[3] .

الوجه الثاني: أن نفسَ الجملة مِنْ ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾[4] هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين[5]، وقد خطّأ هذا ابن عطية بقوله: " لا يجوز أن يكون الفاعل بـ ﴿**بَدَا**﴾ ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾؛ لأن الفاعل لا يكون جملة بوجه، وهذا صريح مذهب سيبويه"[6].

الوجه الثالث: الفاعل مضمر يدل عليه السياق؛ أي: بدا لهم رأيٌ[7] .

الوجه الرابع: أنّ فاعل "بدا" هو الضمير العائد على ﴿السَّجن﴾، المفهوم من سياق قوله تعالى: ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾[8]، وهذا ما حسّنه صاحب الدرر المصون، بقوله: " أحسنها* أنه ضمير يعود على ﴿السَّجن﴾...؛ أي: ظهر لهم حبسُه، ويدل على ذلك لفظة ﴿السَّجن﴾ في قراءة العامة، وهو بطريق اللازم، ولفظ ﴿السَّجن﴾ في قراءة من فتح السين"[9]، وهي قراءة يعقوب[10]، والجملة ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾ جواب لقسم مقدر، وهذا هو قول المحققين، قال ابن هشام: " والتحقيق: أنَّها جواب

---

(1) مغني اللبيب، ٣٧٤/1، وشرح التصريح: 392/1

(2) سورة يوسف، الآية: 35 .

(3) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور، شرح الجمل الزجاجي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998م، 93/1 .

(4) سورة يوسف، الآية: 35 .

(5) الدرر المصون، 494/6 .

(6) المحرر الوجيز، ص:993 . الكتاب 110/3 .

(7) الدرر المصون، 6/ 494 . المحرر الوجيز، ص: 993

(8) سورة يوسف، الآية: 35 .

(*) يقصد الأوجه الأربعة التي ذكرها، لفاعل "بدا" .

(9) الدرر المصون، 494/6 .

(10) أحمد بن محمد البنا اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى منتهى الأماني والمسرات في القراءات، ط1، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتاب، بيروت، 1987م، 2/ 146 .

لقسم مقدر، وأن المفسر مفهوم الجملتين"[1]، وإليه ذهب أبو حيّان، حيث يقول: وهي جواب لقسم محذوف، والقسم وجوابه معمولان لقول محذوف، تقديره: قائلين"[2] .

وعلى هذا الوجه يلزمنا أولًا تقدير جملة القسم: "(والله)، ثم تقدير قول محذوف يكون القسم وجوابه معمولان له، وذلك القول المحذوف يكون في محل نصب الحال، ومعنى الجملة حينئذٍ: ظهر لهم سجنه، قائلين والله ليسجننه حتى حين[3] .

وأعربوا الجملة قسم مقدر لدلالة القرينة اللفظية، وهي دخول اللام على الفعل المضارع المستقبل المثبت، المتصل بنون التوكيد، وهذا هو القياس فيه، قال السيوطي: " تلزم اللّام مع النّون الشديدة أو الخفيفة في مضارع مستقبل"[4] .

والقسم المقدّر –هنا– هو قسم إخبار، يقصد به تأكيد جوابه[5] غير أن هذا الغرض يمكن تحقيقه مع توجيه إعرابي آخر أجازه ابن هشام[6]ولا يلزم فيه تقدير قسم محذوف، ولا تقدير عامل في جملة القسم وجوابه، وذلك أن تكون جملة ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾ جوابًا للفعل القبلي المذكور "بدا"؛ وذلك لأنّ " أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم "[7]، وهو الجواب المقرون باللام، والمؤكّد بالنون، قياسًا على القسم في إفادته التحقيق، "وهذا هو مذهب سيبويه[8]،وقال لَبيد (من الكامل):

---

(1) مغني اللبيب، 447/2 .

(2) البحر المحيط: 306/5 .

(3) الدرر المصون، 449/6 .

(4) همع الهوامع، 4/ 246 .

(5) عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001م، ص: 166 .

(6) مغني اللبيب، 447/2 .

(7) مغني اللبيب، 447/2 .

(8) الكتاب 110/3 .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَن مَنَيَتْي إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا[1]

الشاهد: **عَلِمْتُ لَتَأْتِيَن**، "كأنه قال: والله لتأتين، كما قال: قد علمتُ لعبدُ الله خيرٌ منكَ ... وقال –عز وجل–: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ** ﴾[2]؛ لأنه موضع ابتداء، ألا ترى أنّك لو قلت: بدا لهم أيّهم أفضل، لحسُنَ كحسنه في علمتُ، كأنك قلت ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا "[3]، ويفهم من قوله إنه جعل (لتأتين) جوابًا للفعل القبلي (علمتُ)؛ لأنه بمعنى القسم في إفادته التحقيق والتأكيد، والفعل (بدا) من أفعال القلوب أيضًا فهو بمنزلة(علمت).

الترجيح : لعلَّ الوجه الثاني من الإعراب، وهو أن تكون جملة ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾[4] جملة جواب، لإفادتها التوكيد، وموافقتها للقياس في جملة جواب القسم التي ﴿**لَيَسْجُنُنَّهُ**﴾ فعلها مضارع مثبت مستقبل، متصل باللام وتلك قرينة لفظية تقوّي هذا الوجه من الإعراب، هي الأقرب إلى الصواب .

سابعًا – قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ**﴾[5] "زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في قيل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل الظرف نائب عن الفاعل؛ فالجملة في محل نصب، ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه في ﴿ **وَإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ**﴾[6] والصواب أن النائب الجملة؛ لأنَّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول؛ فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للنيابة، وقولهم الجملة لا تكون فاعلا

---

(1) نسبوا هذا البيت لـ لبيد بن ربيعة، في كتب النحو، وذكرت أيضًا بعض الكتب أن البيت في ديوان لبيد ص308، والحقيقة أنني لم أجده في ديوانه، وما ورد في الديوان (صَادَفْنَ منها غِرَّة فَأَصَبْنَهَا إنَّ المَنَايَا لَاْ تَطِيشُ سِهَامُهَا) ديوان لبيد، 171 . وعلى هذا لا شاهد على الموضوع فيه، وأما ما ذكرته في المتن فقد ورد في خزانة الأدب 9/ 159 161؛ والدرر 2/ 263؛ وشرح شواهد مغني اللبيب 2/ 828؛ والكتاب 3/ 110؛ والمقاصد النحوية 2/ 405؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 61؛ وخزانة الأدب 10/ 334؛ وسر صناعة الإعراب ص400؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى ص176؛ ومغني اللبيب 2/ 448؛ وهمع الهوامع 1/ 154.

(2) سورة يوسف، الآية: 35 .

(3) الكتاب، 110/3 .

(4) سورة يوسف، الآية: 35 .

(5) سورة البقرة، الآية: 11 .

(6) سورة الجاثية، الآية: 32 .

ولا نائبا عنه جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، وفي المثل زعموا مطية الكذب[1]، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: قولي لا إله إلا الله كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد"[2].

اتجه علماؤنا اتجاهات عدة في توجيه جملة ﴿**لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ**﴾[3] من الآية السابقة .

الوجه الأول: تقدير نائب الفاعل في قيل ضمير المصدر مستتر تقديره (هو) يعود على مصدر الفعل القول، وإذا قيل القول لا تفسدوا في الأرض، تفسيرية للضمير المستتر نائب الفاعل[4].

الوجه الثاني: وقيل نائب الفاعل الظرف "لهم" حيث سد الجار والمجرور مسد نائب الفاعل، وجملة مقول القول في محل نصب مفعول به، وليست نائب فاعل؛ لأن نائب الفاعل هو الظرف ويرد هذا الكلام أمران:

الأول: أنه لا تتم الفائدة –هنا– بالظرف أو بعدمه خلاف وقف على الرصيف .

الثاني: أن هذا التركيب ورد في موضع آخر ﴿**وَإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ**﴾[5] دون الظرف فأين نائب الفاعل ؟!

الوجه الثالث: اعتبار الجملة ﴿**لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ**﴾[6] نائب الفاعل؛ لأنَّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، وغياب الفاعل جعلها تنوب عنه، إذ إنَّ المفعول به ينوب عن الفاعل في الأفعال المتعدية وليس الظرف ولا الضمير المقدر خلاف الأفعال اللازمة، وعليه فإنَّ أصل الجملة وإذا قال لهم الرسول لا تفسدوا في الأرض، أما أن الجملة لا تقع فاعلًا ولا نائبًا عن الفاعل فإنَّ هذا على باب الحكاية، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، على

---

(1) "لا توجد (زعم) مستعملة في فصيح من الكلام إلا عبارة عن الكذب، أو قول انفرد به قائله فيريد ناقله أن يبقي عهدته على الزاعم، ففي ذلك ما ينحو إلى تضعيف الزعم، وقول سيبويه: زعم الخليل إنما يجيء فيما انفرد الخليل به" . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 1863 .

(2) مغني اللبيب، 449/2 .

(3) سورة البقرة، الآية: 11 .

(4) التبيان في إعراب القرآن، ص: 28 .

(5) سورة الجاثية، الآية: 32 .

(6) سورة البقرة، الآية: 11 .

اعتبار أن جملة لا حول ولا قوة إلا بالله، كلها محكية، مبتدأ مرفوع بعلامة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وكذلك زعموا مطية الكذب، فجملة زعموا جملة محكية وقعت موقع مبتدأ، أُريد بها اللفظ لا المعنى، وهو الراجح .

الثامن: ﴿**وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ**﴾[1]؛ "لأنّ (وعد) يتعدّى لاثنين، وليس الثاني هنا: ﴿**لَهُمْ مَغْفِرَةٌ**﴾؛ لأن ثاني مفعولي (كسا) لا يكون جملة، بل هو محذوف ، والجملة مفسّرة له ، وتقديره: خيرًا عظيمًا أو الجنة، وعلى الثّاني فوجه التّفسير إقامة السّبب مقام المسبّب، إذ الجنّة مسببّة عن استقرار الغفران والأجر"[2].

وعد من أفعال العطاء، ومن الثابت أن أفعال العطاء تتعدى لمفعولين؛ لكن لا يمكن أن يكون المفعول الثاني جملة ولا شبه جملة، خلافًا لأفعال الظن والتي يجوز أن تكون كذلك، إذًا أين المفعول الثاني؟ يجيب ابن هشام أن المفعول الثاني محذوف تقديره أحد الوجهين خيرًا، أو الجنة.

" وعلى الثّاني فوجه التّفسير إقامة السّبب مقام المسبّب، إذ الجنّة مسببّة عن استقرار الغفران والأجر"[3]؛ أي: ليست الجنة مباشرة؛ إنما وعدهم بأن يغفر لهم، وإن غفر لهم أدخلهم الجنة .

وعليه تكون الجملة ﴿**لَهُمْ مَغْفِرَةٌ**﴾ تفسيرية وهذا ما أجمع عليه علماؤنا؛ إذ لم يقف الباحث على رأي يخالف هذا .

من خلال عرض وتحليل الأمثلة التي ساقها ابن هشام، لتحديد نطاق الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير يمكن لنا ترتيب هذه الجمل لتلخصها وتحكمها قاعدة معينة .

1- كل جملة وقعت بعد مفرد يؤدي معناها فهي تفسيرية لذلك المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ** ﴾[4] فجملة ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾ تفسير للنجوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا**

(1) سورة المائدة، الآية: 9 .

(2) مغني اللبيب، 449/2 .

(3) مغني اللبيب، 449/2 .

(4) سورة الأنبياء، الآية: 3 .

أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[1]، فجملة ﴿ **يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** تفسير ﴿**يُجَادِلُونَكَ﴾**، وكذلك قوله تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا﴾**[2] تفسيرية لـ ﴿**مَّثَلُ﴾** .

2- كل جملة أتت تفصيلًا لمفرد مجمل فهي مفسرة له، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** فجملة ﴿**خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾** تفسيرية ﴿**مَثَلِ﴾**، وكذلك قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾**[3] فجملة ﴿ **تُؤْمِنُونَ﴾** تفسير لـ ﴿**تِجَارَةٍ﴾**

3- كل جملة وقعت موقع مفرد لا تجيز القواعد النحوية إيقاعها موقعه اعتبار، المفرد صاحب الموقع محذوفًا أو مضمرًا، واعتبرت تلك الجملة تفسيرًا له[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ **لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾** فهذه الجملة من قوله تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾**[5] تفسير للمفعول به الثاني المحذوف؛ وذلك لأن وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني هو لهم مغفرة؛ لأن المفعول به الثاني لهذه الأفعال لا يكون جملة، بل هو محذوف تقديره "خيرًا عظيما أو الجنة والجملة مفسرة له[6]، ومنه قوله أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار[7]؛ لأنَّها -هنا- شاغلة لموضع المفعول المطلق، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾**[8]. فيقدرون نائب الفاعل ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾** مفسرة لضميره والصواب عند ابن هشام يقتضي جعلها في محل رفع نائب فاعل .

والملاحظ أن الجمل التي ساقها ابن هشام كانت جوابًا عن سؤال: ما هو؟ أو ما مضمونه ؟ أو كيف ذلك ؟ بشرط أن تكون فضلة لا عمدة[9] .

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 25 .

(2) سورة البقرة، الآية: 214 .

(3) سورة الصف، الآية: 10 .

(4) المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها 3/ 367 .

(5) سورة المائدة، الآية: 9 .

(6) مغني اللبيب، 448/2 .

(7) السابق، نفس الصفحة .

(8) سورة البقرة، الآية: 11 .

(9) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، 367/3 .

يرتبط هذا اللون من الجمل المفسِّرة ضمنيًا بما يفسره، بحيث يكون المركب الإسنادي المفسر خاليًا من حرف التفسير الذي يربطه بالجملة المفسَّرة، ويُعتمدُ المعنى إضافةً إلى الدور الوظيفي داخل التركيب كأساسين في تحديد هذا الضرب من الجمل، فإنْ أَدّى وظيفة إيضاحية وأزال إبهامًا حُكم له بالتفسير .

الجملة التفسيرية إنشائية أم خبرية ؟

الأصل أن تقع الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير جملة خبرية، وهذا ما كانت عليه عموم شواهد ابن هشام السابقة، والجملة الخبرية تحتمل الصدق أو الكذب، ولكن قد يُعدل عن هذا الأصل فتقع الجملة الإنشائية جملة تفسيرية، قال المصنف: "ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك في موضعين، أحدهما أن يكون المُفسَّر إنشاءً –أيضًا– نحو: أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار"[1] فالجملة المفسَّرة (أحسن) إنشائية غرضها الأمر، وهذا ما أجاز مجيء الجملة المفسِّرة (أعطه) جملة إنشائية؛ فكانت من جنس المفسَّرة؛ أي: إنشائية غرضها الأمر .

"والثاني أن يكون مفردًا مؤديًا معنى جملة"[2]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى**﴾[3]، فكلمة ﴿**النَّجْوَى**﴾ اسم للتناجي، ولكن ما هو التناجي؟ هو إسرار الحديث، إذًا هو كلامٌ، وهذا اللفظ مؤدي لمعنى جملة أو جمل فكأنَّ المفرد هذا قد عبّر عن عدة جمل فلما وقعت الجملة، ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾[4] علمنا أن المتناجى به جملة، وجملة إنشائيةٌ –أيضًا–، ولكن لِمَ عبّر عنه ابن هشام بالاستفهام الصوري[5] وهل هو كذلك ؟ الاستفهام هنا ليس حقيقيًا، إنما غرضه النفي و﴿**هَلْ**﴾ بمعنى (ما)، ولذلك صح دخول (إلَّا) ألا ترى أنك تقول: (ما أحمدُ إلا قائمٌ) و (ما محمدٌ إلا رجلٌ)؛ أي: أنك تثبت لمحمد صفة الرجولة، وكذلك قوله تعالى: ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ**﴾[6] أثبتوا للنبي يوسف –عليه السلام– صفة البشرية، ونفوا عنه أي صفات خارقة، ودخول

---

(1) مغني اللبيب:448/2 .
(2) السابق، نفس الصفحة .
(3) سورة الأنبياء، الآية: 3 .
(4) سورة الأنبياء، الآية: 3.
(5) مغني اللبيب، 446/2 .
(6) سورة الأنبياء، الآية: 3 .

﴿**إِلَّا**﴾ في جواب "هل" أعلمتنا أن (هل) –هنا– للنفي، والاستفهام صوري ليس حقيقيًّا إذ المراد النفي وليس طلب الجواب .

المطلب الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) أو (أي) .

ترتبط الجملة التفسيرية في هذا النوع بما قبلها بأحد أحرف التفسير، ويقال لها حروف العبارة[1]، وعدد حروف التفسير التي أجمع عليها جمهور علمائنا حرفان اثنان، هما: (أَنْ)[2] و(أَيْ) .

أ . (أَنْ):

"هي من أشهر حروف التفسير، ويمكن القول بأنَّها الأوسع تداولًا وانتشارًا، وعليها اقتصر الاستعمال القرآني في جُملِه التفسيرية المقرونة بالأداة"[3]، نحو: قوله تعالى: ﴿ **فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾[4] حيث جاءت جملة ﴿**اصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾ تفسيرية، ولمجيء (أنْ) حرف للتفسير شروط فصّلها أهل النحو، لا سيما الفرّاء[5]، والمبرّد[6]، وابن السراج[7]، وابن يعيش[8]، وطائفة من المتأخرين[9]، كي لا تلتبس بأنواع (أن) الأخريات، والتي عددها أربعة مصدرية، تفسيرية، زائدة، مخففة، وسيأتي بيان الفرق بينهما .

(أن) التفسيرية عقد لها سيبويه بابًا خاصًا سماه بـ "هذا باب ما تكون فيه أن بمنزلة أيْ"[10]، قال تعالى: ﴿**وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا**﴾[11] " زعم الخليل أنه بمنزلة أَيْ، يقصد سيبويه – يرحمه الله – أن (أنْ) في الآية بمعنى (أي)؛ لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أنِ

---

(1) شرح المفصل، 140/8 . أسرار النحو، ص:298 .

(2) الكتاب، 162/3 .

(3) جميل أحمد ظفر، النحو القرآني، مكة المكرمة، ط2، 1998م، ص:516 .

(4) سورة المؤمنون، الآية: 27.

(5) الفرّاء، معاني القرآن، 80/1 81 .

(6) المقتضب، 1/ 188 359/2 .

(7) الأصول، 237/1 208/2 .

(8) شرح المفصل، 142/8،139.

(9) الجنى الداني، 220،221 ، ومغني اللبيب، 1 / 29 .

(10) الكتاب، 162/3 .

(11) سورة ص، الآية: 6 .

امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾[1] وهذا تفسير الخليل، ومثل هذا في القرآن كثير[2] .

"وأما قوله: كتبتُ إليه أنِ افعل. وأمرتُه أنْ قم. فيكون على وجهين"[3] ذهب جمهور النحاة إلى القول أن (أنْ) في المثالين السابقين تفسيرية، في حين يجيز فيها سيبويه وجهان، فيقول: "على أن تكون(أنْ) التي تنصبُ الأفعالَ وَوَصَلْتَها بحرفِ الأمرِ والنهيِ كما تَصِلُ الذي بتفعل إذا خاطبتَ حين تقول: أنت الذي تفعل، فوصلت أن بقم؛ لأنه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقولُ وأشباهِها إذا خاطبتَ"[4]، الوجه الأول الذي ذكره سيبويه يرى أن (أنْ) فيه هي الناصبة للفعل المضارع، وقول سيبويه: "ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي بتفعل"[5] يقصد بهذا أن فعل الأمر بعدها يكون صلة لها فتسبك معه لتكوّن مصدرًا مؤولًا، ومعلوم أن الفعل يتحد مع (أن) في المصدر المؤول ليصبح بمنزلة كلمة واحدة، وكذلك الفعل في صلة الموصول إذا قلت: الذي يقرأ فالتقدير هو: القارئ . وهكذا أصبح الفعل مع (أن) مثل الفعل مع الاسم الموصول، ومما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه يُعبّر عن الفعل عمومًا بقوله: "تفعل"، بينما النحويون القدماء يعبّرون عن الفعل الماضي بقولهم: (فَعَلَ)[6]، والمضارع الذي يدل على الحال بقولهم:(تفعل أو يفعل) ، والدال على الاستقبال بقولهم: (سيفعل) .

"والدليل على أنَّها تكون (أنْ) التي تنصِبُ أنك تُدْخِلُ الباءَ فتقول: أَوْعَزْتُ إليه بأنِ افعلْ، فلو كانت (أي) لم تدخلْها (الباء) كما تدخل في الأسماء"[7] –هنا– يستنتج الباحث أول شرط من شروط (أنْ) التفسيرية، وهو ألّا يدخل عليها حرف الجر، وهذا ما صرح به ابن هشام في المغني بقوله: "ألا يدخل عليها جار"[8]، لفظًا أو تَقديرًا؛ لأن دخول حرف الجر عليها لفظًا أو تقديرًا

---

(1) سورة المائدة، الآية: 117 .

(2) الكتاب، 162/3 .

(3) الكتاب، 162/3 .

(4) المرجع السابق نفسه .

(5) المرجع السابق نفسه .

(6) ومنهم الفرَّاء، والزجاج، النحاس، وغيرهم .

(7) الكتاب، 162/3 .

(8) مغني اللبيب، 31/1 .

يجعلها مَصدرية لا تفسيرية، نحو: أشَرْت إليه بأنْ قُم؛ أي: بالقيام، فـ (أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء .

"والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أي) كما كانت بمنزلة (أي) في الأول[1]"، وبالرجوع إلى المثالين السابقينِ نلاحظ أن كلمتي: انطلق، وأمرتني حملتا معني القول دون حروفه، وهذا يمكن الباحث من اقتباس شرط ثانٍ من شروط (أنْ) التفسيرية، وهو أن تسبق بفعل يتضمن معنى القول دون حروفه[2]؛ لأنه لو صُرّح بفعل القول لخلصت الجملة التي بعده للحكاية[3]، إلا أن ابن عصفور، يجيز وقوع (أنْ) مفسِّرة بعد لفظ القول الصريح، إذ قال عند كلامه عن أن المفسرة: هي "الواقعة بعد القول، أو ما يرجع معناه إلى معنى القول "[4]، وبالرجوع إلى نص سيبويه السابق الذي نقله عن الخليل بن أحمد "ومثل ذلك: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾[5]، وهذا تفسير الخليل، ومثل هذا في القرآن كثير"[6] نجد أن ابن عصفور لم يكن بدعًا في رأيه، إذ أجاز الخليل وقوع أن المفسرة بعد صريح القول في الآية السابقة، وتبعه في ذلك الزجاج، بقوله: "وقوله: ﴿**أن اعبدوا الله ربي وربكم**﴾، جائز أن تكون في معني (أي) مفسرة، المعنى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به؛ أي: اعبدوا"[7]، وكذلك نقل الشيخ خالد الأزهري عن سليم الرازي "ولا نحو قلت: له أن افعل؛ لأن الجملة المتقدمة فيها حروف القول، وأما قول بعض العلماء وهو سليم الرازي في قوله تعالى: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾[8]؛ إنَّها أي (أن) الداخلة على اعبدوا مفسرة ففيه اشكال؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون مفسرة لأمرتني أو لقلت "[9]، والحق أنهم لم يبينوا ما فسرته أن هل لفظ القول، أم لفظ الأمر الذي يحمل معنى القول، ولكن الملاحظ أنهم أرادوا الأول، وربما كان الزمخشري أكثر وضوحًا وتحديدًا في هذه المسألة عندما قال: "(أن) في قوله: ﴿**أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ**﴾ إن جعلتها مفسرة

---

(1) الكتاب، 162/3 – 163 .

(2) الفرّاء، معاني القرآن 80/1 81، المفصل في صناعة الإعراب،428/1، الجنى الداني، ص:233.

(3) ارتشاف الضرب، 1691/4 ، وهمع الهوامع، 147/3.

(4) شرح جمل الزجاجي، 2 / 282 .

(5) سورة المائدة، الآية: 117 .

(6) الكتاب، 162/3 .

(7) معاني القرآن وإعرابه، 2 / 223 .

(8) سورة المائدة، الآية: 117 .

(9) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص: 122 .

لم يكن لها بدٌّ من مفسر. والمفسر إما فعل القول وإما فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له. أما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، لا تقول: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله. ولكن ما قلت لهم: إلا اعبدوا الله . وأما فعل الأمر، فمسند إلى ضمير، فلو فسرته بـ اعبدوا الله ربى وربكم لم يستقم؛ لأن الله –تعالى– لا يقول: اعبدوا الله ربى وربكم ... فإن قلت: فكيف يصنع؟ قلت: يحمل فعل القول على معناه؛ لأن معنى ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي**﴾"[1]ما أمرتهم إلا بما أمرتني به"[2]. وقد أبى الزمخشري وقوعها إلا بعد فعل في معنى القول، وهذا ما استحسنه ابن هشام في مغني اللبيب[3]، وسبب احترازهم بأن يكون الفعل يحمل معنى القول دون حروفه لم يقف عليه أحدٌ من الباحثين، يقول الشمني: " ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح "[4]. وربما كان سبب احترازهم بوقوعها بعد فعل فيه معنى القول دون حروفه؛ لأن (أن) التفسيرية تتردد بين (أن) المصدرية، والزائدة، والمخففة من الثقيلة، فقصدوا وضع حدٍّ لها؛ كي لا تلتبس بالأخريات .

"وأما قوله – عز وجل –: ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[5]، وآخر قولهم: أنْ لا إله إلا الله، فعلى قوله: أنه الحمد لله ولا إله إلا الله ، ولا تكون أن التي تنصب الفعل؛ لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء، ولا تكون (أي)؛ لأن (أي) إنما تجيء بعد كلام مستغنٍ، ولا تكون في موضع المبني على المبتدأ، ومثل ذلك: ﴿**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ**﴾[6]، كأنه قال –عز وجل–: ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم"[7]، وهنا يستخلص الباحث شرطًا ثالثًا من شروط (أنْ) التفسيرية وهو أن تسبق بجملة، "وقال الخليل: تكون – أيضًا – على (أي)"[8] ويتضح من قول الخليل أنه لا يجب أن تُسبق بجملة حتى تكون تفسيرية، وقد نقل الشّمني، عن ابن الضائع قوله: "إنَّ القائل بأن (أن) هي هذه الآية تفسيرية لم

---

(1) سورة المائدة، الآية: 117 .

(2) الكشاف، 316 – 317 .

(3) مغني اللبيب، 1/ 30 .

(4) أحمد بن محمد الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، مطبعة محمد أحمد أفندي مصطفى، 67/1.

(5) سورة يونس، الآية: 10 .

(6) سورة الصافات، الآيتان: 104–105 .

(7) الكتاب 163/3 .

(8) الكتاب 163/3 .

يشترط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة ... ولكنَّ الشمني يضعّف هذا الرأي؛ لأنه "لم يُسَمَّ هذا القائل فتعرف طبقته في العلم"[1] والحق أن الجمهور على مجيء (أن) التفسيرية مسبوقة بجملة .

"وإذا قلت: أَرْسَلَ إليه أنْ ما أنتَ وذا ؟ فهي على (أي)" [2] وهنا يلاحظ الباحث شرطًا رابعًا من شروط (أن) التفسيرية، أن تُتبع بجملة جملة سواء أكانت فعلية أم اسمية، "فلا يجوز: (ذكرت عسجدًا أنْ ذهبًا)، بل يجب الإتيان بـ (أَيْ) أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية ... والاسمية، نحو: (كتبت إليه أن ما أنت وهذا)"[3] .

خامسًا: ألّا يتقدم معمول ما بعدها على الجملة المفسَّرة[4] .

سادسًا: ألَا تُسبق (أنْ) المفسِّرة بحرف الواو، وهو شرط أشار إليه الفرّاء[5] أولًا، ثمَّ نصَّ عليه العكبري، بقوله "﴿**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم**﴾[6] ... وقيل: إنَّ (أن) بمعنى (أي)، وهو بعيد؛ لأنّ الواو تمنع من ذلك، والمعنى يَفسد بذلك"[7]، حيث أكدَّ عليه، وجعله واحدًا من شروط أن التفسيرية .

سابعًا: ألا تقع (أن) المفسرة بعد (إلّا)؛ لأن ما يقع بعد (إلا) الاستثنائية له محل والجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب[8] .

أما الأخفش فنص على وقوع (أن) بمعنى (أي) التفسيرية، وحمل عليها غير نص من القرآن، إلا أنه لم يذكر لها قيدًا ولا شرطًا[9]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ**﴾[10]، وكذلك فعل الزجاج[11] .

---

(1) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، 68/1 .

(2) الكتاب، 163/3 .

(3) مغني اللبيب، 30/1، وشرح التصريح على التوضيح، 364/2 .

(4) ارتشاف الضرب، 1692/2.

(5) الفرّاء، معاني القرآن، 69/2 .

(6) سورة المائدة، الآية: 49 .

(7) التبيان في إعراب القرآن، ص: 442 .

(8) البحر المحيط، 65/4 .

(9) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، ط1، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، 326/1 .

(10) سورة ص، الآية: 6 .

(11) إعراب القرآن وبيانه، 321/4 .

مسألة "إذا ولي (أن) الصالحة للتفسير مضارعٌ معه (لا)، نحو: أشرت إليه أن لا تفعل، جاز رفعه، وجزمه، ونصبه . فرفعه على أن جعل (أن) مفسرة، و(لا) نافية . وجزمه على جعل (لا) ناهية . ونصبه على جعل (أن) مصدرية و(لا) نافيه، وإن كان المضارع مثبتًا جاز رفعه ونصبه بالاعتبارين"[1] .

أما (أن) فتعرب "حرف لا محل له من الإعراب؛ لأنه حرف يُعبر به عن المعنى"[2] .

(أن) التفسيرية بين نحاة البصرة والكوفة:

ذهب جمهور البصريين إلى القول بوقوعها في الكلام[3]، وفصلوا الحديث عنها، ووضعوا لها شروطًا وحدودًا فاصلة أخرجوا منها ما قد يلتبس على المعرب بأن تكون تفسيرية وهي ليست كذلك، في حين ذهب أهل الكوفة إلى إنكار وقوع (أن) كحرف تفسير مطلقًا، بل وخرّجوها على المصدرية[4]، أو الزيادة، وقد وافقهم في ذلك ابن هشام الأنصاري، إذ قال: " وعن الكوفيين إنكار أنِ التفسيرية البتة، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أنْ قم، لم يكن (قم) نفس (كتبت)، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد؛ أي: ذهب "[5]. وقد ردَّ أبو حيان رأي الكوفيين القائل بمصدريتها أو زيادتها بقوله: "وليس ذلك بصحيح؛ لأنَّها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصحُّ أن تكون المصدرية إلاّ بتأويلات بعيدة "[6]، "وما ذهب إليه أبو حيان صحيح، فثمّة فرق واضح بين (أن) المصدرية والتفسيرية نجمله بما يأتي: إنَّ (أنْ) التفسيرية تختلف عن المصدرية في أن مدخولها لا يقتصر على الفعل حسب، بل تدخل على الجملتين: الاسمية والندائية، كما أنَّها يُشترط فيها أن تسبق بفعل فيه معنى القول من دون حروفه . في حين اختصت المصدرية بجواز وقوعها في بداية الجملة الابتدائية أو المستأنفة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[7]، كما أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ (لا) النافية"[8].

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني، 221 . همع الهوامع، 147/4 .

(2) علي بن محمد النحوي الهروي، الأزهرية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي،ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1993م، ص:70 .

(3) ارتشاف الضرب، 1659/4 ، ومغني اللبيب، 31/1 .

(4) ارتشاف الضرب، 1659/4 ، والجنى الداني، ص:221 ، وهمع الهوامع، 146/3.

(5) مغني اللبيب، 29/1.

(6) همع الهوامع،146/4، والحقيقة أنني لم أجد هذا في كتابه ارتشاف الضرب، فاكتفيت بنقله عن السيوطي .

(7) سورة البقرة، الآية: 41 .

(8) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص:17 .

ويرى الباحث أنه من الإنصاف القول إن نقل كثير من علماء النحو القول عن الكوفيين بإنكار وقوع (أنْ) تفسيرية، يحتاج إلى إعادة نظر، إذا لم يقف الباحث على نص مسند إلى شيوخ الكوفة المتقدمين يُنكرون فيه وقوع (أن) كحرف تفسير، إضافةً إلى أن صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف[1]، لم يذكر هذه المسألة في كتابه مطلقًا، أضف إلى ذلك أن الفرّاء وهو من زعماء أهل الكوفة قال بوقوعها في كتاب الله – عز وجل –، وحمل على ذلك أكثر آية، "فأما الَّذِي يأتي بمعنى القول فتظهر فِيهِ (أن) مفتوحة فقول الله –تبارك وتعالى–: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[2]، جاءت (أن) مفتوحة؛ لأن الرسالة قول، وكذلك قوله: ﴿**فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُون، أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ**﴾[3]، والتخافت قول، وكذلك كل ما كان فِي القرآن، وهو كثير...وأما ما ليس فِيهِ معنى القول فلم تدخله (أن) في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ**﴾ [4] فلمّا لم يكن في ﴿**أَبْصَرْنا**﴾ كلام يدل على القول أضمرت القول فأسقطت (أن)؛ لأن ما بعد القول حكاية لا تحدث معها أن... وهو كثير. فقس بهذا ما ورد عليك"[5]، إن صحَّ هذا الرأي عن الكوفيين فيكون عن المتأخرين منهم لا عن المتقدمين .

مسألة: هل يجوز إضمار الفعل الذي يحمل معنى القول قبل أن التفسيرية ؟

ذكر أبو حيّان الأندلسي أن بعض المفسرين أجازوا حذف الفعل الذي فيه معنى القول دون حروفه قبل (أنْ) في نحو قوله تعالى: ﴿**فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُون، أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ، أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ**﴾[7]، وجعل التقدير: وأمرنا أنِ

---

(1) بل تحدث عن (إنَّ) المؤكدة، 144/1. العطف على اسم "إنَّ"، 151/1. عمل "إنِ" المخففة النَّصْبَ، 159/1. عمل "أن" المصدرية محذوفة من غير بَدَلٍ، 456/2. إظهار "أن" المصدرية بعد "لكي"، 473/2. عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية، 504/2. "إنِ" الشرطية، هل تقع بمعنى إذْ، 518/2. "إن" الواقعة بعد "ما" أَنَافِيَةٌ مؤكدة أم زائدة، 522/2. القول في معنى "إنْ" ومعنى اللام بعدها، 526/2. كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر .

(2) سورة نوح، الآية: 1 .

(3) سورة القلم، الآيتان: 23 – 24 .

(4) سورة السجدة، الآية: 12 .

(5) الفرّاء، معاني القرآن، 80/1 81 .

(6) سورة القلم، الآيتان: 23 – 24 .

(7) سورة سبأ، الآيتان: 10–11 .

اعمل سابغات"[1]، قال الكرماني(ت 505 هـ): " قوله: (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ)، (أَنْ) هي المفسرة، أي اعمل، وقيل: وأوحينا إليه أن اعمل"، بتقدير أوحينا[2]. وأجاز ذلك البيضاوي[3]، بتقدير أمرناه، وذهب الحوفي، والدعاس[4]، وغيرهم إلى أنه يجوز أن تكون (أن) مفسرة بعد فعل غير حامل لمعنى القول، ولكن أبو حيّان رفض الحذف، وبين أن لا ضرورة تدعو إلى هذا المحذوف، ورفض رأي جواز مجيئها بعد فعل غير حامل لمعنى القول؛ لأن (أن) فقدت شرطًا من شروط (أن) التفسيرية، وهي أنَّها لم تأتِ بعد فعل فيه معنى القول[5]، ويمكن تدّعيم الرأي السابق بأن المذكور أولى من المحذوف، وأن (أنْ) –هنا– مصدرية بسقوط الجار، والتقدير (ألناه لعمل سابغات)، وأما رأي الدعاس فيرده أن إطلاق العنان لمجيء (أن) مفسرة بعد فعلٍ لا يحمل معنى القول، سيدخل المُعربَ وطالب العلم في لبس، أضِفْ إلى ذلك تعذر التفريق بين (أن) بأنواعها .

بين أن التفسيرية وأن المصدرية:

أولًا – (أن الناصبة)

نقل أبو عبيدة عن الخليل بن أحمد أنه لا يُنصب فعل في العربية قط إلا بها ظاهرة أو مضمرة[6]، وأكدَّ هذا المُبَرَّد بقوله:" وَكَانَ الْخَلِيل يَقُول: لَا ينْتَصب فعل الْبَتَّةَ إِلَّا بِأَن مضمرة أَو مظهرة"[7]، وذكر الأخفش أنَّها أداة تختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء[8]، وتؤول مع الفعل الذي بعدها بمصدر، يقع مواقع إعرابية مختلفة، وقد جاء في موضع نصب في، نحو: أحب أن تأتيني[9]، وذكر الأخفش أنَّها تقع مع الماضي والأمر مثلما تقع مع المضارع وإن لم تعمل فيهما، تقول غاظني أن قام، غاظني أن ذهب[10]، وقاله تعالى: ﴿**وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى**

(1) البحر المحيط، 253/7 .
(2) غرائب التفسير وعجائب التأويل، 927/2 .
(3) تفسير البيضاوي، 243/4 .
(4) الدعاس، إعراب القرآن .
(5) البحر المحيط، 253/7 .
(6) أبو عبيدة معمر بن مثنى التميمي، مجاز القرآن، مكتبة الخانجي، مصر، 155/2.
(7) المقتضب، 6/2 .
(8) الأخفش، معاني القرآن، 1/ 326 .
(9)الأخفش، معاني القرآن، 227/1 .
(10) السابق، 326/1 .

الْكَافِرِينَ﴾[1]، واشترط أبو حيان في المضارع أن يكون معربًا، وفي الماضي أن يكون متصرفًا، " (أن) حرف ثنائي الوضع ينسبك منه مع الفعل الذي يليه مصدر، وعمله في المضارع النصب، إن كان معربًا ... وتوصل –أيضًا– بالماضي المتصرف، وذكروا أنَّها توصل بالأمر"[2]، ونسب جواز دخولها على الأمر إلى سيبويه، وحمل جواز دخولها على النهي في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ**﴾[3].

وأما لمجيء (أنْ) تفسير شروطٌ فصلناها مسبقًا[4] ونجملها هنا:

1- أن تسبق بجملة؛ فإن لم تسبق كانت مخففة من الثقيلة .
2- أن يكون في الجملة معنى القول دون حروفه، وإلا أُولت على الحكاية .
3- أن تكون المتأخرة عنها جملة، وإن كان مفردًا كانت عاطفة .
4- ألَا يدخل عليها حرف جر، فلو دخلها عليها جارٌ كانت مصدرية .
5- ألا تقع بعد (إلّا) فلو وقعت كان للجملة محل باتفاق .
6- ألّا يتقدم معمولها عليها، فلو تقدم فقدت عملها .
7- ألا يسبقها حرف (واو)، فلو سبقها خلُصت على المصدرية .

ومن التباين الواضح أن (أن) التفسيرية تدخل على الفعل بأنواعه، وعلى الجملة الاسمية والندائية، والمصدرية يجوز وقوعها في بداية الجملة الابتدائية أو المستأنفة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[5] .

(ب) حرف التفسير، (أيْ):

مفتوحة الهمزة ساكنة الياء، وهي حرف التفسير الثاني الذي استعملته العرب في كلامها[6]، "وهي من الحروف الهوامل*"[7]ومرادفها أعني أو أقصد، وذهب قوم إلى أن (أن)

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 50 .
(2) البحر المحيط، 262/1 .
(3) سورة الحج، الآية: 26 .
(4) الفصل الأول، 57 – 61 .
(5) سورة البقرة، الآية: 184 .
(6) معاني الحروف، ص:80 ، والجنى الداني، ص: 233 .
(*) لا عمل له، ولا يتأثر بعامل.
(7) معاني الحروف، ص: 80 .

التفسيرية اسم فعل، معناه (عُوا) أو (افهموا)"[1] وقد ردَّ ابن يعيش على من تبنى هذا الرأي فقال: "وليس الأمر على ما ظنَّ هؤلاء؛ لأنَّ (صه، ومه) يدلان على معنى في أنفسهما إذا أُفردا، وهو: اسكت واكفف، وليس كذلك (أي)؛ لأنَّها لا يفهم لها معنى حتى تضاف إلى ما بعدها "[2]، "وهي التي تقع في مواضعها أن المذكورة ... فتقول: قم؛ أي: انطلق، وأمرتك أن تكرم زيدًا؛ أي: تعطيه درهمًا"[3] "وتفيد التفسير غالبًا*(أي) فتكون تفسيرًا"[4] للألفاظ و الجمل و النصوص، نحو: جاءني زيدٌ؛ أي: أبو فلان، لا ريب في الكتاب؛ أي: القرآن . وتأتي مفسرة للجملة، فاضت روحه؛ أي: تُوفي، بحلق عينيه؛ أي: مات، و"لصريح القول، نحو: (قال زَيْدٌ قَوْلًا؛ أي: اضرب عمرًا)، ومضمنة، نحو: (كتبت إليه؛ أي: قم)، ولغيرها، نحو: (رأيت رجلًا؛ أي تميميًا)، وللجملة وللمفرد[5] "وسمى حرف تفسير، وحرف تعبير؛ لأنه تفسير لما قبله وعبارة منه ... وأي يفسر بها للإيضاح والبيان، و (أعني) لدفع السؤال وإزالة الإبهام وقيل: (أي) تفسير إلى المذكور، و (أعني) تفسير إلى المفهوم، و(أي) تفسير كل مبهم من المفرد، نحو: (جاءني زيد؛أي: أبو عبد الله)"[6] .

فأي تفسّر المفرد والجملة ، ولا تختص بأحدهما، ومن تفسيرها للجملة قول الشاعر(من البحر الطويل):

وتَرميني بالطّرفِ أي أنتَ مذنبٌ وتقلينني لكنَّ إياكِ لا أَقلي[7]

على أن (أي) فيه حرف تفسير للجملة قبله قال ابن يعيش: "قوله: أي أنت مذنب تفسير لقوله: وترمينني بالطرف إذا كان معنى ترميني بالطرف، تنظر إلي نظر مغضب ولا يكون ذلك إلا عن ذنب"[1] .

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني، 233.

(2) شرح المفصل، 8 / 140 .

(3) رصف المباني عن حروف المعاني، ص:135 .

(*) تأتي لمعانٍ أخرى غير التفسير فتكون، شرطية، واستفهامية، وموصولة، وللدلالة على الكمال، وصلة نداء، وتأتي في بعض أساليب الاختصاص، محمد حسن الشريف، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص: 443 449 .

(4) ارتشاف الضرب، 1693/4 .

(5) ارتشاف الضرب، 1693/4 .

(6) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998م، ص:222 .

(7) البيت مجهول القائل ورد في عدد كبير من كتب النحاة، مغني اللبيب، 80/1 .

قال ابن مالك في ألفيته (من بحر الرجز):

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًّا بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ [2]

" أي حرف تفسير، كأسد الكاف اسم بمعنى (مثل) عطف بيان على قوله أسدًا الواقع حالا، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه"[3] .

ويشترط –هنا– أن تكون كل جملة مستغنية بنفسها عن الأخرى، والثانية بمعنى الأولى[4] . وإن وقعت بين مترادفين، فالثاني هو الأشهر، كقولنا: (هذا غضنفر؛ أي: أسد)[5] .

أما إعرابها فـ (أيْ) حرف تفسير مبني على السكون لا محل له من الإعراب، كباقي الحروف، أما الخلاف في إعراب ما بعدها، فذهب الكوفيون[6]،وتبعهم صاحب المستوفى، والسكاكي، والخوارزمي، من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر، من أهل المغرب إلى أنَّها حرف عطف[7]، وما بعدها منسوق على ما قبلها؛ لأنه وقع بين مشتركين في الإعراب، في حين ذهب ابن هشام إلى أن ما بعدها عطف بيان أو بدل، وردَّ على الكوفيين إعرابهم بأنه لم يَرَ عاطفًا يصلح للسقوط دائمًا، ولا عاطفًا ملازمًا لعطف الشيء على مرادفه[8] .

"وأجاز بعضهم النصب بفعل مضمر بعد المرفوع والمجرور، تقول: جاء أخوك؛ أي: خالدًا، وتقديره: أعني خالدًا، كما تقول: أحسنت إلى أخيك؛ أي: خالدًا، وتقديره: أعني خالدًا، كما أجازوا الرفع بعد المنصوب والمجرور، على الاستئناف، ... على أن المشهور هو إتباع ما بعد (أي) ما قبلها رفعًا ونصبًا وجرًا"[9] .

---

(1) شرح المفصل، 140/8 .

(2) محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص: 23 .

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م، 245/2 .

(4) شرح المفصل، 140/8، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، ص:81 .

(5) مغني اللبيب، 80/1 .

(6) ارتشاف الضرب، 1693/4، ومغني اللبيب، 80/1 .

(7) الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 234 .

(8) مغني اللبيب، 1/ 80 .

(9) صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، 543/1 . م متوفر على الموقع http://shamela.ws/browse.php/book 2120#page 543

ويرى الباحث أن موضع ما بعد (أي) من الإعراب بدلًا ممّا قبلها، وأي حرفٌ مهمل لا عمل له، فيرفع أو ينصب أو يجر ما بعده حسب ما أُبدل منه، نحو قولك: جاء أخوك؛ أي: زيدٌ بالرفع فيهما، ولقيت أخاك؛ أي: زيدًا بالنصب فيهما، وظفرت بأخيك؛ أي: زيدٍ بالجر فيهما. "وفرق النحاة بين التفسير بـ(أن وأي) ذلك أن التفسير بأي أعم من التفسير بـ(أن) فإنَّ (أن) مختصة بتفسير ما فيه القول دون حروفه وبشروط معينة"[1]، أما (أي) فتفسر كل مبهم من المفردات والجمل التي تقع بعد القول وغيره[2]، "وأي تدخل على الجملة والمفرد[3]، أما أن فلا تدخل إلا على الجمل .

"وأن لا يفسر بها في الأكثر إلا مفعول مقدر، نحو: ﴿ **وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[4]؛ أي: ناديناه بقول هو قولنا: يا إبراهيم وقد يفسر به المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿**إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى* أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ**﴾[5] فـ ﴿**أَنِ اقْذِفِيهِ**﴾ تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لـ ﴿**أَوْحَيْنَا**﴾، وإذا فسرت جملة فعلية مضافة إلى ضمير المتكلم ب (أي) يجب أن يطابق في الإسناد إلى المتكلم، فتقول: (استكتمته سري؛ أي: سألته كتمانه) بضم تاء (سألته)؛ لأنك تحكي كلام المعبر عن نفسه، وجاز حينئذٍ في صدر الكلام (تقول) على الخطاب و (يقال) على البناء للمفعول"[6] .

ومن هذا الأساس سينطلق الباحث في بحثه فيما يستقبل من فصول الرسالة – إن شاء الله تعالى – .

---

(1) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ط2، 2007م، ص:191.

(2) الجنى الداني حروف المعاني، ص:234 .

(3) المرجع السابق، ص:233 .

(4) سورة الصافات، الآيتان: 104–105 .

(5) سورة طه، الآيتان: 38 – 39 .

(6) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص: 222 .

الفصل الثاني: الجملة التفسيرية في

صحيح البخاري

المبحث الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .

المبحث الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير

المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) .

المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أيْ) .

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي، مسائل الجملة التفسيرية في أحاديث صحيح البخاري، تناولت الأحاديث الصحيحة من قول وفعل وتقرير، وبعض أقوال وإشارات بعض الصحابة والتابعين، للتدليل على ما نقول في موضوع البحث .

قسّمت الفصل إلى مبحثين على النحو الآتي:

- المبحث الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .
- المبحث الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير
- المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) .
- المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أيْ) .

المبحث الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .

الجملة العربية من حيث المبني، "تنقسم إلى قسمين رئيسيين، هما: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، وتحت كلٍّ منهما تفريعات"[1]

القسم الأول – الجملة الخبرية:

الخبر لغـةً:

قال ابن منظور(ت 711 هـ): "خبرت بالأمر؛ أي: علمته، وخبرت الأمر إذا عرفته على حقيقته ... والخبر: النبأ، وخبره بكذا وأخبره: نبأه"[2] .

أمّا في الاصطلاح، قال المبرد: "ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[3]، والتصديق والتكذيب في ذات الجملة، بغض النظر عن قائلها، "فكل كلام يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب فهو خبر"[4]، أو هي "ما لا يتوقف تحققُ مضمونها على النطق بها، فاذا قلت: (كرَّمت المجتهد أو سأكرّمه) فتحقق الإكرام لا يتوقف على الإخبار به"[5]، أو قل: "هي الجملة التي تصلح أن يحكم على معناها بالصدق أو الكذب، دون النظر لقائلها؛ أي: أن اشتهاره بشيء لا يُعدُّ حكمًا، نحو قولك: نزل المطرُ غزيرًا؛ فإن كانت مطابقة للواقع فهي صادقة، وإلا فهي كاذبة

---

(1) تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص:243 .

(2) لسان العرب، (مادة خبر) 226/4 .

(3) المقتضب، 89/3 .

(4) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص:171

(5) جامع الدروس العربية، 138/1 .

في حد نصها؛ "أي: بإغفال قائلها، فكأنه مجهول الحال تمامًا من ناحية اتصافه بالصدق والكذب"[1].

القسم الثاني – الجمل الإنشائية:

"أما الجمل الإنشائية، وهي ما يتوقف تحققُ مضمونها على النطق بها، فلا تقع صلة للموصول، كجمل الأمر والنهي والتمني والترجي والاستفهام؛ فإن قلت: (خذ الكتاب)، فتحقق أخذه لا يكون إلا بعد الأمر به"[2]، أو " هي الجملة التي لم تشتمل على خبر، وإنما أنشأ النطق بها حدثًا ما، كإنشاء طلب الفعل، إذا قلت لابنك: اسقني، أو قلت له: اجتهد"[3]، أو قل "هي التي يُطلب بها إما حصول شيء، أو عدم حصوله، وإما إقراره والموافقة عليه، أو عدم إقراره. فلا دخل للصدق والكذب فيها"[4]، "فليس القصد من الجملة الإنشائية الإعلام بنسبة حكمية تحققت أو لم تتحقق في الواقع، وإن كان يلزم عقلًا من إيراد الجملة الإنشائية فهم قضايا وجمل خبرية أخرى لا تدل عليها الجملة الإنشائية بمنطوقها دلالة مباشرة، بل تدل عليها باللزوم الذهني"[5].

أقسام الجملة الإنشائية:

"والإنشاء في الجملة الإنشائية ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الإنشاء غير الطلبي، **القسم الثاني**: الإنشاء الطلبي"[6] .

الإنشاء غير الطلبي: هو ما لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، كصيغ العقود، وألفاظ القسم، والرجاء، ونحوها[7] .

الإنشاء الطلبي: هو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، كالأمر، والنهي، والاستفهام، والنداء، وغيرها [1] .

---

(1) النحو الوافي، 374/1 .

(2) جامع الدروس العربية، 138/1 .

(3) عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1996م، 167/1 .

(4) جامع الدروس العربية، 138/1 .

(5) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، 167/1 .

(6) المرجع السابق، 223/1 .

(7) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص:170 .

(1) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص:174 .

الجملة التفسيرية الخبرية، نحو قوله تعالى: ﴿**كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[1]

جاءت جملة ﴿**كَذَّبُوا**﴾ تفسيرية خبرية ماضية، مكونة من الفعل الماضي والفاعل، حيث جاء الفاعل فيها ضميرًا متَّصلًا يعود على اسم ظاهر هو ﴿**آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ**﴾ في الآية نفسِها، وخُتم تركيب الجملة بجارٍّ ومجرور، ومضاف إليه.

الجملة التفسيرية الإنشائية، الأصل أن تقع الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير جملة خبرية، وهذا ما كانت عليه عموم شواهد ابن هشام في مغني اللبيب، ولكن قد يُعدل عن هذا الأصل، فتقع الجملة الإنشائية جملة تفسيرية، قال المصنف: " ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ...، نحو: **(أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار)**"[2] فالجملة المفسَّرة (أحسن) إنشائية غرضها الأمر، وهذا ما أجاز مجيء الجملة المفسِّرة (أعطه) جملة إنشائية؛ فكانت من جنس المفسَّرة؛ أي: إنشائية غرضها الأمر .

ومن القرآن قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾[3]، جاءت جملة الاستفهام ﴿**هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ**﴾ جملة تفسيرية إنشائية، مكونة اسم الاستفهام ﴿**هَلْ**﴾ والمبتدأ ﴿**هَذَا**﴾ وأداة الحصر ﴿**إِلَّا**﴾ والخبر ﴿**بَشَرٌ**﴾، وصوّغ جواز مجيئها تفسيرية، كون المفسّر مفردًا مؤديًا معنى جملة .

ورد هذا النوع من الجمل في أحاديث كتاب صحيح البخاري في اثني عشرَ موضعًا، جاءت كلها جملًا خبرية، الجدول الآتي يحدد مواضع انتشار هذا النوع من الجمل في كتاب صحيح البخاري .

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 11 .

(2) مغني اللبيب، 448/2 .

(3) سورة الأنبياء، الآية: 21 .

الجدول رقم (1)

الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .

ت	رقم الحديث	الموضع	النمط التركيبي	المفسّر	نوعها	الباب	الجزء	الصفحة
1	7	قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ، **يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ** .	الفعل المضارع + الضمير المستتر +الجار والمجرور +الجملة المعطوفة.	الخبر سجالٌ .	خبرية	- كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .	1	9
2	7	وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً **يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ**، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ .	الفعل المضارع+ الضمير فاعله + الجار والمجرور .	حزاءً	خبرية	- كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ؟	1	10
3	53	قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ **يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ** فَقَالَ: أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ.	الفعل المضارع + الفاعل + المفعول + حرف الجر+ الاسم المجرور .	جملة أقعد	خبرية	أداء الخمس من الإيمان .	1	20
4	519	عَنْ عَائِشَةَ – **رضي الله عنها** – قَالَتْ: **بِئْسَمَا** عَدَلْتُمُونَا بِالكَلْبِ وَالحِمَارِ.	ما	فاعل بئس المضمر .	خبرية	باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود .	1	109
		قَالَ: مَا كُنْتُ أَصْنَعُ بِأَنْ	الفعل + الفاعل +	أفشاه		غزة ذات الرقاع		

6	4128	أَذْكُرَهُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ .	المفعول به .		خبرية		5	113
7	5101	لوْ أَنَّها لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّها لاَبْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، **أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ،** فَلاَ تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلاَ أَخَوَاتِكُنَّ .	(أَرْضَعَتْنِي) الفعل، الفاعل والمفعول (وَ) العطف، أو المعية و(أَبَا سَلَمَةَ)المعطوف أو المفعول معه، و(ثُوَيْبَةُ) الفاعل.	الرضاعة	خبرية	باب ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ {النساء:23}	7	9
8	5270	فَتَنَحَّى لِشِقِّهِ الَّذِي أَعْرَضَ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ **أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ** .	أربع شهادات .	ما شهده على نفسه .	خبرية	باب الطلاق في الإغلاق والكره، والسكران .	7	46
9	6472	"يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لاَ يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ **يَتَوَكَّلُونَ**" .	الفعل+ الفاعل .	مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَرْكِ الِاسْتِرْقَاءِ وَالطِّيَرَةِ .	خبرية	وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ .	3	558
10	6140	فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: سَلْ أَضْيَافَكَ، فَقَالُوا: صَدَقَ، **أَتَانَا بِهِ** .	الفعل الماضي + ضمير الفاعل+ نا المفعولين + الجار والمجرور .	المصدق المقدر .	خبرية	ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف .	8	33
		" لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، **يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ،** إِلَّا	الفعل المضارع، وفاعله الضمير المستتر، والجملة	لفظ (مسلم) .	خبرية	باب قول الله تعالى إن النفس بالنفس .		

11	6878	بِإِحْدَى ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ " .	من (أن) المخففة، واسمها وخبرها، وما عُطف عليها .				9	5
12	7453	" إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الخَلْقَ، كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: **إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي** " .	آثار رحمتي على آثار غضبي .	خبرية	مضمون الكتابة عند عرش الرحمن .	باب (وكان عرشه على الماء) .	9	135

هنا سأقف عند بعض المواضع؛ لأذكر آراء العلماء فيها وتحليلها وترجيح ما أراه أقرب إلى الصواب:

الموضع الأول: يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ[1]، وردت هذه الجملة في الحديث المطوَّل الذي دار بين أبي سفيان وهرقل الروم، عن علاقة أهل قريش بالنبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وقبلها **(الحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ)** بكسر السين المهملة، وبالجيم المخففة؛ أي: نوب مرة لنا ومرة له كما قال: **(يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ)**، فجاءت الجملة (الفعل المضارع + الضمير المستتر+ الجار والمجرور+ الجملة المعطوفة)، تفسيرًا لمفرد مذكور واقع خبرًا في الجمل السابقة**(سِجَالٌ)**، وهنا يأتي رأي الشلوبين إنَّها حسب ما تفسره[2]، فهي مفسرة للخبر؛ أي: أن لها محلٌ، والحقيقة أنَّها ليس لها محل من الإعراب؛ حيث إنَّها جاءت خالية من رابط يربطها بالمبتدأ .

الموضع الثاني: يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ[1]، وردت هذه الجملة في الحديث السابق ذاته، وهو قول ابْنُ النَّاظُورِ، وقبلها **(وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً)**، "حزي: الحازي: الكاهنُ: تقول: حزا يَحْزُو، وحَزَى

(1) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – المعروف بـ صحيح البخاري، ط1، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، 2001م، 9/1 .

(2) البحث نفسه، ص: 32 .

(1) صحيح البخاري، 9/1 .

يَحْزِي ويَتَحزَّى"[1] إذا تكهن، فكأنه هنا أراد أن يبيّن ويفسر الحزّاء، ويجوز أن تكون خبرًا ثانيًا، على اعتبار الكهانة أمر، والنظر في النجوم أمر آخر، ولكن كونها تفسيرًا لـ**(حزاء)** أقرب إلى الصواب، "لأن الكهانة تؤخذ تارة من ألفاظ الشياطين، وتارة من أحكام النجوم"[2]، وعلى ما سبق تكون جملة **(يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ)**، جملة تفسيرية لـ**(حَزَّاءً)** لا محل لها من الإعراب .

الموضع الثالث: (بِئْسَمَا) ورد هذا الموضع على لسان أم المؤمنين عائشة –رضى الله عنها–، "قَالَتْ: **بِئْسَمَا** عَدَلْتُمُونَا بِالكَلْبِ وَالحِمَارِ"[3]، ومثله في القرآن قال تعالى: ﴿**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِما أَنْزَلَ**﴾[4]، بئس من أفعال الذم، والمعرف أن أفعال المدح والذم لا بُدَّ لها من شيئين، فاعل، ومخصوصٍ بالمدح أو الذَّم، فأما فاعلُ هذه الأفعالِ نوعانِ، أولهما، "اسمٌ ظاهرٌ مُعرَّفٌ بأل الجِنسيَّةِ، التي تُفيد الاستغراق؛ أي: شُمولَ الجنس حقيقةً، أو اسمٌ مُضافٌ إلى ما اقترنَ بها، أو مُضافٌ إلى اسمٍ أضيفَ إلى مُقترنٍ بها"[5]، نحو قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا**﴾[6]. "والثاني: أن يكون فاعلُها ضميرًا مستترًا مُفَسّرًا بنكرةٍ منصوبة على التَّمييز، واجبةِ التأخير عن الفعل والتقديمِ على الممدوح أو المذموْم، مطابقةٍ لهما إفرادًا وتَثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا. ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذَّم مرفوعًا على الابتداء، والجملةُ قبلَه خبرُهُ، نحو (نِعْمَ رجلًا زهيرٌ)"[7].

وأما **(ما)** الواقعةُ في مثل هذه المواضع، فاختلف أهل النحو فيها، اختلافًا كثيرًا، واضطربت أقوالهم والنقل عنهم اضطرابًا شديدًا، وخلافهم، ألها محلٌّ من الإعراب أو لا؟ ذهب الفرّاء إلى أنّه بجملته شيء واحد ركب، **كـ(حبّذا)**، هذا ما نقله ابن عطية عنه[1]، "وقال المهدوي: قال الفرّاء: يجوز أن تكون (ما) مع بئس بمنزلة (كلّما)، فظاهر هذين النقلين أنّ (ما) لا موضع

---

(1) العين، 274/3 .

(2) أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني، إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، ط7، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1905م، 82/1 .

(3) صحيح البخاري، /109 .

(4) سورة البقرة، الآية: 90 .

(5) جامع الدروس العربية، 87/1 .

(6) سورة الكهف، الآية: 29 .

(7) جامع الدروس العربية، 79/1 .

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 112 .

لها من الإعراب"[1]، وذهب سيبويه والكسائي إلى أنَّها يُفسر بها بئس الشيء، يقول سيبويه: "بئسما له، يريدون بئس الشيء ماله"[2] وذهب الأخفش إلى أن **(ما)** اسم وجملة**(أَنْ يَكْفُرُوا)**[3] تفسيرًا له[4]، قال الزمخشري: "**(بِئْسَمَا)** نكرة منصوبة مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ والمخصوص بالذم **(أَنْ يَكْفُرُوا)**"[5]و وافقه في قوله هذا محيي الدين درويش حين قال في إعرابه: "**(بِئْسَمَا)** بئس فعل ماضٍ لإنشاء الذم وما نكرة تامة بمعنى شيء في محل نصب على التمييز وهي مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئا **(اشْتَرَوْا)** فعل وفاعل والجملة صفة لما **(بِهِ)** الجار والمجرور"[6] ويوافقهم في هذا، أحمد القسطلاني في شرحه لصحيح البخاري، بقوله: "(ما) نكرة مفسرة لفاعل بئس والمخصوص بالذم محذوف، تقديره عدلكم؛ أي: تسويتكم إيانا بما ذكر"[7] .

والذي تطمئن إليه النفس القول في **(ما)** من الجملة **(بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالكَلْبِ وَالحِمَارِ)**[8]مفسرة لفاعل بئس المضمر، التقدير: بئس هو شيئًا، أو ساء هو شيئًا عدلتمونا به الكلب والحمار، والكلب والحمار هما المخصوص بالذم .

الموضع الرابع: "لَوْ أَنَّها لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّها لاَبْنَةُ أَخِي مِنَ **الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ،** فَلاَ تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلاَ أَخَوَاتِكُنَّ"[9] . يرى الباحث أن جملة**(أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ)** جاءت تفسيرية، لا محل لها من الإعراب، حيث إنَّها فسّرت الرضاعة، و**(أَرْضَعَتْنِي)** فعل ماضٍ، وتاء تأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، ويجوز أن تكون عاطفة، و**(أَبَا سَلَمَةَ)** معطوفًا على ياء المتكلم(المفعول به) أو أن تكون بمعنى مع، وعندها يكون**(أَبَا سَلَمَةَ)** مفعولًا معه، و**(ثُوَيْبَةُ)** الفاعل .

---

(1) تفسير البحر المحيط، 472/1 .

(2) الكتاب، 156/3 .

(3) سورة البقرة، الآية: 90 .

(4) الأخفش، معاني القرآن، 144/1 .

(5) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ص: 86 .

(6) إعراب القرآن وبيانه، 144/1 .

(7) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 476/1، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري، تحقيق وتصويب: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 593/1 .

(8) صحيح البخاري، 109/1 .

(9) المصدر السابق، 9/7 . 11/7. 67/7 .

قد يسأل سائلٌ لِمَ لا تكون جملة(**أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ**) بدلًا من خبر إنَّ، أو خبرًا ثانيًا لها، أقول: إنَّ انعدام الضمير –هنا– لا يجيز أن تكون الجملة بدلًا من خبر إنَّ أو خبرًا لها؛ لأننا حين نخبر عن مبتدأ فإننا نبدأ بإسناد جديد، وهذا ما يوجب وجود رابط ليفهم السامع أنَّه خبرًا عن المبتدأ الأول .

الموضع الخامس: "فَقَالَ: (يَا غُنْثَرُ، أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ تَسْمَعُ صَوْتِي لَمَّا جِئْتَ)، فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: سَلْ أَضْيَافَكَ، فَقَالُوا: **صَدَقَ، أَتَانَا بِهِ**"[1] "وقوله **(فقالوا صدق)**؛ أي: فيما أومأ إليه كلامه من إتيانه بالقري وإبائنا منه **(أتانا به)** جملة مفسرة للمصدق المقدر"[2]، ويرى الباحث أن جملة(**أَتَانَا بِهِ**) تفسيرية، حيث إنَّها فسَّرت ما سبقها؛ أي: فيما قال أو الصدق المقدر، وجاءت بنية الجملة التفسيرية مركبة من(**أتى**) الفعل الماضي(**هو**) فاعله الضمير المستتر(**نا**) الضمير المتصل المفعول به(**به**)الجار والمجرور، ولم يقف الباحث على إعراب أو توجيه نحوي آخر يخالف ما سبق .

الموضع السادس: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ **مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ "[3]، فجملة(يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ) من قوله: "**لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**"، قال ابن حجر: "مفسرة لقوله مسلم وليست قيدًا فيه إذ لا يكون مسلمًا إلا بذلك"[4]، و وافقه في ذلك ابن دقيق العيد (ت 702 هـ) بقوله: "(**يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**) كَالتَّفْسِيرِ لِقَوْلِهِ (مُسْلِمٍ)[5]ويرى الباحث أن جملة(**يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**) تفسيرًا لقوله (**مُسْلِمٍ**) ولكن كلمة(**مُسْلِمٍ**) فيها الشهادتين، إذ لا يمكن لأحدٍ أن يدخل الإسلام دون الإقرار والنطق بالشهادتين، فهل كلمة مسلم

---

(1) صحيح البخاري، 33/8 .

(2) محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، دار الكتاب العربي، بيروت، 344/7 .

(3) صحيح البخاري، 5/9 .

(4) فتح الباري لابن حجر، 202/12 .

(5) تقي الدين بم دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عالم الكتاب، 1955م، 233/2 .

تحتاج جملة تفسيرية ؟ أقول: إنَّ الجملة التفسيرية جاءت زيادة في توضيح وبيان شأن المسلم إذ هو كذلك، ومنهم من قال: إنَّها صفة كاشفة لمسلم .

و(أن) في هذه الموضع(**يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**) مخففة من الثقيلة، وذلك بدليل عطف عليها الجملة(**وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ**) أضف إلى ذلك أن الشهادة بمعنى العلم؛ أي: يعلم ويتيقن ويعتقد، وهذا شرط مجيء(**أن**) مخففة من الثقيلة، والتقدير أشهد أنه لا إله إلا الله؛ فحذف اسمها وبقيت الجملة في محل الخبر .

المبحث الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير

المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ)

الجملة العربية من حيث الصدارة، تكون إحدى جملتين[1]، إما جملة فعلية، ويطلق مصطلح الجملة الفعلية على الجمل التي صدرُها فِعْل مسند إلى فاعلهُ[2]، والمراد بـ(صدر الجملة) المسند (الفعل)، فلا عبرة بما تقدم عليه من الحروف والفضلات[3]، وعليه فقولنا: (هَلْ سَافرَ أخوك؟) و(محمدًا أكرمتُ) و(مَنْ أكرمتَ؟) جمل فعلية. أو جملة اسمية، تتكون من مسند إليه يكون (مبتدأً) ومسند يكون (خبرًا) ولا يمكن أن تقوم دون أحدهما، ولو حذف يقدر، نحو قولك: محمدٌ صدق . العربية هي اللغة الوحيدة التي "تكاد تنفرد بظاهرة الجمل الاسمية التي يتكون طرفيها من اسمين ... خلافًا للغات الأخرى التي لا يمكن أن تُبنى وتستقيم فيها جملة دون وجود فعل مهما كان زمنه، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول: إنَّ الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشمل على معنى الزمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث، ولا إلى زمن، فإذا أردنا أن نضيف عنصرًا زمنيًا طارئًا إلى معنى هذه الجملة، جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة فأدخلناها على الجملة الاسمية، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورًا إليه من جهة نظر زمنية معينة"[4] .

الجملة الفعلية هي الأوسع انتشارًا في أحاديث كتاب صحيح البخاري، وتكون من الناحية الصرفية على ثلاثة أقسام، هي: المصدرة بفعلٍ ماضٍ، أو مضارع، أو أمر .

أول ما سأبدأ به حديثي عن الجملة التفسيرية الفعلية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) والمصدرة بفعل ماضٍ:

ورد هذا النوع من الجمل في أحاديث كتاب صحيح البخاري في ثلاثة عشرَ موضعًا، جاءت كلها جملًا خبرية، الجدول الآتي يحدد مواضع انتشار هذا النوع من الجمل في كتاب صحيح البخاري .

---

(1) خالف الزمخشري ذلك إذ جعلها أربع: (فعلية واسمية وشرطية وظرفية)، وجعلها ابن هشام ثلاث: (فعلية واسمية وظرفية) والصحيح ما عليه الجمهور، إذ عدُّوها جملتين: اسمية، وفعلية . انظر: شرح المفصل، ابن يعيش 1/ 88، ومغني اللبيب 420/2، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص:182.

(2) مغني اللبيب، 420/2 . والجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص: 157.

(3) مغني اللبيب 420/2 . والجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص: 158 .

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص:193 .

الجدول (2)

الجملة التفسيرية المصدرة بفعلٍ ماضٍ .

ت	رقم الحديث	الموضع	الباب	الجزء	الصفحة
1	27	وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا القَوْلَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لاَ، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتَسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، فَذَكَرْتَ أَنْ لاَ، قُلْتُ فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ، وَسَأَلْتُكَ، هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لاَ، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ. وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُمُ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ. وَسَأَلْتُكَ أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ. وَسَأَلْتُكَ أَيَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَذَكَرْتَ أَنْ لاَ، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ القُلُوبَ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ، فَذَكَرْتَ أَنْ لاَ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لاَ تَغْدِرُ.	كيف كان بدأ الوحي؟	1	9
2	7	ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ .	كيف كان بدء الوحي إلى رسول	1	9

			الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ؟		
3	198	"هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ، لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِيَتُهُنَّ، لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ، وَأُجْلِسَ فِي مِخْضَبٍ لِحَفْصَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُّ عَلَيْهِ تِلْكَ، حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: **(أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ)**. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ" .	الغسل والوضوء في المخضب والقدح والخشب .	1	51
4	1882	قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَّالِ فَكَانَ فِيمَا **حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ:** "يَأْتِي الدَّجَّالُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ المَدِينَةِ .	لا يدخل الدجال المدينة .	3	22
5	2661	فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُوَ يَضْحَكُ، فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ **تَكَلَّمَ بِهَا، أَنْ قَالَ لِي:** "يَا عَائِشَةُ احْمَدِي اللَّهَ، فَقَدْ بَرَّأَكِ اللَّهُ" .	تعديل النساء بعضهن بعضًا .	3	173
6	2801	فَكُنَّا **نَقْرَأُ: أَنْ بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا، وَأَرْضَانَا** ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَبَنِي لَحْيَانَ وَبَنِي عُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصَوُا اللَّهَ وَرَسُولَهُ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–.	من ينكب في سبيل الله .	4	18
7	2941	لاَ يَسْخَطُهُ أَحَدٌ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ، فَزَعَمْتَ أَنْ لاَ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لاَ يَغْدِرُونَ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ وَقَاتَلَكُمْ، فَزَعَمْتَ أَنْ قَدْ فَعَلَ، وَأَنَّ حَرْبَكُمْ وَحَرْبَهُ تَكُونُ دُوَلًا	دعاء النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الناس .	4	46

8	3019	قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ: " قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ، فَأُحْرِقَتْ، **فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ** أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ تُسَبِّحُ" .	إذا حرق المشرك المسلم، هل يحرق ؟	4	62
9	449	دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبِيَدِهِ السِّوَاكُ، وَأَنَا مُسْنِدَةٌ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السِّوَاكَ، فَقُلْتُ: آخُذُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: (أَنْ نَعَمْ) فَتَنَاوَلْتُهُ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: أُلَيِّنُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: **(أَنْ نَعَمْ)** فَلَيَّنْتُهُ .	مرض النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– ووفاته .	6	13
10	5292	فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ وَهِيَ تُصَلِّي، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى الشَّمْسِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا: **أَنْ نَعَمْ** .	باب الإشارة في الطلاق والأمور	7	51
11	5295	فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: (مَنْ قَتَلَكِ؟) فُلاَنٌ لِغَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: **أَنْ لاَ**، قَالَ: فَقَالَ لِرَجُلٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا، فَأَشَارَتْ: **أَنْ لاَ**، فَقَالَ: (فَفُلاَنٌ) لِقَاتِلِهَا، فَأَشَارَتْ: **أَنْ نَعَمْ** .	باب الاشارة في الطلاق والأمور	7	51
12	7056	فَقَالَ فِيمَا **أَخَذَ عَلَيْنَا: (أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ**، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ)	قول النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – سترون .	9	47

13	7117	فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى جِبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ، **فَأَشَارَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ: أَنْ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ** .	قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[1]	9	149

وسنقف عند بعض المواضع، التي جاءت فيها (أن) التفسيرية مصدرة بفعل ماضٍ فيما يأتي:

الموضع الأول: ويتمثل بقول أبي سفيان "**ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ**"[2]، حيث وردت هذه الجملة في الحديث المطوَّل الذي دار بين أبي سفيان وهرقل الروم، عن علاقة أهل قريش بالنبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ويلحظ أن الجملة (**أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُم ؟**) مفسِّرة، إذ يرشحها السياق، وتصدرها بلفظ السؤال الذي يحتاج إلى تفسير وبيان، ضف إلى استيفاء(أن) شروط مجيئها تفسيرية، حيث إنَّها سُبقت بجملة تحتوي على فعل فيه معنى القول من دون حروفه، وهو الفعل (سأل)، وبعدها جملة، ولم يدخل عليها الجار، وتأخر معمولها عليها .

الموضع الثاني: ويتمثل في جملة (طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: **(أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ)**. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ)[3] إذ يتحدث الحديث عن معاناة النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مع المرض، وشدَّة آثار هذا المرض، قال العيني(ت 855 هـ): "قوله: **(أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ)** أَن هَذِه مفسرة نَحْو قوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾[4] وَيحْتَمل المصدرية"[1]، ويرى الباحث أنَّ (أن) –هنا– تفسيرية، حيث إنَّها سبقت بجملة فيها الفعل(يُشِير) الذي يتضمن معنى القول دون حروفه، ويحتاج هذا الفعل إلى تفسير؛ فجاءت الجملة من (أن) والفعل الماضي بعدها تفسيرًا له، وأما **(قَدْ)** فجاءت لتقوية المعنى وتأكيده، إذ هي زيادة معنوية، ولا أدري لِمَ قال العيني: أن تصح

---

(1) سورة النساء، الآية: 164 .

(2) صحيح البخاري، 8/1 .

(3) صحيح البخاري، 51/1 .

(4) سورة المؤمنون، الآية: 27 .

(1) بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م، 87/18 .

كونها مصدرية، إذ الحقيقة إنَّها لا تصلح أن تكون مصدرية؛ فأيُ: مصدر يمكن لنا أن نقدره هنا؟

الموضع الثالث: "حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَّالِ فَكَانَ فِيمَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ: " يَأْتِي الدَّجَّالُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ المَدِينَةِ"[1]، ذهب العيني[2] إلى أن (أن) في "قَوْله: (أَن قَالَ) ، كلمة: (أَن)، مَصْدَرِيَّة؛ أَي: قَوْله يَأْتِي الدَّجَّال"، ووافقه القسطلاني[3]، ولكن هل تدخل (أن) المصدرية على الفعل الماضي ؟ أجمع نحاة العربية على جواز دخولِها على الماضي شرط أن يكون متصرفًا، وإلا فهي المخففة، يقول ابن عقيل: "توصل بالفعل المنصرف ماضيًا، مثل: عجبت من أن قام زيد . ومضارعًا، نحو: عجبت من أن يقوم زيد...فإن وقع بعدها فعل غير متصرف، نحو: قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى**﴾[4] وقوله تعالى: ﴿**وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ**﴾[5]، فهي مخففة من الثقيلة"[6] وقد خالفهم في ذلك ابن طاهِر، فيما نقله عنه ابن هشام في مغني اللبيب، بقوله:"المخالف في ذلك ابن طاهر زعم أنَّها غيرها بدليلين، أحدهما: أن (أن) الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف. والثاني: أنَّها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به"[7] .

ويردُّ ابنُ هشام كلامَ ابن طاهر بقوله:"والجواب عن الأول: أنه منتقض بنون التوكيد فإنَّها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق وبأدوات الشرط، فإنَّها – أيضًا– تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق . وعن الثاني: أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنَّها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله كما أنَّها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع"[1] .

---

(1) صحيح البخاري، 22/3 .

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 348/10.

(3) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 338/3 .

(4) سورة النجم، الآية: 39 .

(5) سورة الأعراف، الآية: 185 .

(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 138/1 .

(7) مغني اللبيب، 26/1 .

(1) مرجع سابق، 26/1 .

والذي يراه الباحث أن (أن) المصدرية الداخلة على المضارع هي ذاتها الداخلة على الماضي، شرط ألّا يكون الموضع موضع تفسير، وذلك من باب الضبط وعدم الاضطراب، ولكن (أن) في هذا الموضع، (أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ) تفسيرية، ألا ترى أن حدثنا جملة، من فعل ومفعول وفاعل، وفعلها تضمن معنى القول دون حروفه؛ أي: قال لنا، ويحتاج إلى ما يفسره، وبعده جملة، لهذا صح عدُّ جملة (أن قال) تفسيرية .

الموضع الرابع: "فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُوَ يَضْحَكُ، فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ **تَكَلَّمَ بِهَا، أَنْ قَالَ لِي:** (يَا عَائِشَةُ احْمَدِي اللَّهَ، فَقَدْ بَرَّأَكِ اللَّهُ)"[1]، وردت الجملة التفسيرية في هذا الموضع، مركبة من الفعل الماضي **(قال)** والفاعل الضمير المستتر، لا محل لها من الإعراب؛ حيث إنَّها فسرت الفعل**(تَكَلَّمَ)** الذي سبقها، وجاءت منطبقة عليها جميع شروط (أن) التفسيرية، وهذا ما أجاز عدّها كذلك .

الموضع الخامس: "**فَكُنَّا نَقْرَأُ: أَنْ** بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا، وَأَرْضَانَا"[2] ورد هذا الموضع في حادثة غدر بني سليم برهط من الأنصار، ذهبوا ليعلموهم القرآن فغدوا بهم وقتلوهم جميعًا .

وجاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية مكونة من حرف التفسير(أن) والفعل(لقي)، والفاعل الضمير البارز(نا) والمفعول المضاف(رب) والمضاف إليه (نا) وحرف العطف (الفاء) والجملة المعطوفة من الفعل(رضي) وفاعله المستتر، وحرف العطف(و) والجملة المعطوفة من الفعل(أرضى) ومفعوله(نا) وفاعله المستتر؛ وكانت هذه أكبر دلالة بنية تفسيرية في صحيح البخاري، وجاءت الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب؛ حيث إنَّها فسرت ما كانوا يقرأون، والتي جاء فعلها متضمنًا معنى القول دون حروفه، وكان بحاجة إلى تفسير .

الموضع السادس: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ: " قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ، فَأُحْرِقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ تُسَبِّحُ"[1] قَوْله: (أَن قرصتك؟) بِفَتْح الْهمزَة وبهمزة الِاسْتِفْهَام ملفوظة أَو مقدرَة[2] و(أَنْ)

---

(1) صحيح البخاري، 173/3 .

(2) المرجع السابق، 18/4 .

(1) المرجع السابق، 62/4 .

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 372/14 .

في قوله (أن قرصتك) تفسيرية لما في الإيحاء من معنى القول، حيث جاءت الجملة التفسيرية مركبة من حرف التفسير، والفعل المضارع، ومفعوله، وفاعله، وسبقت بجملة فعلها يحتاج تفسيرًا (فأوحى) .

ثانيًا – الجملة التفسيرية المصدرة بفعل مضارع .

أجمع النحاة على أن الأصل في الأفعال البناء [1]، وإنما جاء المضارع معربًا لمضارعته أسماء الفاعلين، والمضارع يأتي مرفوعًا إذ الأصل هذا، وحال دخول عاملٌ عليه غير مهمل فإنه يعمل فيه نصبًا، أو جزمًا ومن أبرز عوامل النصب التي تدخل على المضارع "أن" فهي تعمل فيه ظاهرة أو مضمرة، وكما نُقل عن الخليل أنه لا ينتصب مضارعٌ إلا بها[2]، وأن مفتوحة الهمزة أنواع كما سبق الحديث عنه في الفصل السابق[3]، منها أن التفسيرية، والمعرف أنَّها حرف مهمل؛ أي: لا تعمل فيما بعدها، إذْ إنَّ المضارع بعد أن التفسيرية يكون مرفوعًا، هذا ما أشار الأخفش[4]، صرح به صاحب شذور الذهب بقوله: " (كتبت إليه أن يفعلُ) إذ أردت بأن معنى أي؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها، لأنَّها تفسير لقولك كتبت؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليها، ولا يجوز لك أن تنصب لو صرحت بأي، فإن قدرتَ معها الجار وهو الباء فهي مصدرية وجب عليك أن تنصب بها"[5]، فلا ينتصب الفعل المضارع إلا بعامل نصب، والفعل الذي يأتي بعد أن يكون منصوبًا بها، وتسبك معه لتكون مصدرًا مؤولًا.

يذهب كثيرٌ من المعربين إلى القول: أن (أن) التي تأتي بعد فعل فيه معنى القول دون حروفه تكون تفسيرية، حتى ولو كان المضارع بعدها منصوبًا، قال – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "أُمِرْنا أَنْ نسجدَ على سَبْعَةِ أعظم"[1]. ذهب الباحث محمد هادي العيساوي، إلى القول "أن (أن) هنا تفسيرية متبوعة بجملة مفسرة للأمر، وقد حوى الأمر هنا؛ أي: الفعل، معنى القول من غير حروفه، فالفعل (أُمِرْنا) المبني للمجهول بمعنى (قيل لنا)، ولهذا صح عدُّ (أن) تفسيرية –كما أسلفنا–، أمّا الجملة التي بعد (أن) التفسيرية فهي (نسجدَ على سبعة أعظم) وقد تصدرت بالفعل

---

(1) تمام حسان، الأصول، عالم الكتاب، القاهرة، 2000م، ص: 120 .

(2) مجاز القرآن، 155/2.

(3) البحث نفسه، 57–61 .

(4) الأخفش، معاني القرآن، 326/1 .

(5) شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص:153 .

(1) صحيح البخاري، 134/1 .

المضارع (نسجدَ) الذي نصب لتقدم (أن) عليه"[1]، فيقول: إنَّ المضارع منصوب بأن، وأن (أن) –هنا– تفسيرية، وهذا مجانب للصواب، فـ(أن) –هنا– مصدرية وليست تفسيرية لاعتبارين، أولهما أن (أن) التفسيرية حرف مهمل فلا تنصب مضارعًا. والثاني أن (أن) في هذا الموضع يقدّر قبلها جارٌ فتكون (بالسجود) والتقدير أمرنا بالسجود .

أما المضارع الذي تتوسط بينه وبين (أن) الأداة (لا) "نحو: أشرت إليه أن لا تفعل جاز رفعه، وجزمه، ونصبه . فرفعه على أن جعل (أن) مفسرة، و(لا) نافية . وجزمه على جعل (لا) ناهية. ونصبه على جعل (أن) مصدرية و(لا) نافية، وإن كان المضارع مثبتًا جاز رفعه ونصبه بالاعتبارين"[2] .

ففي حالة الرفع تكون (أن) تفسيرية بشرط استيفاء جميع شروط (أن) التفسيرية الأخرى، كقولك: (أَقْسَمْتُ أَنْ لَا أَضْرَبُ)، أما كونه منصوبًا فلا عمل لـ(لا) هنا، وأن مصدرية بالإجماع، كقولك (لم آمره أن لا يفعلَ كذا)، والتقدير: (بفعل كذا)، وأما كونه مجزومًا فالعمل هنا لـ(لا) والإهمال لـ(أن) فتكون هنا تفسيرية، كقولك: (أَوْصَانِي خَلِيلِي أَنْ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا)، ولكن السؤال كيف سيميز المعرب أيهما عملت في الأفعال الخمسة ؟ أقول: سياق الجملة هو الفيصل في هذا الموضع، فلو كان نفيًا كان العمل لـ(أن) ولو كان نهيًا كان العمل لـ(لا) .

ورد هذا النوع من الجمل في أحاديث كتاب صحيح البخاري في ثمانية مواضع، جاءت كلها متوسطة بين (أن) والفعل المضارع (لا) الناهية، ولم يرد مضارع مرفوع بعد (أن) التفسيرية في صحيح البخاري، الجدول الآتي يحدد مواضع انتشار هذا النوع من الجمل في كتاب صحيح البخاري .

---

(1) محمد هادي العيساوي، الجملة الفعلية في صحيح البخاري –دراسةٌ نحويَّة في الأَحاديث المرفوعة–، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية التربية جامعة بابل، العراق، 2002م، ص:47 .

(2) الجنى الداني في حروف المعاني، 221 . وهمع الهمع، 147/4 .

جدول رقم (3) .

الجمل التفسيرية المصدرة بفعل مضارع .

ت	رقم الحديث	الموضع	الباب	الجزء	الصفحة
1	18	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ، وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: "**بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا**، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ" .	علامة الإيمان حب الأنصار .	1	12
2	369	قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ يَوْمَ النَّحْرِ، **نُؤَذِّنُ بِمِنًى: أَنْ لاَ يَحُجَّ** بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ وَلاَ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ "	ما يستر من العورة .	1	82
3	2468	قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأُنْزِلَتْ: آيَةُ التَّخْيِيرِ فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: "**إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا، وَلاَ عَلَيْكِ أَنْ لاَ تَعْجَلِي** حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ"، قَالَتْ: قَدْ أَعْلَمُ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي بِفِرَاقِكَ .	الغرفة، والعيلة المشرفة، وغير المشرفة .	3	133
4	3005	فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَسُولًا **أَنْ**: "**لاَ يَبْقَيَنَّ** فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلاَدَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلاَدَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ" .	ما قيل: في الجرس ونحوه في أعناق الإبل .	4	95
5	3378	«لَمَّا نَزَلَ الحِجْرَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، **أَمَرَهُمْ أَنْ لاَ يَشْرَبُوا** مِنْ بِئْرِهَا، وَلاَ يَسْتَقُوا مِنْهَا»	قوله تعالى: ﴿ **وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ**	4	148

			اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[1].		
6	4043	فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – "**أَنْ لاَ تَبْرَحُوا**، فَأَبَوْا، فَلَمَّا أَبَوْا صُرِفَ وُجُوهُهُمْ، فَأُصِيبَ سَبْعُونَ قَتِيلًا"	غزوة أحد .	5	94
7	4458	وَزَادَ قَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: "**أَنْ لاَ تَلُدُّونِي**" فَقُلْنَا كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ	مرض النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ووفاته .	6	14
8	4652	فَقَالَ سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ: أَنْ لاَ يَفِرَّ عِشْرُونَ مِنْ مِائَتَيْنِ – " ثُمَّ نَزَلَتْ:﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾[2]. فَكَتَبَ أَنْ لاَ يَفِرَّ مِائَةٌ مِنْ مِائَتَيْنِ "	قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾**[3] .	6	63

الموضع الأول: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ، وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: **(بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا**، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلاَ تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ"[4] سبق تفصيل الحديث عن المضارع الذي تتوسط بينه وبين أن الأداة (لا)[1] "نحو أشرت إليه أن لا تفعل جاز رفعه، وجزمه، ونصبه . فرفعه على أن جعل (أن) مفسرة، ولا نافية . وجزمه على جعل (لا) ناهية . ونصبه على جعل (أن) مصدرية ولا نافية"[2]، جاء الفعل وما

(1) سورة الأعراف، الآية: 73 .
(2) سورة الأنفال، الآية: 66 .
(3) سورة الأنفال، الآية: 65 .
(4) صحيح البخاري، 13/1، 55/5، 81/5، 159/8 .
(1) البحث نفسه، الفصل الثاني، ص: 87 .
(2) الجنى الداني في حروف المعاني، 221 . وهمع الهمع، 147/4 .

عطف عليه بعد الأداة(لا) التي توسطت بينها وبين(أن) من الأفعال الخمسة، التي ترتفع بثوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، وهنا تُستبعد حالة الرفع، وتبقى حالتي: النصب والجزم، فعلى الأولى يكون السياق نفيًا وبالتالي العمل لـ(أن) فتكون مصدرية والفعل بعدها منصوبًا، وعلى الثانية يكون نهيًا والعمل لـ(لا) والفعل مجزومًا.

ويرى الباحث أن السياق –هنا– سياق نفي، فكان العمل لـ(أن) والإهمال لـ(لا) ولم يؤثر مجيء الفعل(بَايِعُونِي) بمعنى (عاهدوني)؛ أي: قولوا لي، والذي يحمل معنى القول دون حروفه في (أن) بعده، وهذا ما جعل أن مصدرية، وصوغ ذللك دخول الجار عليها لفظًا، وكذلك الفعل المضارع المنصوب **(تُشْرِكُوا)** واو العطف، باقي الأفعال.

الموضع الثاني: "قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ يَوْمَ النَّحْرِ، نُؤَذِّنُ بِمِنًى: **أَنْ لاَ يَحُجَّ** بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ وَلاَ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ "[1]، ويرى الباحث أن مجيء هذا الموضع كان ضمن المواضع التي توسطت فيها(لا) بين(أن) والفعل المضارع، وجاء هذا السياق نهي في صيغة النفي، والفعل(يَحُجَّ) وفي رواية أخرى أوردها البخاري بتوكيد الفعل بالنون **(يَحُجَّنَّ)**[2] هُوَ يُعَيِّنُ ذَلِكَ لِلنَّهْيِ، وبما أن السياق سياق نهي فـ(لا) –هنا– ناهية و(أن) مهملة وإهمال (أن) يعينها للتفسير، فتكون البنية التركيبية للجملة التفسيرية من حرف التفسير(أن) وأداة النهي (لا) وفعل التفسير **(يحجَّ)** ألا ترى أن الجملة التي سبقت البنية التركيبية للجملة التفسيرية، صُدّرت بالفعل(نؤذن) والذي حوى معنى القول دون حروفه (نقول بصوت عالٍ) ويحتاج إلى تفسيرٍ، والحرف المهمل (أن) لم يسبقها جار ولم يدخل عليها حرف الواو.

ويجوز أن تكون(أن) –هنا– عاملة و(لا) مهملة وبالتالي الموضع نفي بدليل سقوط الجزم من فعل الجملة المعطوفة بالواو(يطوفَ) ولو كان الفعلين بالرفع لجاز اعتبار (أن) مهملة، و(لا) نافية، والرفع على التفسيرية، لكن الذي أراه أقرب للذهن أن تكون (أن) هي المهملة، والعمل لـ(لا).

الموضع الثالث: "قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأُنْزِلَتْ: آيَةُ التَّخْيِيرِ فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: (إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا، وَلاَ عَلَيْكِ أَنْ لاَ تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ)، قَالَتْ: قَدْ أَعْلَمُ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي

(1) صحيح البخاري، 82/1، 64/6 .

(2) المرجع السابق، 65/6 .

بِفِرَاقِكَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا**﴾[1]"، قُلْتُ: أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ، فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ، ثُمَّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ"[2]، ورد هذا الموضع في الحديث المطوَّل الذي تناول حادثة اعتزال النبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لأزواجه، يرى الباحث أن مجيء (لا) الناهية –هنا– متوسطة بين (أن) والفعل، عاملة وأن قبلها مهملة، حيث إنَّ السياق –هنا– سياق نهي، وسبقت أن المهملة باسم الفاعل(**ذَاكِرٌ**) الذي يعمل عمل فعله، "واسْمُ الفَاعِلِ الذي يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ هو الذي يَجْرِي على فِعْلِه، ويَطَّرِدُ القِياسُ فيه كما ذَكَرَ ابْنُ السَّرَّاجِ"[3]، وذاكر من ذكر، والذكر فيه معنى القول دون حروفه، ويحتاج تفسيرًا، وهذا ما صوّغ مجيء (أن) تفسيرية .

الموضع الرابع: "عَنِ ابْنِ عُمَرَ – رضي الله عنهما – ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (لَمَّا نَزَلَ الحِجْرَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَمَرَهُمْ أَنْ لاَ يَشْرَبُوا مِنْ بِئْرِهَا، وَلاَ يَسْتَقُوا مِنْهَا)، فَقَالُوا: قَدْ عَجَنَّا مِنْهَا وَاسْتَقَيْنَا، "فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَطْرَحُوا ذَلِكَ العَجِينَ، وَيُهَرِيقُوا ذَلِكَ المَاءَ"، وَيُرْوَى عَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، وَأَبِي الشُّمُوسِ: أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَمَرَ بِإِلْقَاءِ الطَّعَامِ، وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "مَنِ اعْتَجَنَ بِمَائِهِ"[4] .

ورد في هذا الحديث موضع لـ(أن) التفسيرية، (**أَمَرَهُمْ أَنْ لاَ يَشْرَبُوا مِنْ بِئْرِهَا، وَلاَ يَسْتَقُوا مِنْهَا**) حيث جاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية مكونة من حرف التفسير (أن) المهملة، ومن (لا) الناهية والفعل(يشرب) وفاعله(الضمير المتصل) وحرف الجر(من) والاسم المجرور المضاف(بئر) وحرف العطف(وَ) وما عطف على الجملة المفسِّرة من فعل، وفاعل، وجار ومجرور . والذي صوّغ مجيء (أن) –هنا– تفسيرية، سياق الجملة الذي دل على النهي، ويجوز أن تكون (أن) عاملة بالنصب، و(لا) مهملة للنفي، ولكن الذي يراه الباحث أقرب للصواب كون (لا) العاملة و(أن) المهملة .

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 28 .

(2) صحيح البخاري، 133/3 .

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 122/1.

(4) صحيح البخاري، 148/4 .

الموضع السادس: "**عَهِدَ إِلَيَّ** النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – **أَنْ لاَ تَبْرَحُوا**، فَأَبَوْا، فَلَمَّا أَبَوْا صُرِفَ وُجُوهُهُمْ، فَأُصِيبَ سَبْعُونَ قَتِيلاً"[1] .

هذا الموضع ضمن المواضع التي توسطت فيها **(لا)** بين**(أن)** والفعل المضارع**(تَبْرَحُوا)** فلا يعمل في معمول عاملان، فـ لمن العمل ؟ الذي يراه الباحث أن السياق –هنا– سياق نهي، فالإهمال لـ(أن) والعمل لـ(لا) فعملت في المضارع الذي بعدها بالجزم، وهذا ما جعل (أن) تفسيرية، والذي يرجح كونها كذلك أنَّها فسّرت فحوى ومضمون**(عهد)**؛ لأن العهد أصله الوعد المؤكد، فلّما عُدّي بـ(إلى) اصبح بمعنى الوصية، وهي بمعنى القول دون حروفه، ولو كانت مصدرية لما جاز حذفها من السياق، ألا ترى أن المعنى يستقيم عند قولك: (عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لاَ تَبْرَحُوا) كما أنَّ حملها على المصدرية وجه يحتاج إلى تقدير محذوف هو حرف الجر، والمذكور أولى من المحذوف .

الموضع السابع:

"قَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: (أَنْ لاَ تَلُدُّونِي) فَقُلْنَا كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ"[2]. جاء هذا الموضع في حديث علاج النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ويرى الباحث أن السياق –هنا– نهيٌ، فكان العمل لـ(لا) والإهمال لـ(أن) وبما أن (أن) سُبقت بجملة فيها فعل(يشير إلينا) يحتاج تفسيرًا، ويحمل معنى القول دون حروفه(يقول لنا)، وبعده جملة، صح عدَّ (أن) تفسيرية، حيث لم يكن يستطيع النهي بالقول؛ لشدة مرضه، فجاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية من حرف التفسير (أن) وأداة الجزم (لا) والفعل المضارع المجزوم (تَلُدُّونِي) .

الموضع الثامن:

"عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ**﴾[1]، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ **فَكُتِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لاَ يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشَرَةٍ**، فَقَالَ سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ: أَنْ لاَ يَفِرَّ عِشْرُونَ مِنْ مِائَتَيْنِ. ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿ **الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ**

---

(1) صحيح البخاري، 94/5 .

(2) المرجع السابق، 14/6 .

(1) سورة الأنفال، الآية: 65 .

فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[1]، فَكَتَبَ أَنْ لاَ يَفِرَّ مِائَةٌ مِنْ مِائَتَيْنِ "[2] .

جاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية في هذين الموضعين، من(أن) حرف التفسير المهمل، و(لا) أداة النهي العاملة، و**(يَفِرَّ)** في الموضعين حرك بالفتح، والذي صوّغ مجيء (أن) تفسيرية، أن الفعل الماضي قبلها في الحالتين يحتاج تفسيرًا، ويحمل معنى القول دون حروفه، وتبعه بالمفسر **(لاَ يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشَرَةٍ)**، **(لاَ يَفِرَّ** مِائَةٌ مِنْ مِائَتَيْنِ) .

رابعًا– الجملة التفسيرية المصدرة بفعل الأمر:

النوع الثالث من أنواع الفعل من حيث الزمن وهو فعل الأمر، وفعل الأمر في أبسط تعريفاته .

أولًا – لغةً: "الأمر مَعْرُوفٌ، نَقِيضُ النَّهْيِ. أَمَرَه بِهِ وأَمَرَهُ...يَأْمُرُه أَمْرًا وإِمارًا فأْتَمَرَ؛ أَي: قَبِلَ أَمْرَه"[3]، ولعلّه يقصد بقوله: نقيض النهي؛ أي: أن الأمر طلب إيقاع الفعل، النهي طلب عدم إيقاعه .

ثانيًا – اصطلاحًا: أشار إليه المبرد بقوله: "واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة، وإنما قيل دعاء وطلب للمعنى لأنك تأمر، مَن كان دونك وتطلب إلى مَن أنت دونه وذلك قولك: لِيغفرَ اللهُ لزيدٍ، وتقول: اللهمَ اغفرْ لي، كما تقول: اضرب عمرًا"[4]. وهو "قول القائل لمن دونه افْعَلْ"[5]، أو هو "طلب فعلٍ غير كفٍّ وصيغته، (افعل، لِتَفْعَل) وهي حقيقة في الإيجاب"[1]، وعليه؛ فإنَّ تعريف بعض البلاغيين كان أقرب لواقع فعل الأمر، إذ قال بعضهم: "صيغةٌ تستدعي الفعل أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 66 .

(2) صحيح البخاري، 63/6 .

(3) لسان العرب، 25/4 – 26، مادة (أمر) .

(4) المقتضب 132/2 .

(5) قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ص:84

(1) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد للطباعة، المملكة العربية السعودية، 1713/5 .

الغير[1]على جهة الاستعلاء"[2]، وهذا التعريف يجمع صيغ الأمر كلها من غير تخصيص لصيغة معينة، "فالأمر إذا هو أسلوب طلبيٌّ يستدعي القيام بشيءٍ ما"[3].

صيغ فعل الأمر مختلفة، ولكن الأصل في الأمر أن يكون سياقًا فعليًا لا يحصل إلا بالفعل، ووضع النحاة لهذا الفعل شرطين الأول: دلالته على الطلب، والآخر أن يقبل (ياء) المخاطبة[4]، وبالرجوع إلى أنواع صيغ الأمر نجد أن سيبويه –يرحمه الله – قد ذكرها وفصلها وافرد لها بابًا مشتركًا مقترنًا مع النهي[5]، وهذه الصيغ هي[6]:

1. فعل الأمر: نحو: اضربِ العدوَ. وهناك صيغ مزيدة كثيرة.

2. المضارع المقترن بـ(لام) الأمر: نحو قوله تعالى: ﴿**لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا**﴾[7].

3. اسم فعل الأمر، نحو: صهْ يا زيدُ وبَله كلام الجُهّال: بمعنى (اسكت) و(دع).

4. المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى**﴾[8] .

5. اسم المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: مهلًا مهلًا.

ورد هذا النوع من الجمل في أحاديث كتاب صحيح البخاري في ثلاثة عشر موضعًا، الجدول الآتي يحدد مواضع انتشار هذا النوع من الجمل في كتاب صحيح البخاري .

---

(1) وردت هكذا في الأصل، وجانب المؤلف فيها الصواب، والحق أن (غير) تعرّف بالإضافة وليس بـ(ال) فتقول:(غيره).

(2) يحيى بن حمزة بن علي العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق القرآن، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 155/3 .

(3) الجملة الفعلية في صحيح البخاري، ص: 208 .

(4) شرح شذور الذهب، ص:16 .

(5) الكتاب، 1/ 137–138 .

(6) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغين، ص:84 .

(7) سورة الطلاق، الآية: 7 .

(8) سورة البقرة، الآية: 83 .

الجدول رقم (4)

الجملة التفسيرية المصدرة بفعل الأمر .

ت	رقم الحديث	الموضع	الباب	الجزء	الصفحة
1	471	وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: «يَا كَعْبُ» قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "قُمْ فَاقْضِهِ"	رفع الصوت في المساجد	1	101
2	664	فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى فَوَجَدَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً، فَخَرَجَ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رِجْلَيْهِ تَخُطَّانِ مِنَ الوَجَعِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنْ مَكَانَكَ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ.	حد المريض أن يشهد الجماعة .	1	134
3	680	حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الِاثْنَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلاَةِ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – سِتْرَ الحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةُ مُصْحَفٍ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتَتِنَ مِنَ الفَرَحِ بِرُؤْيَةِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقِبَيْهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خَارِجٌ إِلَى الصَّلاَةِ «فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنْ أَتِمُّوا صَلاَتَكُمْ وَأَرْخَى	أهل العلم والفضل أحق بالإمامة .	1	136

		السِّتْرَ فَتُوُفِّيَ مِنْ يَوْمِهِ" .			
4	684	فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: (أَنِ امْكُثْ مَكَانَكَ)، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ – **رضي الله عنه** – يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ	من يدخل ليؤم الناس، فجاء الإمام الأول .	1	137
5	688	صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا" .	إنما جعل الإمام ليؤتم به .	1	139
6	712	مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ، فَصَلَّى وَخَرَجَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخُطُّ بِرِجْلَيْهِ الأَرْضَ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، **فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ صَلِّ**، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ – **رضي الله عنه** – وَقَعَدَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ .	من أسمع التكبير تكبير الإمام .	1	144
7	1406	قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الكِتَابِ، فَقُلْتُ: " نَزَلَتْ فِينَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَاكَ، وَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ– **رضي الله عنه** – يَشْكُونِي، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ: أَنِ اقْدَمِ المَدِينَةَ	من أدى زكاته فليس بكنز .	2	107

		فَقَدِمْتُهَا، فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْنِي قَبْلَ ذَلِكَ .			
8	2007	قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: " أَنْ أَذِّنْ فِي النَّاسِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ اليَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ" .	صيام يوم عاشوراء.	3	44
	2049	أَتَى رِجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ المِنْبَرِ، فَقَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى فُلاَنَةَ، امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ: (أَنْ مُرِي غُلاَمَكِ النَّجَّارَ، يَعْمَلْ لِي أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ) .	باب النجار .	3	61
9	2337	عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: "اللَّيْلَةَ أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، وَهُوَ بِالعَقِيقِ، أَنْ صَلِّ فِي هَذَا الوَادِي المُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ " .	من أحيا أرضًا موات.	3	107
10	3621	قَالَ: " بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا، فَأُوحِيَ إِلَيَّ فِي المَنَامِ: أَنِ انْفُخْهُمَا، فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنِ، يَخْرُجَانِ بَعْدِي " فَكَانَ أَحَدُهُمَا العَنْسِيَّ، وَالآخَرُ مُسَيْلِمَةَ الكَذَّابَ، صَاحِبَ اليَمَامَةِ .	علامات النبوة في الاسلام .	4	203
11	4329	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعْدَمَا تَضَمَّخَ بِالطِّيبِ؟ فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى يَعْلَى بِيَدِهِ: أَنْ تَعَالَ، فَجَاءَ يَعْلَى فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ	غزوة الطائف .	5	157

		عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مُحْمَرُّ الوَجْهِ .			
12	7190	فَرَأَى النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خَلْفَهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِيَدِهِ، أَنِ امْضِهْ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ هَكَذَا .	الإمام يأتي قومًا فيصلح بينهم .	9	74
13	3470	فَأَدْرَكَهُ المَوْتُ، فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلاَئِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلاَئِكَةُ العَذَابِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَقَرَّبِي، وَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعَدِي .	حديث الغار .	4	174

الموضع الأول: "نَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: (يَا كَعْبُ) قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، **فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ**، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: (قُمْ فَاقْضِهِ)"[1]، "ويجوز الاعتماد على الإشارة وإقامتها مقام القول؛ لقوله فأشار بيده أن ضع الشطر، (فإن) في الحديث مفسرة لأن في الإشارة معنى القول"[2]، والحق أنَّها كذلك، إذْ إنَّ الإشارة فيها معنى القول دون حروفه، وأن هنا استوفت جميع شروط مجيء(أن) كحرف تفسير مهمل، وتلتها جملة فعلية تصدرها فعل أمر(ضع) جاء مجزومًا، والذي يرجحه الباحث في هذا النمط وما شاكله أن تُعدَّ تفسيرية لا مصدرية، إذ نوافق في ذلك ما ذهب إليه ابو حيان من أن (أَن) المصدرية لا توصل بفعل الأمر وأنّ كل ما سمع من ذلك فـ (أَن) فيه مفسرة، وقد احتج لذلك بدليلين:

الأول: إذا أنهما قدرا بالمصدر فات معنى الأمر لأن المصدر مجرد عن الزمان .

والثاني: أنهما لم يقعا في الكلام فاعلًا أو مفعولًا إذ لا يصح (أعجبني أن قم، ولا كرهت أن قم) كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع [1].

---

(1) صحيح البخاري، 101/1 .

(2) علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط1، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م، 109/6 .

(1) البحر المحيط 1 / 610 ، ومغني اللبيب 1 / 27 .

الموضع الثاني: "عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، أَنَّها قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا)"[1]. ويرى الباحث أن كلمة(أنْ) في قوله(أن اجلسوا) هنا تفسيرية؛ حيث إنَّها فسرت الفعل(فأشار إليهم) ماذا أراد أن يفسر بهذه الإشارة ؟ (أن اجلسوا) فجاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية من حرف التفسير المهملة(أن) وفعل الأمر(اجلسوا) مبني على حذف حرف النون، – والقاعدة: تقول إنَّ فعل الأمر يُبنى على ما يجزم به مضارعه– ومنها (و) الجماعة الفاعل .

الموضع الثالث: "فَصَلَّى وَخَرَجَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخُطُّ بِرِجْلَيْهِ الأَرْضَ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، **فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ صَلِّ**، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ – رضي الله عنه – وَقَعَدَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ"[2].

يرى الباحث أن الجملة(**أَنْ صَلِّ**) جملة تفسيرية جاءت بنيتها التركيبية من الفعل(أشار) وفاعله الضمير المستتر(هو) والجار والمجرور(إليه) وحرف التفسير المهمل(أن) وفعل الأمر المجزوم بحذف علته(صلِّ) وفاعله الضمير المستتر(أنت)، حيث إنَّ الفعل(أشار) جاء في سياق جملة، ويحمل معنى القول دون حروفه، ويحتاج تفسيرًا، فجاءت الجملة(أَنْ صَلِّ) تفسيرًا له.

الموضع الرابع: "قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الكِتَابِ، فَقُلْتُ: " نَزَلَتْ فِينَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَاكَ، وَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ – رضي الله عنها – يَشْكُونِي، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ: أَنِ اقْدَم المَدِينَةَ فَقَدِمْتُهَا، فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْنِي قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَاكَ لِعُثْمَانَ"[3].

"قَوْله: (أَن أقدم)، بِفَتْح الدَّال الْمُهْملَة، وبلفظ الْمُضَارع، وبلفظ الْأَمر"[1]، وقال القسطلاني: "(أن أقدم المدينة) بفتح الدال إما فعل مضارع فهمزته همزة قطع، أو فعل أمر

---

(1) صحيح البخاري، 139/1 .

(2) صحيح البخاري، 143/1 .

(3) المرجع السابق، 107/2 .

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 261/8 .

فتحذف في الوصل"[1]، ويرى الباحث أن الفعل هنا فعل أمر(اقدم) ماضيه(قدم) "(أَقْدَمَ) عَلَى الْأَمْرِ...اقْدِمْ حَيْزُومُ بِالْكَسْرِ وَالصَّوَابُ فَتْحُ الْهَمْزَةِ[2]، "هُوَ أمرٌ بالإقْدام. وَهُوَ التقدُّم ... وَقَدْ تُكْسر هَمْزَةُ: (إِقْدَم)، وَيَكُونُ أَمْرًا بالتقدُّم لَا غَير. وَالصَّحِيحُ الْفَتْحُ، مِنْ أَقْدَم"[3]. ولا أدري لما قالا: أنه قد يكون مضارعًا، إذْ إنَّ السياق هنا سياق أمر، ولو كان مضارعًا لأُسند إلى ضمير المتكلم، وهذا ما يوجب كسر عينه، ولكن عندما جاءت عينه مفتوحة كان أمرًا . و(أن) هنا حرف مهمل؛ أي: إنَّها تفسيرية والفعل الذي بعدها مجزوم بالسكون . فجاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية، مفسرة لفعل الكتابة الذي يحمل معنى القول دون حروفه .

الموضع الخامس: "أَتَى رِجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ المِنْبَرِ، فَقَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى فُلاَنَةَ، امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ: (أَنْ مُرِي غُلاَمَكِ النَّجَّارَ، يَعْمَلْ لِي أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ)"[4] .

قوله: "(أن مري) أن تفسيرية"[5]. "وأن مفسرة بمنزلة؛ أي: كـ هي"[6] في قوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾[7] . ويرى الباحث أن(أن) هنا تفسيرية؛ لأنَّها فسرت الفعل (بعث) الذي يحمل معنى القول دون حروفه، وتلتها جملة مصدرة بفعل الأمر(مُري) . "(يعمل لي أعوادًا) أي: منبرًا مركبًا منها (أجلس عليهنّ)؛ أي: الأعواد، وأجلس بالرفع لأن الجملة صفة لأعواد ويعمل بالجزم جواب الأمر"[8]

الموضع السادس: "أَمَرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: " أَنْ أَذِّنْ فِي النَّاسِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ اليَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ "[1].

---

(1) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، 12/3 .

(2) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1986م، 219/1 .

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر، 26/4 .

(4) صحيح البخاري، 61/3 .

(5) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العيني، شرح سنن أبي داود، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م، 415/4 .

(6) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 442/1 .

(7) سورة المؤمنون، الآية: 27 .

(8) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 442/1 .

(1) صحيح البخاري، 44/3 .

"**أمر رسول الله** – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رجلًا: **(أن أذن)**: أن مفسرة لما في أمر من معنى القول"[1]، ويرى الباحث أن (أن) هنا تفسيرية، حيث جاءت مسبوقة بجملة فيها فعل(أمر) يحمل معنى القول دون حروفه، وأُتبعت بجملة صدرها فعل أمر(أذن) مجزومًا بالسكون، ولم تسبق بجار، ولا يمكن تأويلها بـ(أن) لتكون مصدرية .

الموضع السابع: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا، فَأُوحِيَ إِلَيَّ فِي المَنَامِ: أَنِ انْفُخْهُمَا، فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنِ، يَخْرُجَانِ بَعْدِي "[2]. "ويجوز أن تكون مفسرة لأن أوحي متضمن معنى القول، وأن تكون ناصبة والجار محذوف (فنفختهما فطارا) في ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفخ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة قاله بعضهم"[3] . ويرى الباحث أن (أن) في قوله – صلى الله علي وسلم –: (أَنِ انْفُخْهُمَا) مفسرة لما في الإيحاء من معنى القول، قال ابن فارس: " الوحي: الكتاب والرسالة وكل ما ألقيته إلى غيرك حتى عَلِمه فهو وحي "[4]، وهذا الفعل يحتاج تفسيرًا، فجاءت(أن) والجملة بعدها المصدرة بفعل أمر(انْفُخْهُمَا) تفسيرًا له، إذ تضمنت أن هنا جميع شروط مجيء أن كحرف تفسير .

الموضع الثامن: "فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى يَعْلَى بِيَدِهِ: أَنْ تَعَالَ، فَجَاءَ يَعْلَى فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مُحْمَرُّ الوَجْهِ، يَغِطُّ كَذَلِكَ سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: "أَيْنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ العُمْرَةِ آنِفًا" فَالْتُمِسَ الرَّجُلُ فَأُتِيَ بِهِ"[5].

"فَأَشَارَ إِلَى عمر؛ أَي: لعلمه بِأَنِّي أَتَمَنَّى رُؤْيَته فِي تِلْكَ الْحَال (أَن تعال) أَن تفسيرية وتعال بِفَتْح اللَّام"[1]، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه السندي أقرب إلى الصواب، حيث إنَّ(أن) هنا استوفت جميع شروط مجيئها كـ حرف تفسير، ألا ترى أن(أَشَارَ عُمَر)جملة فيها الفعل(أَشَارَ) الذي يحمل معنى القول دون حروفه، والذي يحتاج بدوره إلى تفسير عن مضمونه، و(أن) جاءت

---

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، 319/2 . ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، 354/2.

(2) صحيح البخاري، 203/4 .

(3) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 66/6 .

(4) مقاييس اللغة 6 / 93 (مادة وحى) .

(5) صحيح البخاري، 157/5 .

(1)محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي، حاشية السندي على سنن النسائي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 140/5 .

مفتوحة الهمزة ساكنة النون، ولم تسبق بجار أو حرف واو، وجاءت بعدها جملة مصدر بفعل أمر (**تعال**)[1]المجزوم بحذف حرف العلة .

الموضع التاسع: " **فَأَوْمَأَ** إِلَيْهِ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِيَدِهِ، **أَنِ امْضِهْ**، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَلَبِثَ أَبُو بَكْرٍ هُنَيَّةً يَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[2].

"(فأومأ إليه النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –) زاد أبو ذر بيده؛ أي: أشار إليه بها (أن امضه) أمر بالمضي، والهاء للسكت؛ أي: امضِ في صلاتك (وأومأ بيده هكذا) أي: أشار إليه بالمكث في مكانه (ولبث أبو بكر) في مكانه (هنية) بضم الهاء، وفتح النون والتحتية المشددة زمانًا يسيرًا"[3]، "أومأ: الإيماء: الإشارة بيدك، أو برأسِكَ كإيماء المريض برأسه للرُّكُوع والسُّجُود. وقد يقول العرب: أَوْمَأَ برأسِهِ، أي: قال: لا؟[4] قال ذو الرّمّة (من الطويل):

صِيَامًا تَذُبُ البَقَ عَنْ نُخَراتِهَا بنَهْزٍ كإيماءِ الرُءوسِ الموانع[5]

ويرى الباحث أن (أن) في هذا الموضع تفسيرية(أن امضه)، حيث إنَّها فسرت الفعل(أومأ) الحامل لمعنى القول دون حروفه، وصوّغ مجيئها كذلك؛ أي: تفسيرية أنَّها جاءت متبوعة بجملة فيها معنى القول دون حروفه . ولعلَّ إيماء النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – هنا يعود إلى أحد اثنين (أ) – أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كان مريضًا ولم يستطع الكلام، (ب) – أن المصلي لا يجوز مقاطعته بالكلام، لذلك أشار النبي لهم إشارة، وربما لكليهما معًا .

الموضع العاشر: " عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ، فَأَتَى رَاهِبًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ: هَلْ مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لاَ، فَقَتَلَهُ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: ائْتِ قَرْيَةَ كَذَا وَكَذَا، فَأَدْرَكَهُ المَوْتُ، فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا،

---

(1) قول الناس (تعال) بمعنى أقبل إنما هو تفاعل من العلو؛ أي: ارتفع، ثم كثر استعماله حتى جعلوه بمنزلة أقبل . أبو سليمان حمد بن أحمد بن إبراهيم الخطابي، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، 1983، 255/2. في اللسان، "لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الأَمر" . لسان العرب، 90/15 . و "تعال، بفتح اللام: أمر؛ أي: جئ، وأصله أن يقوله من في المكان المرتفع لمن في المكان المستوطي، ثم كثر حتى استوى استعماله في الأمكنة، عالية كانت أو سافله، فيكون من الخاص الذي جعل عاما" . الكليات، 316/1 .

(2) صحيح البخاري، 74/9 .

(3) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 253/10 .

(4) العين، 432/8 .

(5) ديوان ذي الرمة، ط1، شرح أحم حسين بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995م، ص: 167.

فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلاَئِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلاَئِكَةُ العَذَابِ، **فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَقَرَّبِي، وَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعَدِي**، وَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَهُمَا، فَوُجِدَ إِلَى هَذِهِ أَقْرَبَ بِشِبْرٍ، فَغُفِرَ لَهُ "[1] .

"(أن تقربي): بفتح التاء، ويحتمل أن تكون مفسرة لما في الوحي من معنى القول؛ أي: تقربي إلى الميت (وإلى هذه) أي: القرية التي هاجر منها"[2]. والذي يراه الباحث أن (أن) في الموضعين تفسيرية؛ لأنَّها سبقت بجملة متضمنة الفعل(أوحى) هذا الفعل فيه معنى القول دون حروفه، وجاء بعدها فعل أمر، وأصح الأقوال أن(أن) المصدرية لا تدخل على هذا النوع من الأفعال، وإن دخلت تحتاج إلى تقدير، والمذكور أولى من المحذوف ضِف أن الفعل (أوحى)بمعنى أمر؛ أي: قال لكليهما وهذا الفعل يحتاج إلى تفسير، وأن هنا استوفت جميع شروط مجيء أن كـ حرف تفسير، فجاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية من (أن) مفتوحة الهمزة ساكنة النون، ولم تسبق بحرف واو أو جر، وسبقتها جملة فيها فعل يحمل معنى القول دون حروفه، وتلتها جملة فعلها أمر، وفعل الأمر (تقربي) المبني على حذف حرف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وفاعله الضمير المستتر وجوبًا، وما صح على الموضع الأول يطبق على الموضع الثاني .

الجملة التفسيرية الاسمية

وردت الجملة الاسمية تفسيرية في أحاديث كتاب صحيح البخاري بشكل قليل جدًا، حيث إنَّها لم ترد إلّا في موضع واحد، كما هو مبين في الجدول ذي الرقم **(5)**

(1) صحيح البخاري، 174/4 .

(2) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، 239/6 .

الجدول رقم (5)

الجملة التفسيرية الأسمية.

ت	رقم الحديث	الموضع	الباب	الجزء	الصفحة
1	683	فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ: "**أَنْ كَمَا أَنْتَ**"، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ .	كيف كان بدأ الوحي.	1	137

تحليل الموضع السابق: "عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ)، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ، قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي نَفْسِهِ خِفَّةً، فَخَرَجَ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يَؤُمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، **فَأَشَارَ إِلَيْهِ: (أَنْ كَمَا أَنْتَ)**، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاَةِ أَبِي بَكْرٍ"[1].

يرى الباحث أن(أَنْ) –هنا– تفسيرية حيث إنَّها فسرت الفعل(أشار إليه) الذي يحمل معنى القول دون حروفه، ويحتاج تفسيرًا وجاءت الجملة المفسِّرة جملة اسمية مكونة من (مَا) مَوْصُولَةٌ وَ(أَنْتَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: (عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ) وَ(الْكَافُ التَّشْبِيهِ) أَيْ: كُنْ مُشَابِهًا لِمَا أَنْتَ عَلَيْهِ؛ أَيْ: يَكُونُ حَالُكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُشَابِهًا لِحَالِكَ فِي الْمَاضِي .

القول في (كما):

قال صاحب رصف المباني: "اعلم أن **(كما)** تكون تارة مركبةً من كاف التشبيه الجارة و**(ما)** الموصولة وهي التي بمعنى الذي كقولك: (ضربت حمارًا كما ضربتما)؛ أي: كالحمار الذي ضربتما، وما المصدرية، وهي التي ما بعدها معها في تقدير المصدر، كقولك: ضربتُ كما ضربت، المعنى: كضربك"[1]. وقال صاحب الجنى الداني: "اعلم أن كما، عند التحقيق، كلمتان. وهما: كاف التشبيه أو التعليل، وما. ثم إن ما المتصلة بالكاف قد تكون اسمًا، وقد تكون

(1) صحيح البخاري، 137/1 .

(1) رصف المباني، ص: 213 .

حرفًا...فإذا كانت اسمًا فلها قسمان: الأول: أن تكون موصولة. والثاني: أن تكون نكرة موصوفة. كقولك: الذي عندي كما عندك، أي. كالذي عندك، أو كشيء. عندك. فهذا المثال يحتمل الوجهين، وإذا كانت حرفًا فلها ثلاثة أقسام: مصدرية، وكافة، وزائدة ملغاة"[1].

وذهب علماؤنا في تفصيل أعاريب **(كما)** إلى أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: "أن **(ما)** موصولة و**(أنت)** مبتدأ حذف خبره"[2]، "والكاف للتعليل"[3]، قال تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ**﴾[4]؛ أَي: لهدايتهِ إيّاكم، "ونفاه الأكثرون"[5]، انظر في تفصيل الاتجاه الثاني .

الاتجاه الثاني: "أن الكاف للتشبيه و(ما) زائدة، والأصل: كن كأنت؛ أي: كن مماثلًا الآن لنفسك قبل . ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه، في حالين مختلفين. وعلى هذا فـ(أنت) في موضع جر بالكاف"[6]. أو على حد قول ابن هشام: "أنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرور كما في قولهم ما أنا كأنت والمعنى كن فيما يستقبل مماثلًا لنفسك فيما مضى"[7]، كقول الشاعر الهمداني، (من الطويل):

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[8]

الشاهد: كَمَا النَّاسِ

وجه الاستشهاد: مجيء **(ما)** زائدة فلم تمنع جر الاسم**(الناس)** بالكاف .

"(كَمَا أَنْتَ)، (فأَنْتَ) مبتدأ والخبر محذوف فلا مصدر ههنا، لأنه لا فعل ثم، فكذلك هي مع (الكاف) إذ كان ثم الفعل...فهذا بيّنٌ لا خفاء به وليست مصدرية لما تقدم من إبطال ذلك،

---

(1) الجنى لداني في حروف المعاني، ص:480 .

(2) مغني اللبيب، 1/ 221 .

(3) جامع الدروس العربية، 181/3 .

(4) سورة البقرة، الآية: 198 .

(5) همع الهوامع، 195/4 .

(6) الجنى الداني في حروف المعاني ص: 85 .

(7) مغني اللبيب، 221/1 .

(8) شريف راغب علاونة، عمرو بن براقة الهمداني سيرته وشعره، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005م، ص:70

ولكنها كافة؛ لبعد عن الخفض، مهيئة لوقوع الجمل بعدها"[1]. يقول الشاعر مرار الأسدي، (من الكامل):

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بعدما[2] أَفْنانُ رأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ؟[3].

"فليس ها هنا فعل فيكون معها مصدرًا، كما لم يكن ذلك في قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: (كَمَا أَنْتَ)"[4]. وتبعه في ذلك السيوطي[5]. وقال سيبويه:"جعل بعد مع ما بمنزلة حرفٍ واحد، وابتدأ ما بعده[6]. وقال ابن السراج معلقًا على ذلك: " فجميع هذه لا موضع لها من الإعراب، وقد جاءت حروفٌ خافضةٌ، وذكروا أنَّها زوائد إلا أنَّها تدخل لمعانٍ"[7]. وخالفه ابن هشام بقوله: "قيل ما مصدرية وهو الظاهر لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة ولأنَّها لو لم تكن مضافة لنوّنت"[8] .

الاتجاه الثالث: "أن تكون ما كافة للكاف عن العمل، وأنت مبتدأ، وخبره محذوف؛أي: كما أنت عليه، أو كائن"[9]. قال الشاعر زياد الأعجم، (من الوافر):

وَأَعلَم أَنَّني وَأَبا حُمَيدٍ كَما النَّشوانُ[10] وَالرَّجلُ الحَليم[11]

الشاهد: **(كما النشوان)**، وجه الاستشهاد: دخول ما الكافة على (الكاف الجارة) فكفتها عن عمل الجر.

"وإنما يصح الاستدلال بهما إذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية"[1] .

---

(1)نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ص:145 .

(2) الشاهد: بعدما. شرح الشاهد: دخول ما على(بعد) فكفتها عمّا كانت تقتضيه .

(3) بلا نسب في الكتاب، 139/2. والمقتضب، 54/2 . وابن السراج الأصول، 234/1 . ومغني اللبيب، 409/1 . وهمع الهوامع، 195/2 . وأثبتا محققا كتاب نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، نسبه للمرار الأسدي .

(4) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ص:145.

(5) همع الهوامع 193/3–194.

(6) الكتاب، 139/2 .

(7) الأصول في النحو، 258/2 .

(8) مغني اللبيب، 345/1 .

(9) الجنى الداني في حروف المعاني، ص:85 .

(10) السكران: وأراد به لازمه وهو الذي يعيب كثيرًا. ويقول ما لا يحتمل. بدليل ذكر الحليم في مقابلته.

(11) ديوان زياد الأعجم، جمع وتحقيق: يوسف حسين بكار، دار الميسرة، 1983، ص:97 .

(1) مغني اللبيب، 194/1 .

الاتجاه الرابع: أن تكون ما موصولة، وأنت خبر مبتدأ محذوف؛ أي: كالذي هو أنت[1]، ونحو قوله تعالى:﴿**قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾[2] أي: كالذي هو لهم آلهة[3] .

الاتجاه الخامس: "أن **(ما)** كافة أيضًا و**(أنت)** فاعل، والأصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير وهذا بعيد بل الظاهر أن ما على هذا التقدير مصدرية"[4]

وفي شرح صحيح البخاري ذهب العيني[5]، والقسطلاني[6] إلى ذكر الأوجه الأربعة دون ترجيح أيّ منهم .

فعلى **الأول: (أَن: كَمَا أَنْت)** كلمة: مَا، مَوْصُولَة. وَأَنت، مُبْتَدأ وَخَبره مَحْذُوف؛ أَي: كَمَا أَنْت عَلَيْهِ أَو فِيهِ[7] .

وعلى **الثاني:** أَن **(مَا)**، زَائِدَة ملغاة، وَالْكَاف جَارة، وَأَنت ضمير مَرْفُوع أنيب عَن الْمَجْرُور كَمَا فِي قَوْلهم: مَا أَنا كَأَنْت، وَالْمعْنَى: كن فِيمَا تسْتَقْبل مماثلًا لنَفسك فِيمَا مضى

وعلى **الثالث:** أَن، مَا، كَافَّة، وَأَنت مُبْتَدأ حذف خَبره؛ أَي: عَلَيْهِ أَو كَائِن .

وعلى **الرابع:** أَنَّها مَوْصُولَة و: أَنْت، خبر حذف مبتدؤه؛ أَي: كَالَّذي هُوَ أَنْت .

وعلى **الخامس:** ما كافة، والكاف زائدة؛ أي: الزم الذي أنت عليه، وهو الإمامة .

ونقل السيوطي في حاشيته على سنن النسائي، قول الأندلسي[8] في شرح المفصل "كَمَا أَنْتَ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي وَالْكَافُ حَرْفٌ وَبَعْضُ الصِّلَةِ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: كَالَّذِي

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني، ص:85 .

(2) سورة الأعراف، الآية: 138 .

(3) البرهان في علوم القرآن، ص: 669 .

(4) مغني اللبيب، 235/1 .

(5) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 303/5

(6) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، 45/2

(7) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 303/5 .

(8) القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الشيخ علم الدين أبو محمد اللورقي، ولد سنة خمس وسبعين وخمسمائة، وتوفي سنة إحدى وستين وستمائة . انظر ترجمته في كتاب، محمد بن محمد بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ط1، تحقيق: برجيتراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006م، 16/2 .

هُوَ أَنْتَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا؛ أَيْ: كَالَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ كَافُهُ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيْ: كَمَا أَنْتَ كَائِنٌ"[1] .

ويرى الباحث أن القول الأول: هو أقرب ما تميل إليه النفس، (مَا) مَوْصُولَةٌ وَ(أَنْتَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ (عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ) وَ(الْكَافُ) لِلتَّشْبِيهِ، والتقدير؛ أَيْ: كُنْ مُشَابِهًا لِمَا أَنْتَ عَلَيْهِ؛ أَيْ: يَكُونُ حَالُكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُشَابِهًا لِحَالِكَ فِي الْمَاضِي .

الجملة التفسيرية الندائية.

وتدخل أن التفسيرية على الجملة الاسمية الندائية، نحو قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾[2]، أُتبعت (أن) التفسيرية في هذا بجملة اسمية حيث صدرت بحرف النداء يا، وجاء قبلها فعل فيه معنى القول دون حروفه ﴿**نُودِيَ**﴾ وهنا لا تكفي جملة النداء وحدها لتكون تفسيرية إذ لا يتحقق بها وحدها المعنى المراد، ولا يُحقق المعنى إلا الجملة الاسمية وما جاء بعدها، ﴿**يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ والحق أن هذا النمط من الجمل لم يرد في كتاب صحيح البخاري، وإنما سقته لك هذا بشاهد قراني، حتى أبيّن لك أن هذا النمط من الجمل له وجود، وإن لم يرد في صحيح البخاري .

(1) حاشية السيوطي على سنن النسائي 337/6 .

(2) سورة القصص: الآية 30 .

المطلب الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أيّ) .

(أي) تكون تفسيرًا"[1] للألفاظ و الجمل و النصوص، نحو جاءني زيدٌ؛ أي: أبو فلان، لا ريب في الكتاب؛ أي: القرآن . وتأتي مفسرة للجملة، فاضت روحه؛ أي: تُوفي، بحلق عينيه؛ أي: مات، و"لصريح القول، نحو: (قال زَيْدٌ قَوْلًا؛ أي: اضرب عمرًا)، ومضمنة، نحو: (كتبت إليه أي: قم)، ولغيرها، نحو: (رأيت رجلًا؛ أي: تميميًا)، وللجملة وللمفرد[2] "وسُمِّي حرف تفسير، وحرف تعبير، لأنه تفسير لما قبله وعبارة منه ... وأي يفسر بها للإيضاح والبيان، و (أعني) لدفع السؤال وإزالة الإبهام، وقيل: (أي) تفسير إلى المذكور، و (أعني) تفسير إلى المفهوم، و(أي) تفسير كل مبهم من المفرد، نحو: (جاءني زيد؛ أي: أبو عبد الله)"[3] .

وردت الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أي) في أحاديث كتاب صحيح البخاري بشكل قليل جدًا، حيث إنَّها لم ترد إلّا في أربعة مواضع، كما هو مبين في الجدول رقم (6) والجدول رقم (7) .

جدول رقم (6)

أي المفسرة لصريح اللفظ .

ت	رقم الحديث	الموضع	الباب	الجزء	الصفحة
1	5079	(فَهَلَّا جَارِيَةً تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ) قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: أَمْهِلُوا، حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا – أَيْ عِشَاءً – لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ المُغِيبَةُ .	تزويج الثيبات .	7	5

(1) ارتشاف الضرب، 1693/4 .

(2) المرجع السابق، نفسه .

(3) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998م، ص:222 .

2	5765	فَقَالَ:"هَذِهِ البِئْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ" قَالَ: فَاسْتُخْرِجَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَفَلاَ؟ - أَيْ تَنَشَّرْتَ - فَقَالَ:"أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا" .	هل يستخرج السحر ؟	7	137

الموضع الأول: "عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَفَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ غَزْوَةٍ، فَتَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَنَخَسَ بَعِيرِي بِعَنَزَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَانْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجْوَدِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ الإِبِلِ، فَإِذَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: (مَا يُعْجِلُكَ) قُلْتُ: كُنْتُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِعُرُسٍ، قَالَ: (أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟)، قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: (فَهَلَّا جَارِيَةً تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ)، قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، قَالَ: (أَمْهِلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - **أَيْ عِشَاءً** - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَحِدَّ المُغِيبَةُ)[1]

يرى الباحث أن(أي) هنا جاءت حرف تفسير مهمل لا محل له من الإعراب، والاسم بعده جاء بدلًا ممّا قبله منصوبًا، فدلت على جزء منها أو قطعٍ منه، فجاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية من حرف التفسير المهمل، واللفظ(عشاءً) لا محل لها من الإعراب، وقد فسرت اللفظ السابق لـ(أي) .

الموضع الثاني: "قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفٌ لِيَهُودَ كَانَ مُنَافِقًا - قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ، قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةِ ذَكَرٍ، تَحْتَ رَاعُوفَةٍ فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ) قَالَتْ: فَأَتَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - البِئْرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ، فَقَالَ: (هَذِهِ البِئْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ) قَالَ: فَاسْتُخْرِجَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَفَلاَ؟ أَيْ: تَنَشَّرْتَ[2] فَقَالَ: (أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا)"[3] . قال

---

(1) صحيح البخاري، 5/7 .

(2) هذا القول(أَيْ: تَنَشَّرْتَ) لسُفْيَان بْن عُيَيْنَة ابن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم ، أخي الضحاك بن مزاحم الإمام الكبير حافظ العصر ، شيخ الإسلام . مولده: بالكوفة في سنة سبع ومائة . سير أعلام النبلاء، 455/8 .

(3) صحيح البخاري، 137/7 .

الكرماني:" قوله (أفلا تنشرت) وفي بعضها أفلا؛ أي: تنشرت بزيادة؛ أي: التفسير"[1] وقال العيني:" قَوْله: (أَي تنشرت) تَفْسِير لقَوْله: (أَفلا) فَكَانَ سُفْيَان عين الَّذِي أَرَادَت بقولِهَا: أَفلا، فَلم يستحضر اللَّفْظ فَذكره بِالْمَعْنَى"[2]، ويرى الباحث أن (أي) هنا تفسيرية لا محل لها من الإعراب، جاءت بعدها جملة فعلية من الفعل(تنشرت) المتصل بتاء التأنيث، والفاعل(هي) الضمير المستتر، وجاءت الجملة(أَيْ تَنَشَّرْتَ) تفسيرًا للفظ(أفلا) لا محل لها من الإعراب .

جدول رقم (7)

أي المفسرة لمضمون الجملة .

ت	رقم الحديث	الموضع	الباب	الجزء	الصفحة
1	86	عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا؛ **أَيْ: نَعَمْ** .	ما أجاب الفتية بإشارة اليد والرأس .	1	28
2	2418	فَنَادَى: يَا كَعْبُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ؛ أَيِ: الشَّطْرَ – قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "قُمْ فَاقْضِهِ" .	باب كلام الخصوم بعضهم في بعض .	3	122

الموضع الأول: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبٍ، أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي المَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، الكوكب الداري بشرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 41/21 .

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 284/21 .

– وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، فَنَادَى: (يَا كَعْبُ) قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا) **وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ: أَيِ الشَّطْرَ**، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (قُمْ فَاقْضِهِ)"[1] .

"قَوْله: (أَي: الشّطْر) تَفْسِير لقَوْله: هَذَا؛ أَي: ضع عَنهُ الشّطْر؛ أَي: النّصْف"[2]. (إليه أي الشطر) أي ضع عنه النصف...وهو تفسير بالمقصود الذي أومأ إليه"[3] – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

وأومأ إليه؛ أي: الشطر "أي وأشار إليه إشارة تفسيرها ومعناها تنازل عن نصف الدين، وخذ منه النصف"[4] . وقد مرَّ هذا الحديث برواية أخرى في المطلب السابق[5]، برواية أخرى حيث وردت حرف التفسير **(أن)** وفعل الأمر . ويرى الباحث أن**(أي)** وقعت في هذا الموضع تفسيرية، ففسرت مضمون الإشارة**(أومأ إليه)** فقامت الإشارة مقام الإفصاح باللسان إذا فهم المراد بها. وفيه: الملازمة في الاقتضاء .

الموضع الثاني: "عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: آيَةٌ؟ **فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا**[6]**؛ أَيْ: نَعَمْ**، فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الغَشْيُ"[7] . قَوْله: **(عَائِشَة)** مفعول لـ**(أتيت)** الفعل والفاعل، منع من الصرف للعلمية والتأنيث**(وَهِي تصلي)** جملَة إسمية وَقعت حَالا صاحبتها عَائِشَة**(فَقلت)** فعل وفاعل**(مَا شَأْن النَّاس)** ؟ جملَة اسمية، مقول القَوْل**(فَأَشَارَتْ)** عطف على قَوْله:**(فَقلت)**، **(فَإِذا)** للمفاجأة و: النَّاس، مُبْتَدأ وقيام خَبره. قَوْله: **(فَقَالَت)** فعل، والتاء تأنيث، والضمير فاعل **(سُبْحَانَ الله)** مفعول مُطلق وجب إِضْمَار فعله، وتقديره: يسبح الله سُبْحَانَ؛ أَي: تسبيحًا، **(آيَة)** همزتها المحذوف للاستفهام، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي آية **(فَأَشَارَتْ)** عطف على: قلت. **(أَي**

---

(1) صحيح البخاري، 122/3 .

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 337/4 .

(3) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، 447/1 .

(4) حمزة بن محمد قاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، مكتبة دار البيان، دمشق، سوريا، 1990م، 31/2 .

(5) البحث ذاته ص: 98 .

(6) يعني أشارت برأسها أن نعم، وهذا استعمال معروف في اللغة قال بيده يعني أشار بيده، قال برأسه يعني أشار برأسه، وقد مر غير موضع في البحث، 83، 92، 98، 99 .

(7) صحيح البخاري، 28/1

نعم) تَفْسِير لقَوْله: **(أشارت)** **(حَتَّى تَجَلَّانِي)** حَتَّى، حرف غاية بمعنى: إِلَى أَن تَجَلَّانِي. و**(تَجَلَّانِي)**، فعل ومفعول، و**(الغشي)** فاعل تجلاني .

ويرى الباحث أن جملة **(أَيْ نَعَمْ)** جاءت تفسيرًا لمضمون الإشارة؛أي: إشارة مفهمة يستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت **(نعم)** والجملة **(أَيْ نَعَمْ)** لا محل لها من الإعراب .

الفصل الثالث: الأهمية الدلالية للجملة التفسيرية .

المبحث الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .

المبحث الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير .

المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) .

المطلب الأول – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أيْ).

الدلالة لغة:

﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾[1]، فجملة **﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى﴾**، بمعنى أرشدكم .

دلَّ في مقاييس اللغة: "الدال واللام أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلمها، والآخَر: اضطرابٌ في الشيء. فالأوَّل قولهم: دلَلْتُ فلانًا على الطريق. والدليل: الأمارة في الشيء. وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة" [2].

وفي اللسان: "ودَلَّه على الشيء يَدُلُّه دَلًا ودَلالةً فانْدَلَّ: سدَّده إليه،... والدَّلِيل: ما يُسْتَدَلُّ به، والدَّلِيل: الدَّالُّ، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة والفتح أَعلى، والدَّلِيل والدِّلِّيلي: الذي يَدُلُّك..."[3].

وكلمة (دلالة) مثلثة الفاء(د)، أو أنَّها مفتوحة أو مكسورة الفاء؛ فهي من المثنيات[4].

الدلالة اصطلاحًا:

ذكر التهانوي(ت 1158 هـ) أن الدلالة في مصطلح أهل الميزان (المنطق) والأصول والعربية والمناظرة هي أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر[5] .

وأما الدلالة اصطلاحًا: "الدلالة كما عرفها الشريف الجرجانى (ت 816 هـ)[6]: "هي كون الشيء بحالة، يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"، "وهذا معنى عام لكل رمز إذا عُلِمَ، كان دالًا على شيء آخر ثم ينتقل بالدلالة من هذا المعنى العام، إلى معنى خاص بالألفاظ باعتبارها من الرموز الدالة" [7].

---

(1) سورة القصص، الآية: 12 .

(2) مقاييس اللغة، (مادة دل) 259/2 .

(3) لسان العرب، (مادة دلل) 248/11-249 .

(4) انظر: ابن السيد البطليوسي، المثلث، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة، الجمهورية العراقية، 1981م، 4/2 .

(5) محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، 787/1 .

(6) علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ص:91

(7) فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م، ص:11 .

أما عن الُمْحدَثِين، فقد عرفها أحمد مختار عمر(ت 1423 هـ)، بإنَّها "العلم الذي يدرس المعنى، أو دراسة المعنى، أو "ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو "ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرًا على حمل المعنى" [1] .

الدلالة النحوية:

"وهي الدلالة المَحَصَّلَة من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة، أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي"[2].

علاقة النحو بالدلالة:

"إن علاقة النحو بالدلالة قديمة قدم النحو نفسه، وقد ارتبط كل واحد منهما بالآخر بأقوى الأسباب .ومن ثم كان النحو كله دلالة سواء أكان علامات إعرابية أم أساليب كلامية أم حروفا وأدوات نحوية أم قرائن وسياقات"[3] .

"وقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتمًا بالمعنى، يعتدّ به، وبأثره في التقعيد، يمدّ الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة والسلامة، ويحدد عناصر معناها، ويكشف تركيبها، لأنَّ الجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي"[4].

فالجملة في نظامها التركيبي إما أن تكون جملة فعلية، أو جملة اسمية، فتتغير دلالة الجملة بحسب نوعها، فالجملة الفعلية تدل على الاستمرارية والتجديد، والاسمية تدل على الثبات.

كل الدراسات اللغوية، قديمًا وحديثًا، وبجميع أشكالها جاءت لخدمة النص، من خلال ابتكار طرق تكشف عن معانيه وتجلياته وتساعد في فهمه، بالإضافة إلى أن مستويات التحليل اللغوي كاملة، سواءً أكانت صوتية، أم صرفية، أم تركيبية(نحوية) كلها تخدم النص وبالتحديد المستوى الدلالي للنص، إذ لا يمكن أن يكون لكلامنا أيُّ قيمة دون أن يعطي دلالات معينة، يستطيع من خلالها المرسل أن يوصل رسالته للمتلقي، بالمعنى الذي يريده المرسل، فيضيف كلامًا ويحذف آخر وصولًا للمعنى المراد، وممّا يضيفه المتكلم على كلامه ليوصل رسالته

---

(1) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، عالم الكتاب، القاهرة، ص:11 .

(2) علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، ص:43 .

(3) محمد عامر معين، الدلالة ونظرية النحو العربي، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997م، ص:7 .

(4) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2002م، ص: 19 .

بالشكل اللائق، الجملة التفسيرية حيث إنَّها تأتي بعد كلام مبهم، يرى قائله أنه يحتاج توضيحًا فيرسل جملة من إنشائه، وهذا الفرق الجوهري بين الجملة المفسرة والتفسير، إذ الأولى من إنشاء المتكلم تعمل على توضيح وبيان مقصده، والثانية ما يضيفه شخص آخر على النص الأصلي، وعادة ما تكون الإضافة بقدر فهم القارئ للنص، فكل مُفَسِّرٍ للنص يأخذ من النص بقدر علمه وثقافته، وغالبًا ما يكون النص أكبر من قارئه، وقطعًا النص القرآني وبلا شكّ أكبر من أن يفسره مفسر، بينما الجملة المفسرة يضع قائلها حدًا للتأويل والتخمين، ألا ترى أنك حين تقول لأحدهم: **(إني لمُؤيّدُك)** وتقف عليها، لا يصله المعنى الذي تريده، فلا يفهم أي نوع من التأييد أردت، وربما يتوهم أنك قصدت تأييده سواءً أكان محقًا أم مخطئًا، وهذا بخلاف قولك له: **(إني لمُؤيّدُك؛ أي: إني أُناصر مذهبك وأدين بدينك)** فإيراد الجملة التفسيرية بعد الجملة **(إني لمُؤيّدُك)**، قيّدَ التأييد من العام إلى المذهب أو الديانة، إذ إنَّ تأييد الإنسان للإنسان لا يكون مطلقًا، إلا إذا كان يُوحى له وحيٌ من السماء كالأنبياء، والرسل .

وكذلك قولك: **(هذا كتاب غزيز الفوائد يعلمك ويمتعك ويسليك)** فلو اكتفيت بقولك **(هذا كتاب غزيز الفوائد)** ومعظم الكتب هكذا، أنت تريد إيصال شيئًا ما للسامع حتى يروقه الكتاب ويقتنيه أو يقرأه، فتضيف لكلامك جملة **(يعلمك ويمتعك ويسليك)** فتفسر الفوائد من قولك: **(غزيز الفوائد)** بالتعليم والمتعة والتسلية، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ* أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾[1] أراد المولى –عز وجل– أن يذكّرنا ببعض ما أمدنا به ونعلمه، ﴿**أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾ وهنا تذكير ببعض النعم، والذكر للتذكير لا للحصر، بدليل قوله: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُون**﴾ أشياء نتعامل معها يوميًا، فالخالق –جل ثناؤه– أطلق اللفظ ﴿**بِمَا تَعْلَمُونَ**﴾ ثم فسره وقيده ﴿**أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾ ويجوز أن تكون بدلًا من سابقتها، ولكن كونها تفسيرية هي أقرب إلى الصواب، والله أعلم .

في هذا الفصل سأحلل الجمل التفسيرية التي تم رصدها في أحاديث كتاب صحيح البخاري دلاليًا، لأخرج بأهم المعاني التي ترد عليها الجملة التفسيرية .

(1) سورة الشعراء، الآيات، 132–133–134.

المبحث الأول – الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير ودلالتها .

الموضع الأول: "الحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ" . جاء هذا الموضع في الحديث المطول الذي أورده البخاري في صحيحه على لسان أبي سفيان في حواره المطوّل مع هرقل ملك الروم، " ... قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: **الحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ*، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ**"[1]، سِجَالٌ "مَعْنَاهُ إنا نُدَالُ عَلَيْهِ مَرَّة ويُدَالُ عَلَيْنَا أُخرى" [2]، أو كما قال ابن فارس: "الْحَرْبُ سِجَالٌ؛ أَيْ مُبَارَاةٌ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا" [3]، أو قل هي "نُوَب، نوبة لنا، ونوبة له " ينال منا "؛ أي مرة ينتصر علينا ومرة ننتصرُ عليه"[4]، والسجال هنا بمعنى المداولة، يوم لك ويمكن عليك، ومنها قوله تعالى: ﴿**إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ**﴾[5] . وبالرجوع إلى زمن قول أبي سفيان لهذا الكلام، نجد في كلام أبي سفيان دسيسة، كما قال البلقيني: "هذه الكلمة فيها دسيسة أيضًا لأنهم لم ينالوا منه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قطّ، وغاية ما في غزوة أُحُد أن بعض المقاتلين قُتِل، وكانت العزة والنصرة للمؤمنين، وتعقب بأنه قد وقعت المقاتلة بينه –عليه الصلاة والسلام– وبينهم قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن: بدر وأُحُد والخندق، فأصاب المسلمون من المشركين في بدر وعكسه في أُحُد وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق، فصح قول أبي سفيان: يصيب منا ونصيب منه، وحينئذ فلا دسيسة هنا في كلام أبي سفيان كما لا يخفى"[6] .

ويرى الباحث أنَّ إطلاق أبي سفيان لِلَّفْظِ **(سِجَالٌ)** ثم إتباعه بجملة تفسره، وتبيّن المراد منه، أنَّ أبا سفيان كان يخاطب هرقل وهو غير عربي، فكأنه أراد أن يوصل له الرسالة بشكل واضح ودقيق؛ حتى لا يلتبس عليه الأمر فـ**(سِجَالٌ)** ربما كانت غريبة على الأعجمي أو ربما على المترجم، فتدخل ذكاء أبي سفيان ليزيل هذا الإبهام .

---

(1) صحيح البخاري، 8/1 .

(*) بكسر السين المهملة، وتخفيف الجيم .

(2) لسان العرب، 325/11 .

(3) مقاييس اللغة، 136/3 .

(4) منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، 60/1 .

(5) سورة آل عمران، الآية: 140 .

(6) إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، 76/1 .

الموضع الثاني: "**وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ**" . ورد هذا الموضع في نفس الحديث الذي ورد فيه الموضع السابق، وكان هذه المرة على لسان ابن الناظور: "**وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ**، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ" [(1)]. وقد علق على هذا مصطفى البغا، بقوله: "**(حَزَّاءً)** كاهنًا يخبر عن المغيبات. **(يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ)** يتكهن من أحوالها. **(مَلِكَ الخِتَانِ)** وفي رواية **(مُلْكَ)**، أي ظهر سلطان الذين يختتنون والختان قطع قلفة الذكر وكان الروم لا يختتنون"[(2)]، والحزّاء كما ورد في اللسان يقال: "لِلَّذِي يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ حَزَّاءٌ، لأَنه يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ وأَحكامها بِظَنِّهِ وَتَقْدِيرِهِ فَرُبَّمَا أَصاب ... هِرَقل: كَانَ حَزَّاء؛ الحَزَّاءُ والحَازِي: الَّذِي يَحْزُرُ الأَشياء ويقَدِّرُها بِظَنِّهِ. يُقَالُ: حَزَوْتُ الشيءَ أَحْزُوه وأَحْزِيه" [(3)].

وكأن ابن الناظور أراد أن يثير في نفس السامع شيئًا مفاده، ما الحزّاء ؟ ثم يفسر اللفظ بالجملة المفسِّر؛ أي: **(يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ)**، فالجملة التفسيرية هنا لا يمكن أن تكون عملية استبداليه لل**(حَزَّاءً)**، إنما هي عبارة عن حركة بنائية تراكمية، أظهرت المعنى الحقيقي لل**(حَزَّاءً)** وهذا الذي أخبرنا به ابن هشام حينما قال: "هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه" [(4)]، فالعلاقة الدلالية هنا علاقة توضح إبهام حيث إنَّ اللفظ **(حَزَّاءً)** يحتاج لما يوضحه وهذا ما فعله ابن الناظور .

والناظور في اللغة فهي كلمة آرامية، قال ابن دريد(ت 321 هـ): "فَأَما الناطور فَلَيْسَ بعربي، إِنَّمَا هُوَ كلمة من كَلَام أهل السوَاد، لِأَن النَّبَط يقلبون الظَّاء طاءً، أَلا ترى أَنهم يَقُولُونَ بَرْطلَّة، وَتَفْسِيره: ابْن الظل، وَإِنَّمَا الناطور الناظور بِالْعَرَبِيَّةِ فقلبوا الظَّاء طاءً. والناظور: الْأمين، وَأَصله من النّظر"[(5)]. وذهب الرازي(ت 666 هـ) إلى القول: "(النَّاطِرُ) وَ (النَّاطُورُ) حَافِظُ الْكَرْمِ،

---

(1) صحيح البخاري، 8/1 .

(2) المصدر السابق، نفسه .

(3) لسان العرب، 175/14 .

(4) مغني اللبيب، 2/ 446 .

(5) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م، 760/2 .

وَالْجَمْعُ (النَّاطِرُونَ) وَ (النَّوَاطِيرُ)"[1]. وأما معناها فـ "كلمة (الناطور) من المعرّب، وأنَّها تعني حافظ النخل والشجر، وقد استدل على كونها عربية الأصل بما ذكره الأصمعي أن المقابل العربي لهذه الكلمة هو "الناظور" بالظاء والواقع أن الظاء العربية يقابلها طاء في الآرامية"[2] .

الموضع الثالث: (بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالكَلْبِ وَالحِمَارِ)، ورد هذا القول في كتاب صحيح البخاري، على لسان أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– في جوابها على سؤال، أيقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب؟ حيث قَالَتْ: "**بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالكَلْبِ وَالحِمَارِ**(لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رِجْلَيَّ، فَقَبَضْتُهُمَا)" [3]، فأنكرت أم المؤمنين على السائل، الربط بين المرأة، والكلب، والحمار في حكم واحد بقولها: "بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا"؛ أَيْ سَوَّيْتُمُونَا، ولعلّ السائل حين سأل أراد "أَنَّ الْمَرْأَةَ تَفْتِنُ، وَالْحِمَارَ يَنْهَقُ، وَالْكَلْبَ يُرَوِّعُ فَيُشَوَّشُ الْفِكْرُ فِي ذَلِكَ حَتَّى تَنْقَطِعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَتَفْسُدَ فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ آيِلَةً إِلَى الْقَطْعِ جَعَلَهَا قَاطِعَةً كَمَا قَالَ لِلْمَادِحِ قَطَعْت عُنُقَ أَخِيك؛ أَيْ فَعَلْت بِهِ فِعْلًا يُخَافُ هَلَاكُهُ مِنْهُ كَمَنْ قُطِعَ عُنُقُهُ"[4]، فتجيبه أم المؤمنين بموقف كان يحدث معها بشكل متكرر، "لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رِجْلَيَّ، فَقَبَضْتُهُمَا" [5] ويدل كلام عائشة على أنَّها كانت مُضْطَجِعَةٌ معترضة قبلة النبي– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يصلي، وغمزها عند السجود دلالة على ضيق المكان وأقدامها ممتدة في موضع سجوده، فكان إذا أراد السجود، غمزها فتكف قدميها فيسجد في موضعهما، واستخدامه للغمز بالقدم كوسيلة تنبيه، يدل على أن الحدث كان في سواد الليل وظلمته، إذ لم تصلح أي وسيلة إشعار أو تنبيه أخرى، وقد أنكر ابن عباس – رضي الله عنها – أن يتم مساواة امرأة مسلمة في الفعل بالكلب والحمار، فعن الحسن العرني، "قال: ذكر عند ابن

---

(1) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، ط5، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، 1999م، ص: 277 .

(2) محمود فهمى حجازي، أسس علم اللغة العربية، دار الثقافة غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م، ص:215 .

(3) صحيح البخاري، 108/1 .

(4) زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن حسن العراقي، طرق التثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، 391/2 .

(5) صحيح البخاري، 108/1 .

عباس: يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة. قال: بئسما عدلتم بامرأة مسلمة كلبًا وحمارًا" [1]، وفي هذا كلامٌ كثير[2]، ولكن ما يخص دراستنا مفسر الفاعل المضمر، **(بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالكَلْبِ وَالحِمَارِ)** بئس هو شيئًا، أو ساء هو شيئًا، معادلتكم لنا بالكلب والحمار، فجاءت **(ما)** مفسرة للمحذوف منكرة ما بعدها .

الدلالات العامة للحديث:

نستنبط من الحديث السابق:

- الصلاة إلى النائم لا تكره .
- "أن المرأة لا تُبطِل صلاة مَن صلّى إليها، أو مرّت بين يده كما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم من جمهور السلف والخلف، لكن يكره عند خوف الفتنة بها واشتغال القلب بالنظر إليها" [3].
- جواز الصلاة على الفراش الثابت، بشروط .
- أن لمس المرأة دون شهوة، وللضرورة أثناء الصلاة لا يبطلها، "ولا عجب إنْ كان يُشير إلى عدم نَقْضِ مسّ المرأة" [4].

الموضع الرابع: حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، أَخْبَرَتْهَا: أَنَّها قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انْكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، فَقَالَ: (أَوَتُحِبِّينَ ذَلِكِ)، فَقُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ[5]، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (إِنَّ ذَلِكِ لاَ يَحِلُّ لِي). قُلْتُ: فَإِنَّا نُحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ؟ قَالَ: (بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ)، قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: (لَوْ أَنَّها لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّها لاَبْنَةُ أَخِي مِنَ **الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي**

---

(1) أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1995م، 22/3 .

(2) طرق التثريب في شرح التقريب، 391/2، وما بعدها .

(3) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 407/1 .

(4) فيض الباري على صحيح البخاري، 119/2 .

(5) أي: لَمْ أَجِدْكَ خالِيًا مِنَ الزَّوْجات غَيْرِي، قَالَ: وَلَيْسَ مِنْ قَوْلِهِمُ امرأَة مُخْلِية إِذا خَلَتْ مِنَ الزَّوْج. وخَلا الرجلُ وأَخْلَى: وَقَعَ فِي مَوْضِعٍ خالٍ لَا يُزاحَمُ فِيهِ. لسان العرب، 238/14 .

وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ[1]، فَلاَ تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلاَ أَخَوَاتِكُنَّ) قَالَ عُرْوَةُ، وثُوَيْبَةُ مَوْلاَةٌ لِأَبِي لَهَبٍ: كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا، فَأَرْضَعَتِ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حِيبَةٍ، قَالَ لَهُ: مَاذَا لَقِيتَ؟ قَالَ أَبُو لَهَبٍ: لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ فِي هَذِهِ بِعَتَاقَتِي ثُوَيْبَةَ"[2] .

ويرى الباحث أن البنية للجملة التفسيرية الخبرية من الفعل والمفعول والمعطوف أو المفعول معه، جاءت لتدل على أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أراد أن يخبرنا أنه وأبا سلمة أخوة في الرضاعة وهذا ما لا يجيز للنبي – صلى الله عليه وسلم – أن يتزوج من ابنة أخيه في الرضاعة ثم يُعقب النبي – صلى الله عليه وسلم – بعد هذه الجملة أمرًا ألا(تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلاَ أَخَوَاتِكُنَّ) وجاءت الفضل المضارع مبنيًا على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة اتصالًا مباشرًا .

الموضع الخامس: "عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَضَيَّفَ رَهْطًا، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: (دُونَكَ[3] أَضْيَافَكَ، فَإِنِّي مُنْطَلِقٌ إِلَى النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَافْرُغْ مِنْ قِرَاهُمْ قَبْلَ أَنْ أَجِيءَ)، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَتَاهُمْ بِمَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: اطْعَمُوا، فَقَالُوا: أَيْنَ رَبُّ مَنْزِلِنَا، قَالَ: اطْعَمُوا، قَالُوا: مَا نَحْنُ بِآكِلِينَ حَتَّى يَجِيءَ رَبُّ مَنْزِلِنَا، قَالَ: اقْبَلُوا عَنَّا قِرَاكُمْ، فَإِنَّهُ إِنْ جَاءَ وَلَمْ تَطْعَمُوا لَنَلْقَيَنَّ مِنْهُ، فَأَبَوْا، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يَجِدُ[4] عَلَيَّ، فَلَمَّا جَاءَ تَنَحَّيْتُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا صَنَعْتُمْ، فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: (يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ)، فَسَكَتُّ، ثُمَّ قَالَ: (يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ)، فَسَكَتُّ، فَقَالَ: (يَا غُنْثَرُ، أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ تَسْمَعُ صَوْتِي لَمَّا جِئْتَ)، فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: سَلْ أَضْيَافَكَ، فَقَالُوا: **صَدَقَ، أَتَانَا بِهِ**، قَالَ: (فَإِنَّمَا انْتَظَرْتُمُونِي، وَاللَّهِ لاَ أَطْعَمُهُ اللَّيْلَةَ)، فَقَالَ الآخَرُونَ: وَاللَّهِ لاَ نَطْعَمُهُ حَتَّى تَطْعَمَهُ، قَالَ: (لَمْ أَرَ فِي الشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ، وَيْلَكُمْ، مَا أَنْتُمْ؟ لِمَ لاَ تَقْبَلُونَ عَنَّا قِرَاكُمْ؟ هَاتِ طَعَامَكَ)، فَجَاءَهُ، فَوَضَعَ يَدَهُ فَقَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، الأُولَى[5] لِلشَّيْطَانِ، فَأَكَلَ وَأَكَلُوا"[6] .

---

(1) ثُوَيْبَةُ جارية أبي لهب عمه، مع عمه حمزة، ومع أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، رضي الله عنهما . سير أعلام النبلاء، 49/1 .

(2) صحيح البخاري، 9/7 . 11/7. 67/7 .

(3) خذهم والزمهم .

(4) يغضب .

(5) الكلمة الأولى التي تكلم بها، وأقسم أن لا يأكل .

(6) صحيح البخاري، 33/8 .

مفردات الحديث:

(غنثر) قال الخطابي(ت 388 هـ): "غَنْثَرُ بِالْغَيْنِ مُعْجَمَةً وَبِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ. فالغَنْثَر الذُّبَابُ شبَّهَهُ بالذُّبَاب تَحْقِيرًا لَهُ وتَصْغِيرًا لقدره"[1]. وقال ابن القَطَّاع(ت 515 هـ): "غنثر: و"الغنثرة" شرب الماء من غير شهوة"[2]. وقال الزمخشري: "أَبُو بكر رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ سبَّ ابْنه عبد الرَّحْمَن، فَقَالَ: يَا عنتر، وروى غنثر وغنثر (بِالْفَتْح وَالضَّم) العنتر الذُّبَاب الْأَزْرَق شبهه بِهِ تحقيرًا والغنثر من الغثارة وَهِي الْجَهْل وَقيل هُوَ من الفنثرة وَهِي شرب المَاء من غير عَطش وَذَلِكَ من الْحمق"[3]. وقال ابن الجوزي (ت 579 هـ): "قَالَ أَبُو بكر لِابْنِهِ يَا غنثر يَعْنِي يَا جَاهِل والغثارة الْجَهْل يُقَال رجل غثر"[4] وعند ابن منظور "رَجُلٌ أَغْثَر: أَحمق. والغُنْثَر: الثَّقِيلُ الوَخِم، نُونُهُ زَائِدَةٌ"[5] وعند الفيروزآبادى (ت 817 هـ) "يا غَنْثَرُ، كجعفرٍ وجُنْدَبٍ وقُنْفُذٍ: شَتْمٌ، أي: يا جاهلُ، أو أحمقُ، أو ثَقيلُ أو سَفيهُ، أو لَئيمُ"[6]. ويرى الباحث أن (عنثر) هنا لفظ أفاد الشتم والتوبيخ، وليس المقصود منه الإهانة أو التقليل من الشأن، إنما من باب المعاتبة على التقصير في أداء الواجب المنوط منه .

فقه الحديث:

"ينبغي استعمال أحسن الأخلاق للضيف، وترك الضجر لكى تنبسط نفسه، ولا تنقبض وتسقط المؤنة والرقبة خشية أن يظن أن الضجر والغضب من أجله، فلذلك من أدب الإسلام وما يثبت المودة، ألا ترى أن الصديق لما رأى إبائة أضيافه من الأكل حتى يأكل معهم آثر الأكل معهم وحنت نفسه، وإنما حمله على الحلف – والله أعلم – أنه استنقص ابنه وأهله في القيام ببر

---

(1) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، غريب الحديث للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، 1982م، 6/2 .

(2) أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي، كتاب الأفعال، دار المعارف العثمانية، ط1، 1942م، 445/2.

(3) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ط2، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، 33/3 .

(4) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، غريب الحديث، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، 164/2 .

(5) لسان العرب 8/5 .

(6) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، القاموس المحيط، ط1، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م، 452/1 .

أضيافه، واشتد عليه تأخير عشائهم إلى ذلك الوقت من الليل، فلحقه ما يلحق البشر من الغضب، ثم لم يسعه مخالفة أضيافه لما أبوا من الأكل دونه، فرأى أن من تمام برِّهم إسعاف رغبتهم وترك التمادي في الغضب"[1]، وأخذ في ذلك ما ورد عن النبي – صلى الله عليه وسلم – "قَالَ بَعْضُنَا: وَاللَّهِ لاَ يُبَارَكُ لَنَا، أَتَيْنَا النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لاَ يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَارْجِعُوا بِنَا إِلَى النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَنُذَكِّرُهُ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: " مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ – لاَ أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ – أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي – "[2]، "وكان مذهبه اختيار الكفارة بعد الحنث. وقوله: (بسم الله الأولى للشيطان): يعنى اللقمة الأولى إخزاء للشيطان؛ لأنه هو الذى حمله على الحلف، وسول له أن لا يأكل مع أضيافه، وباللقمة الأولى وقع الحنث وبها وجبت الكفارة"[3] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن البنية التركيبية للجملة التفسيرية الخبرية، من الفعل والفاعل وشبه الجملة، جاءت لتدل على تأكيد موقف، وصدق كلام عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق –رضى الله عنهما– .

الموضع السادس: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ "[4] .

مفردات الحديث:

(لا يحل دم امرئ مسلم)؛ أي لا يحل إراقة وهدر دم أيَّ مسلم، وهو كناية عن قتله ولا يرق دمه، إلا بالشروط الواردة .

(النَّفْسُ بِالنَّفْسِ) قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾[5]؛ أي: مَنِ يَقتل يُقتل، فالنفس بالنفس، ويستثنى منها: نفس الكافر، والمرتد، والمحارب؛ لقول رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى

---

(1) شرح صحيح البخاري لابن بطال 314/9 .

(2) صحيح البخاري، 128/1 .

(3) شرح صحيح البخاري لابن بطال، 315/9 .

(4) صحيح البخاري، 5/9 .

(5) سورة المائدة، الآية: 45 .

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ"[1]. " وَالْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ: جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا فِرَاقُهُمْ بِالرِّدَّةِ عَنْ الدِّينِ وَهُوَ سَبَبٌ لِإِبَاحَةِ دَمِهِ بِالْإِجْمَاعِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ"[2] .

ما يستفاد من الحديث[3]:

1- تحريم قتل المسلم من ذكر وأنثى، وصغير وكبير، بغير حق.

2- أن من أتى بالشهادتين (شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله) وأتى بما تقتضيانه وابتعد عمّا يناقضهما، فهو المسلم. محرم الدم والمال والعرض، له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم.

3- تحريم فعل هذه الخصال الثلاث أو بعضها، وأن من فعل شيئًا منها، استحق عقوبة القتل، إما كفرًا، أو حدًا، فدمه هدر.

4- الثيب، يراد به المحصن، وهو من جامع وهو حُرٌّ مكلفٌ، في نكاح صحيح، سواء أكان رجلًا أم امرأةً . فإذا زنا، فعقوبته الرجم بالحجارة حتى يموت.

5- أن من قتل معصومًا عمدًا عدوانًا؛ فهو مستحق للقصاص بشروطه.

ويرى الباحث أن خصَّ هذه الأصناف الثلاثة بإراقة الدم يرجع إلى أنَّ: قتل الأول سلامة للأبدان إذْ إنَّ فاعلها يعمد إلى نفس معصومة، فيزهقها عدوانًا وظلمًا. وقتل الثاني سلامة للأعراض، إذَ إنَّه يمارس فاحشة الزنا وقد مَنَّ الله عليه بالإحصان، وأعف فرجه بالنكاح، وقتل الثالث سلامة للأديان، إذْ لا خير في بقاء من ذاق حلاوة الإيمان، ثم نكص على عقبيه .

---

(1) ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، 887/2 .

(2) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام 217/2 .

(3) عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، ط10، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الصحابة، الشارقة، 2006م، ص: 639 .

المبحث الثاني – ما كان منها بحرف تفسير ودلالتها .

المطلب الأول – دلالة الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أنْ) .

أولًا: الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أن) والمصدّرة بفعل ماضٍ:

الموضع الأول: "ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا **سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ:** كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ"[1]، هذا أول سؤال وجهه هرقل لأبي سفيان، أفادت الجملة الخبرية التفسيرية لازم المعنى، وجاءت جملة، أن قال زيادة على المبنى، وأي زيادة على المبنى تكون زيادة في المعنى، فكأن أبا سفيان أراد أن يخبر السامع حرفيًا بالحوار الذي دار بينه وبين هرقل الروم، بإثبات كل جملة لقائلها .

وجواب أبي سفيان، هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ، بالتنوين؛ أي: أنَّه صاحب نسب عظيم، فالتنوين للتعظيم كقوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[2]؛ أي: عظيمةٌ"[3]، فهو ذو نسب رفيع، وأصل عريق في قومه لأنّه من بني هاشم ذروة قريش، وأكرمها نسبًا وحسبًا، وحسبًا في ذلك قوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – " إنَّ الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريش، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم "[4]، فهو من تلك الأسرة الهاشمية التي عرفت منذ الجاهلية بكريم الخصال، ومن ذلك النسب الطاهر الشريف، الذي صانه الله تعالى من سفاح الجاهلية، كما قال – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "إني خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح "[5].

الموضع الثاني: "**حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: (أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ)**"[6] ورد هذا الحديث في حادثة مرض النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – والحديث من البخاري ".... وكَانَتْ عَائِشَةُ – رضي الله عنها – تُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ، بَعْدَمَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ: (هَرِيقُوا

---

(1) صحيح البخاري، 8/1 .

(2) سورة البقرة، الآية: 179 .

(3) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 75/1 .

(4) محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، الجامع الكبير – سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م .

(5) منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، 58/1 .

(6) صحيح البخاري، 50/1 .

عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ، لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِيَتُهُنَّ[1]، لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ) وَأُجْلِسَ فِي مِخْضَبٍ لِحَفْصَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُّ عَلَيْهِ تِلْكَ، حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ». ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ" [2] .

ويرى الباحث أن مجيء الجملة التفسيرية هنا لزومًا للفائدة، حيث إنَّ المتكلم والمخاطبين يعلمون أنهم فعلوا ذلك، فجاءت الجملة لتقوية المعنى وتوكيده .

والفعل "(طَفِقَ) الطَّاءُ وَالْفَاءُ وَالْقَافُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ. يَقُولُونَ: طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا، كَمَا يُقَالُ: ظَلَّ يَفْعَلُ"[3]، وهو "مِنْ أَفعال الْمُقَارَبَةِ"[4]، قَالَ تَعَالَى: ﴿**رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ**﴾[5].

المعنى العام للحديث:

"وقد تفتح أي جعلنا(نصب عليه من تلك القرب) السبع(حتى طفق)؛ أي جعل – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– (يشير إلينا أن قد فعلتنّ) ما أمرتكن به من إهراق الماء من القرب المذكورة، وإنما فعل ذلك؛ لأن الماء البارد في بعض الأمراض تردّ به القوّة والحكمة في عدم حلّ الأوكية لكونه أبلغ في طهارة الماء، وصفائه لعدم مخالطة الأيدي"[6] .

الموضع الثالث: " حدَّثنا رسولُ الله – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم – حَدِيثًا طَويلًا عنِ الدَّجالِ، فكانَ فِيما **حدَّثنَا بهِ، أنْ قالَ:** يأتِي الدَّجَّالُ وهْوَ مُحَرَّمٌ عليْهِ أنْ يَدْخُلَ نِقابَ المدِينَةِ، بَعْضَ السِّباخِ الَّتِي بالمَدِينَةِ، فيَخْرُجُ إليْهِ يَوْمَئِذٍ رجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ أوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ، فيَقُولُ: أشْهَدُ أنَّكَ الدَّجالُ؛ الَّذِي حَدثنَا عنْكَ رسولُ الله – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم – حَديثَهُ فيَقُولُ الدَّجَّالُ: أرأيْتَ إنْ قتَلْتُ هذَا ثُمَّ أحْيَيْتُهُ هَلْ تَشُكُّونَ فِي الأمرِ ؟ فيَقُولُونَ: لاَ، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْييهِ، فيَقُولُ: حِينَ يُحْييهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أشَدَّ بَصِيرَةً منِّي الْيَوْمَ، فيَقُولُ: الدَّجَّالُ أقْتُلُهُ فَلا اسلَّطُ عَلَيْهِ"[7]. ورد هذا الحديث في

---

(1) الوِكاء: كلُّ سَيْر أَو خَيْطٌ يُشَدُّ بِهِ فَمُ السِّقاء أَو الوِعاء. وَقَدْ أَوكَيتُه بالوِكاء إِيكاء إِذا شَدَدْتُهُ . لسان العرب، 405/15 .

(2) صحيح البخاري، 50/1 .

(3) مقاييس اللغة، 413/3 .

(4) لسان العرب، 225/10 .

(5) سورة ص، الآية: 33 .

(6) إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، 275/1 .

(7) صحيح البخاري، 22/3 .

باب لا يدخل المدينة الدجال، إذ وصف فيه النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –لأصحابه خط سير الدجال، وأن مكة والمدينة محرمة عليه، وأما قَوْله:"(ينزل) جملَة مستأنفة كَانَ الْقَائِل يَقُول: إِذا كَانَ الدُّخُول عَلَيْهِ حَرَامًا فَكيف يفعل؟ قَالَ ينزل بعض السباخ، بِكَسْر السِّين: جمع سبخَة، وَهِي الأَرْض الَّتِي تعلوها الملوحة، مَعْنَاهُ: ينزل خَارج الْمَدِينَة على أَرض سبخَة من سباخ الْمَدِينَة. قَوْله: (فَيخرج إِلَيْهِ) أَي: إِلَى الدَّجَّال"[1].

وقد أفادت البنية التركيبية للجملة التفسيرية في هذا الموضع (حدَّثنَا بهِ أنْ قالَ)، إنساب وإثبات القول لصاحبه، وهو النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

الموضع الرابع: "فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُوَ يَضْحَكُ، فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ **تَكَلَّمَ بِهَا، أَنْ قَالَ لِي:** (يَا عَائِشَةُ احْمَدِي اللَّهَ، فَقَدْ بَرَّأَكِ اللَّهُ)، فَقَالَتْ لِي أُمِّي: قُومِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقُلْتُ: لاَ وَاللَّهِ، لاَ أَقُومُ إِلَيْهِ، وَلاَ أَحْمَدُ إِلَّا اللَّهَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[2]، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا فِي بَرَاءَتِي"[3]، جاء هذا الموضع في الحديث المطوّل من صحيح البخاري، والذي ثبتت فيه براءة أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – من حادثة الإفك، التي عصفت بشرف زوجة أحب الخلق للخالق، وابنة الصديق؛ أول من أمن من الرجال، حيث تعاركت الألسنة بين آكل لعرضها، ومنكرٍ، ومصدوم من الخبر، ونزل في ذلك قرانٌ يُتلى إلي يوم القيامة، يثبت براءتها ممّا نسب إليها[4] .

وجاءت الجملة التفسيرية **(تَكَلَّمَ بِهَا، أَنْ قَالَ لِي)** مثبتة الكلام الحواري للنبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مزيلة لإبهام أول ما تكلم به .

الموضع الخامس: "بَعَثَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ إِلَى بَنِي عَامِرٍ فِي سَبْعِينَ، فَلَمَّا قَدِمُوا قَالَ لَهُمْ خَالِي: أَتَقَدَّمُكُمْ فَإِنْ أَمَّنُونِي حَتَّى أُبَلِّغَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَإِلَّا كُنْتُمْ مِنِّي قَرِيبًا، فَتَقَدَّمَ فَأَمَّنُوهُ، فَبَيْنَمَا يُحَدِّثُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 348/10 .

(2) سورة النور، الآية: 11 .

(3) صحيح البخاري، 173/3 .

(4) أورد القسطلاني في كتابه إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري القصة كاملة، منذ قبلها وقوعها حتى نزول التبرئة، 390/4، وما بعدها .

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِذْ أَوْمَئُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَطَعَنَهُ، فَأَنْفَذَهُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فُزْتُ وَرَبِّ الكَعْبَةِ، ثُمَّ مَالُوا عَلَى بَقِيَّةِ أَصْحَابِهِ، فَقَتَلُوهُمْ إِلَّا رَجُلًا أَعْرَجَ صَعِدَ الجَبَلَ، قَالَ هَمَّامٌ: فَأُرَاهُ آخَرَ مَعَهُ، فَأَخْبَرَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُمْ قَدْ لَقُوا رَبَّهُمْ، فَرَضِيَ عَنْهُمْ، وَأَرْضَاهُمْ، فَكُنَّا نَقْرَأُ: **أَنْ بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا، وَأَرْضَانَا** ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَبَنِي لَحْيَانَ وَبَنِي عُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصَوُا اللَّهَ وَرَسُولَهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – "[1] .

"وَمِمَّا يُسْتَفَاد مِنْ الحديث: جَوَاز الدُّعَاء على أهل الْغدر وانتهاك الْمَحَارِم، والإعلان باسمهم وَالتَّصْرِيح بذكرهم"[2].

الموضع السادس: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه –، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، يَقُولُ: " قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ، فَأُحْرِقَتْ، **فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ** أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ تُسَبِّحُ"[3]، جاءت الجملة التفسيرية هنا مصدرة بحرف التفسير أن، وأفادت البنية التركيبة للجملة التفسيرية، الاستفهام الانكاري من رد فعل هذا النبي بعد أن قرصته نملة فقام بحرق وادٍ من النمل .

" كَيفَ جَازَ إحراق النَّمْل قصاصًا وَهُوَ لَيْسَ بمكلف؟ ثمَّ إِن جَزَاء سَيِّئَة سَيِّئَة مثلهَا، ثمَّ إن القارص نملة وَاحِدَة، ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾[4]. قلت: لَعَلَّه كَانَ فِي شَرعه جَائِزا، وَيُقَال: المؤذي طبعًا يقتل شرعًا قِيَاسًا على الأفعى. فَإِن قلت: لَو كَانَ جَائِزًا لما ذمّ عَلَيْهِ. قلت: يحْتَمل أَن يذل على ترك الأولى وحسنات الْأَبْرَار سيئات المقربين. قلت: قَوْله: لَعَلَّه كَانَ فِي شَرعه جَائِزا، فِيهِ نظر، لِأَنَّهُ حكم بالتخمين، وَالْأولَى أَن يُقَال: لَعَلَّه لم يكن يعلم حِينَئِذٍ أَنه لَا يجوز، وَقَوله: المؤذي طبعًا، لَيْسَ النَّمْل بمؤذٍ طبعًا، لِأَن قرصها يحْتَمل أَنه كَانَ على سَبِيل الِاتِّفَاق. وَقَوله: يحْتَمل أَن يذم على ترك الأولي، لَا يُقَال فِي حق نَبِي أَن الله ذمه على فعل بل يُقَال:

---

(1) صحيح البخاري، 18/4 .

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 139/14 .

(3) صحيح البخاري، 62/4 .

(4) سورة الأنعام، الآية: 164 .

عاتبه "[1] وقال العباد: "ومعنى ذلك: أن الذي لا يحصل منه أذى فإنه يترك؛ لأنه يسبح الله عز وجل، وإذا كان مؤذيًا فإنه يقتل للسلامة والتخلص من أذاه"[2].

ثانيًا: الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أن) والمصدّرة بفعل مضارع:

الفعل المضارع: هو ما دلَّ على" معنى مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال[3]، وهذا يعني أن المضارع يأتي للدلالة على زمنيّ: الحال والاستقبال، ومعرفة الصيغة الأساسية للفعل المضارع، والسيّاق يساعدان في معرفة زمنه يقول د. كمال رشيد(ت 1428 هـ): "... ما كان على (يفْعلُ) وهو ما يسمى بالفعل المضارع، وهو يدل في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التكلم"[4] ويقول السيد أحمد الهاشمي(ت 1365 هـ): أن "الفعل المضارع ما يدل على حدث، يقع في زمان التكلم أو بعده"[5]، ودلالته على زمن التكلم لا تعني زمن التكلم فقط، بل يشتمل على جزء من الماضي، وجزء من المستقبل، فالمضارع . كما يطلق عليه نحاة العربية "فعل يدل عن الحدث من غير شك، وتقترن دلالته على الحدث بدلالته على الزمن، ولكن دلالته على معنى الزمن، دلالة مرنة فضفاضة...وقد يفهم منه امتداد من الماضي إلى المستقبل "والمضارع صالح للحال والاستقبال خلافًا لمن خصّه بأحدهما"[6]، ويعدد السيوطي حالات الفعل المضارع بقوله: **وللمضارع أربع حالات**[7]:

أحدهما: أن يترجح فيه للحال، وذلك إذا كان مجردًا، موافقًا في ذلك ابن السرّاج[8] .

الثاني: أن يتعين فيه الحال، وذلك إذا اقترن بـ(الآن)[9]، وما في معناه كـ(الحين) و(الساعة) و(آنفًا).

---

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 372/14 .

(2) عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد، شرح سنن أبي داود، 11/596 متوفر على الموقع / http://shamela.ws/index.php/book/37052

(3) جامع الدروس العربية 33/1 .

(4) كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربية، عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص: 44 .

(5) السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص: 18 .

(6) همع الهوامع، 17/1 .

(7) همع الهوامع، 17/1-22 .

(8) الأصول في النحو، لابن السراج 1 / 39 . والزمن النحوي في اللغة العربية، ص: 44 .

(9) علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدار العلمية الدولية والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص:57 .

الثالث: أن يتعين فيه للاستقبال، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولًا له أو مضافًا إليه .

الرابع: أن ينصرف معناه إلى المضيّ وذلك إذا اقترن بـ(لم) أو (لمّا)، وهذا ما قال به من قبله ابن فارس[1]، وصاحب الجنى الداني[2]، وصاحب رصف المعاني [3].

قال ابن مالك: "والأمر مستقبل أبدًا، والمضارع صالح له وللحال، ولو نفي بـ (لا) خلافًا لمن خصها بالمستقبل، ويترجح الحال مع التجريد ويتعين عند الأكثر بمصاحبة(الآن) وما في معناه وبـ (لام) الابتداء أو نفيه بـ (ليس) و(ما) و(أن) ، ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل وبإسناد إلى متوقع وباقتضائه طلبًا أو وعدًا وبمصاحبة ناصب أو أداة ترج أو اشفاق أو مجازاة أو(لو) المصدرية أو نون توكيد أو حرف تنفيس ... وينصرف إلى المضي بـ(لم) و(لما) الجازمة و(لو) الشرطية غالبًا و(إذ) و(ربما) و(قد) في بعض المواضع"[4] .

الموضع الأول: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِذُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ – رضي الله عنه- وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ العَقَبَةِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ، وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: **(بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلاَ تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ،** فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ) فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ"[5] .

ويرى الباحث أن تقديم النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – للشرك على باقي الأفعال المشينة الأخرى، يرجع إلى أمرين، أولًا: أن الشرك عام ونكرة، بدليل المفعول المطلق شيئًا، الذي جاء ليعم جميع أنواع الشرك، كبيره وصغيره، فعله وقوله . ثانيًا: أن الشرك يخرج صاحبه من دائرة الإيمان، فهو أبشع أنواع الأعمال السيئة. وقيل إن الشرك "المراد بِهِ الرِّيَاءُ"[6]، استنادًا

---

(1) الصاحبي، 164-165 .

(2) رصف المباني، 280-281 .

(3) المرجع السابق، 280 .

(4) تسهيل الفوائد، 4-5 .

(5) صحيح البخاري، 13/1، 55/5، 81/5، 159/8 .

(6) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، 165/1.

للحديث الذي رواه الإمام الطبراني في معجمه عن "رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: (إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ **الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ**) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ؟ قَالَ: (**الرِّيَاءُ** يُقَالُ لِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا جَاءَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاءُونَ فَاطْلُبُوا ذَلِكَ عِنْدَهُمْ)"[1]، ولعلَّ المراد في هذا الحديث الشرك الذي يخرج صاحبه من دائرة الإيمان، حيث ورد لفظ الشرك مطلقًا غير مقيدٍ بالأصغر .

ثم عطف على الجملة المفسرة الأولى(**أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا**) جملة(**لاَ تَسْرِقُوا**) بواسطة حرف العطف(وَ) والذي أفاد الجمع بين الشيئين، وحذف مفعول الفعل(تسرقوا) وحذف المفعول جاء للدلالة على عموم ومطلق السرقة، كبيرها وصغيرها، وكذلك عطف جملة(**لاَ تَزْنُوا**) بواسطة الحرف العطف(وَ)، وذكر بعدها بالعطف أيضًا جملة و(**لاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ**) "خصّهم بالذكر لأنهم كانوا في الغالب يقتلونهم خشية الإملاق، أو لأن قتلهم أكثر من قتل غيرهم، وهو الوأد وهو أشنع القتل، أو أنه قتل وقطيعة رحم، فصرف العناية إليه أكثر"[2] أو "لأن بعض العرب كان يستسيغه، خوفًا من العار، أو الفقر؛ ولأن الأولاد ليس لهم من يدافع عنهم إذا كان والدهم هو الذي يقتلهم"[3]، ويرى الباحث أن المقصود بالقتل هنا جميع أنواع القتل بغير حق، لأن من أكبر الكبائر، ومصير فاعله معروف ومحدد وهو الخلود في النار، وتنزل عليه لعنه الله وغضبه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[4] ويأتي العطف الرابع على الجملة التفسيرية(**لاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ**) الْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ؛ "أي بكذب يبهت سامعه؛ أي: يدهشه لفظاعته كالرمي بالزنا والفضيحة والعار. وقوله (تفترونه) من الافتراء؛ أي: تختلقونه (بين أيديكم وأرجلكم)؛ أي من قبل أنفسكم، فكنى باليد والرجل عن الذات لأن الأفعال بهما، والمعنى لا تأتوا ببهتان من قبل أنفسكم أو أن البهتان ناشئ عمّا يختلقه القلب الذي هو بين الأيدي والأرجل ثم يبرزه بلسانه، والمعنى لا تبهتوا

---

(1) أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، ط2، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 253/4 .

(2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 100/1 .

(3) عبد الله محمد الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1405هـ، 265/2 .

(4) سورة النساء، الآية: 93 .

الناس بالمعايب كفاحًا مواجهة"[1] ثم يتبعه بالعطف الخامس(**لاَ تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ**) "وهو ما عرف من الشارع حسنه نهيًا وأمرًا وليد به تطيّبًا لقلوبهم، لأنه –عليه الصلاة والسلام– لا يأمر إلا به"[2] .

فجاء دلالة بنية الجملة التفسيرية المركبة من حرف التفسير(أن)، وفعل التفسير(تشركوا) وما عطف عليه من الأفعال المجزومات بـ(لا) تفيد نهيًا غرضه الأمر في صيغة النفي، وهو الابتعاد عن هذه الأفعال المشينة التي من شأنها أن تودي بصاحبها إلى النار، وربما بعضها يُخلّده فيها.

ومما تجدر الإشارة إليه –أيضًا– أن (لا) الناهية الداخلة على صيغة المضارع في قوله(لا تشركوا) قد أثرت فيها من جانبين: (الأول) بالجزم الذي أحدثته في شكل الصيغة، و(الثاني) في الدلالة الزمنية للصيغة إذ صرفت دلالتها من الحال إلى زمن الاستقبال، قال المالقي: "و(لا) هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال لأنَّها نقيضة لـ(تفعل) المخلصة للحال"[3] .

ويُستفاد من الحديث السابق:

أولًا: أنَّ التوحيد أساس الإيمان، وشرط لقبول جميع الأعمال، وهو كذلك في سائر الأديان السماويّة، ولذلك بدأ به في المبايعة فقال: " بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا "[4].

ثانيًا: أن هذه البيعة كانت أول ميثاق إسلامي، بل أول ميثاق عالمي لحماية حقوق الإنسان في دينه وماله ونفسه وعرضه؛ فهي ميثاق عظيم لحماية جميع الحقوق الإنسانية.

ثالثًا: أن دين الإسلام ليس دين عبادة فقط، وإنما هو دين عقيدة وعبادة ومعاملة وأخلاق وغير ذلك من المبادئ والقيم، وهذه المبايعة الإسلامية الخالدة ضَمَّتْ كل هذا.

رابعًا: مدى قبح الكذب وخطورته على المجتمع، ولذلك خصه بالذكر دون سائر الأخلاق الذميمة، لأنه يفسد أكثر المعاملات، ولأنه أساس كل رذيلة وخطيئة، وأم الخبائث الأخلاقية، من خيانة وغدر ونفاق، وتدليس وشهادة زور وقذف ونحوها.

---

(1) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 100/1 .

(2) المرجع السابق، 100/1 .

(3) رصف المباني 268 .

(4) صحيح البخاري، 13/1، 55/5، 81/5، 159/8 .

خامسًا: أن مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار لقوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –:" ومن أصاب من ذلك شيئًا ثم ستره الله، فهو إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه؛ أي عاقبه ثم أدخله الجنة.

سادسًا: مشروعية المبايعة لولي الأمر إذا توفرت فيه شروط الإمامة، وهي الإسلام والذكورة والبلوغ والعقل والأهلية للقيام بمصالح المسلمين"[1] .

الموضع الثاني: قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ يَوْمَ النَّحْرِ، **نُؤَذِّنُ بِمِنًى: أَنْ لاَ يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ** وَلاَ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ"[2]، جاء هذا الحديث في منع الحج للمشركين والطواف للعراة، وواضح أن هذا الحديث وقع بعد فتح مكة، "اعْلَم أَن هَذِه الْحجَّة كَانَت فِي سنة تسع من الْهِجْرَة، وَإِنَّمَا أمكن هَذَا لِأَن مَكَّة فتحت فِي سنة ثَمَان، وَقد كَانَ الْمُشْركُونَ يحجون كل سنة"[3]، **(أَنْ لاَ يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ** وَلاَ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ**)** هذا القول منسوب لأبي بكر الصديق – رضي الله عنه – وهو قطعًا بأمر من النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إذ لم يحج النبي ذاك العام، وكان أبو بكر أميرًا على الناس، "فَقَوْلُهُ بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ هُوَ الْأَمِيرَ عَلَى النَّاسِ وَهُوَ الَّذِي أَقَامَ لِلنَّاسِ حَجَّهُمْ وَعَلَّمَهُمْ مَنَاسِكَهُمْ وَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنْ بَعْثِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عَلِيًّا لِيُؤَذِّنَ فِي النَّاسِ بِبَرَاءَةٍ بِأَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ جَرَتْ أَنْ لَا يَتَوَلَّى تَقْرِيرَ الْعَهْدِ وَنَقْضَهُ إلَّا سَيِّدُ الْقَبِيلَةِ وَكَبِيرُهَا أَوْ رَجُلٌ مِنْ أَقَارِبِهِ وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أقرب إلى النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من أبي بكر لأنه بن عمه ومن رهطه فبعثه النبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لِيُؤَذِّنَ عَنْهُ بِبَرَاءَةٍ إزَاحَةً لِهَذِهِ الْعِلَّةِ لِئَلَّا يَقُولُوا هَذَا عَلَى خِلَافِ مَا نَعْرِفُهُ عَنْ عَادَتِنَا فِي عَقْدِ الْعُهُودِ وَنَقْضِهَا"[4]، وقد يسأل سائلٌ، لِمَ لَمْ يحج النبي هذا العام ؟ " النبي –عليه الصلاة

---

(1) منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، 99/1 .

(2) صحيح البخاري، 82/1 . 64/6 .

(3) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، 22/1 .

(4) أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 487/8 .

والسلام- لا يطيق مثل هذه المناظر، ولذا أخَّر الحج مع أنه فريضة، بل ركن من أركان الإسلام"[1].

أما عن سبب ورود الحديث قال ابن حجر:"إنّ قريشًا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم فإن لم يجد طاف عريانًا فإن خالف وطاف بثيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم ينتفع بها فجاء الإسلام فهدم ذلك كله"[2]، ضِف إلى ذلك أن سعيدًا بن جبير روى "عن ابن عباس قال: كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة، فتقول: من يعيرني تطوافًا[3] تجعله على فرجها وتقول (من بحر الرجز):

الْيَوْم يَبْدُو بَعْضُه أَو كُلُّه ومَا بَدَا مِنْه فَلاَ أُحِلُّه

فنزلت هذه الآية"[4] قال تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾[5] .

ومن الجدير بالإشارة إليه أن صيغة المضارع المسبوقة بـ (لا) الناهية في قوله **(لاَ يَحُجَّ)** قد دلّت على زمن المستقبل، بقرينة لفظية تضمنها السياق هي قوله (بعد العام)، وقد ورد في رواية أخرى(يَحُجَّنَّ)[6]، مؤكدًا بنون التوكيد لزيادة تحقيق المنع وعد حدوثه مرة أخرى ، وأُسند فعل النهي إلى المشرك والمخاطب غيره قصد المبالغة في النهي عن تمكينه من الحج .

ما يستدل به من الحديث:

"وَاسْتُدلَّ بِهِ على اشْتِرَاط ستر الْعَوْرَة فِي الصَّلَاة لِأَنَّهُ إِذا كَانَ شرطًا فِي الطّواف الَّذِي هُوَ يشبه الصَّلَاة، فاشتراطه فِي الصَّلَاة أولى وأجدر"[7] .

الموضع الثالث: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأُنْزِلَتْ: آيَةُ التَّخْيِيرِ فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: **(إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا، وَلاَ عَلَيْكِ أَنْ لاَ تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ)**، قَالَتْ: قَدْ أَعْلَمُ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي

---

(1) عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، شرح مختصر الخرقي- كتاب الحج، متوفر على الموقع الإلكتروني http://shkhudheir.com/scientific-lesson/2057815366 .

(2) فتح الباري، 483/3 .

(3) والتطوف هنا، وَهُوَ الثَّوْبُ الَّذِي يُطافُ بِهِ . لسان العرب، 225/9 .

(4) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 1734 .

(5) سورة الأعراف، الآية:31 .

(6) صحيح البخاري، 65/6 .

(7) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 83/4 .

بِفِرَاقِكَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا**﴾[1]"، قُلْتُ: أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ، فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ، ثُمَّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ"[2]، وردت البنية التركيبية للجملة التفسيرية، للدلالة على النهي مكونة من اسم الفاعل العامل عمل فعله، الذي يحتاج في الأساس إلى تفسير، متبوعًا بـ(أن) بعدها لا ناهية، فدلت على مطلق النهي عن الاستعجال في اتخاذ القرار.

" قوله فلا عليك أن لا تعجلي؛ أي: فلا بأس عليك في التأني وعدم العجلة حتى تشاوري أبويك قوله حتى تستأمري أبويك أي تطلبي منهما أن يبينا لك رأيهما في ذلك"[3] .

" واخْتلف الْعلمَاء: هَل خيرهن فِي الطَّلَاق أَو بَين الدُّنْيَا وَالْآخِرَة؟ وَهل اخْتِيَارهَا صَرِيح أَو كِنَايَة؟ وَهل هُوَ فرقة أم لَا؟ وَهل هُوَ بِالْمَجْلِسِ أَو بِالْعرْفِ؟ وَقَالَ الْقُرْطُبِيّ: اخْتلف الْعلمَاء فِي كَيْفيَّة تَخْيِير النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَزوَاجه على قَوْلَيْنِ: الأول: خيرهن بِإِذن الله تَعَالَى فِي الْبَقَاء على الزَّوْجِيَّة أَو الطَّلَاق، فاخترن الْبَقَاء. الثَّانِي: خيرهن بَين الدُّنْيَا فيفارقهن وَبَين الْآخِرَة فيمسكهن، وَلم يُخَيِّرهُنَّ فِي الطَّلَاق. ذكره الْحسن وَقَتَادَة، وَمن الصَّحَابَة عَليّ بن أبي طَالب – رضي الله عنه – فِيمَا رَوَاهُ أَحْمد بن حَنْبَل عَنهُ، أَنه قَالَ: لم يُخَيّر النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– نِسَاءَهُ إلاَّ بَين الدُّنْيَا وَالْآخِرَة. وَقَالَت عَائِشَة: خيرهن بَين الطَّلَاق وَالْمقَام مَعَه"[4] .

الموضع الرابع: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ، **فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَسُولًا أَنْ: "لاَ يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلاَدَةٌ مِنْ وَتَرٍ**، أَوْ قِلاَدَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ"[5] .

قال الإمام مالك(ت 179 هـ) في الموطأ بإثر هذا الحديث: "أرى ذلك من العين"[1]، "ففسر المعنى الذى من أجله أمر الرسول– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– بقطع القلائد؛ وذلك أن الذى

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 28 .

(2) صحيح البخاري، 133/3 .

(3) فتح الباري، 475/10 .

(4) عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، القاهرة، 1964م، 170/13 .

(5) صحيح البخاري، 59/4 .

(1) مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1985م، 937/2 .

قلدها إذا اعتقد أنَّها ترد العين فقد ظن أنَّها ترد القدر، ولا يجوز اعتقاد هذا، ولذلك روى أن الرفقة الذى فيها الجرس لا تصحبها الملائكة، ولا بأس بتعليق التمائم والخرز التي فيها الدعاء والرقى بكتاب الله عند جميع العلماء؛ لأن ذلك من التعوذ بأسماء الله، وقد سئل عيسى بن دينار عن قلادة ملونة فيها خرز يعلقها الرجل على فرسه للجمال. فقال: لا بأس بذلك إذا لم تجعل للعين. قال المهلب: إنما تجعل القلائد من وتر لقوتها ونقائها فخصها – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ثم عم سائر القلائد بقوله: **(ولا قلادة إلا قطعت)** . فأطلق النهى على جميع ما تقلد به الدواب"[1]. وقيل إن النهي لإحدى ثلاث "أَحدهَا: أَنهم كَانُوا يقلدون الْإِبِل أوتار القسي لِئَلَّا تصيبها الْعين بزعمهم، فَأمروا بقطعها إعلامًا بِأَن الأوتار لَا ترد من أَمر الله تَعَالَى شَيْئا. الثَّانِي: لِئَلَّا تختنق الدَّابَّة بهَا عِنْد الركض، ويحكى ذَلِك عَن مُحَمَّد بن الْحسن من أَصْحَابنَا، وَعَن أبي عبيد مَا يرجحه فَإِنَّهُ قَالَ: نهى عَن ذَلِك لِأَن الدَّوَابّ تتأذى بذلك ويضيق عَلَيْهَا نَفسهَا ورعيها، وَرُبمَا تعلّقت بشجرة فاختنقت أَو تعوقت عَن السّير. الثَّالِث: أَنهم كَانُوا يعلقون فِيهَا الْأَجْرَاس"[2] .

ووردت الجملة التفسيرية في هذا الموضع للدلالة على الأمر بالنهي المطلق عن ابقاء أي قلادة مِنْ وَتَرٍ في رَقَبَةِ بَعِيرٍ .

الموضع الخامس: "عَنِ ابْنِ عُمَرَ – رضي الله عنه – مَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – **(لَمَّا نَزَلَ الحِجْرَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَمَرَهُمْ أَنْ لاَ يَشْرَبُوا مِنْ بِئْرِهَا، وَلاَ يَسْتَقُوا مِنْهَا)**، فَقَالُوا: قَدْ عَجَنَّا مِنْهَا وَاسْتَقَيْنَا، **(فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَطْرَحُوا ذَلِكَ العَجِينَ[3]**، وَيُهَرِيقُوا[4] ذَلِكَ المَاءَ**)**، وَيُرْوَى عَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، وَأَبِي الشُّمُوسِ: أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَمَرَ بِإِلْقَاءِ الطَّعَامِ، وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: مَنِ اعْتَجَنَ بِمَائِهِ"[5] .

ولعلَّ منع النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لأصحابه من الشرب من هذا الماء أو العجن منه، وسكب ما عُجن، ومنع الدواب من الشرب، يرجع إلى أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يخشى أن يصيب أصحابه ما أصاب قوم ثمود، وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في مسنده برواية،

---

(1) ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ط2، مكتبة الرشد، الرياض، 2003م، 160/5 .

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 350/14 .

(3) أي يسكب هذا العجين، الذي عُجن بمائه .

(4) أي: يريقوا .

(5) صحيح البخاري، 148/4 .

عبدالصمد عن صَخْر "... حتى نزل بهم علي البئر التي كانت تشرب منهاَ الناقة، ونهاهم أن يدخلوا على القوم الذين عذِّبوا، قال: "**إني أخْشَى أن يصيبكم مثل ما أصابهم، فلا تَدخلوا عليهم**"[1].

معنى الحديث: "أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لما نزل الحجر، وهي منازل ثمود في غزوة تبوك، أمر أصحابه أن لا يشربوا من آبارها، فأخبروه أنهم عجنوا بمائها، وسقوا دوابهم منها، فأمرهم النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بإلقاء ذلك العجين، وإراقة ما تبقى من الماء"[2].

فقه الحديث– "دل هذا الحديث على ما يأتي:

أولًا: أن ديار ثمود كانت بالحجر في شمال الحجاز.

ثانيًا: قال النووي في الحديث النهي عن استعمال آبار الحجر: "إلا بِئْرُ النَّاقَةِ وَمِنْهَا لَوْ عَجَنَ مِنْهُ عَجِينًا لَمْ يَأْكُلْهُ بَلْ يَعْلِفُهُ الدَّوَابَّ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ عَلْفُ الدَّابَّةِ طَعَامًا مَعَ مَنْعِ الْآدَمِيِّ مِنْ أَكْلِهِ وَمِنْهَا مُجَانَبَةُ آبَارِ الظَّالِمِينَ وَالتَّبَرُّكُ بِآبَارِ الصالحين"[3]

وتقدَّم في السياق أمران بينهما جمعٌ، هما عدم الشرب الأدمي، وعدم سقية الحيوان، وكانت الجملة التفسيرية دالة على الحال، وعندما كان الرد منهم؛ أي: الصحابة، بأنهم عجنوا من الماء جاء الأمر الفوري، بسكب العجين .

الموضع السادس: عَنِ البَرَاءِ – رضي الله عنه – قَالَ: لَقِينَا المُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ، وَأَجْلَسَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – جَيْشًا مِنَ الرُّمَاةِ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ، وَقَالَ: **(**لاَ تَبْرَحُوا، إِنْ رَأَيْتُمُونَا ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ فَلاَ تَبْرَحُوا، وَإِنْ رَأَيْتُمُوهُمْ ظَهَرُوا عَلَيْنَا فَلاَ تُعِينُونَا**)** فَلَمَّا لَقِينَا هَرَبُوا حَتَّى رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ[4] فِي الجَبَلِ، رَفَعْنَ عَنْ سُوقِهِنَّ[5]، قَدْ بَدَتْ خَلاَخِلُهُنَّ، فَأَخَذُوا يَقُولُونَ: الغَنِيمَةَ الغَنِيمَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: **عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنْ لاَ تَبْرَحُوا**، فَأَبَوْا، فَلَمَّا أَبَوْا صُرِفَ وُجُوهُهُمْ، فَأُصِيبَ سَبْعُونَ قَتِيلً"[1] .

---

(1) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1995م، 328/5 .

(2) منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، 199/4 .

(3) المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج، شرح الإمام النووي على صحيح مسلم، ص: 1917 .

(4)أي: يَعْدُون .

(5) السُّوق: جمع ساق الإنسان.

(1) صحيح البخاري، 94/5 .

إذ عرض هذا الحديث أحد التكاليف النبوية، التي كَلّف بها الرسول – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الرماة يوم أحد، وهي المكوث على ظهر الجبل، وعدم النزول تحت أي ظرف، ولكن عندما جاءت المخالفة للتكليف كانت الكارثة، "(فأخذوا)؛ أي المسلمون (يقولون) خذوا (الغنيمة) خذوا (الغنيمة). فقال عبد الله بن جبير: عهد إليّ ... النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أن لا تبرحوا) من مكانكم (فأبوا) وقالوا: لم يرد رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – هذا قد انهزم المشركون فما مقامنا هاهنا ووقعوا ينتهبون العسكر، ويأخذون ما فيه من الغنائم، وثبت أميرهم عبد الله في نفر يسير دون العشرة مكانه وقال: لا أجاوز أمر رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– (فلما أبَوْا صرف وجوههم)؛ أي تحيروا فلم يدروا أين يذهبون. ونظر خالد بن الوليد إلى خلاء الجبل وقلة أهله فكرّ بالخيل وتبعه عكرمة بن أبي جهل وحملوا على من بقي من الرماة فقتلوهم وقتل أميرهم عبد الله بن جبير، وانتقضت صفوف المسلمين واستدارت رحاهم"[1] .

" وَلم يكن فِي عَهده – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ملحمة هِيَ أَشد وَلَا أَكثر قَتْلَى من أحد"[2] .

ومن الجدير بالإشارة إليه أن صيغة المضارع المسبوقة بـ(لا) الناهية في قوله **(لا تبرحوا)** قد دلّت على زمن المستقبل القريب، حيث إنَّ المعركة دارت رحاها، وحمي وطيسها بعد التمركز.

الموضع السابع: "قَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ فَجَعَلَ **يُشِيرُ إِلَيْنَا: (أَنْ لاَ تَلُدُّونِي)** فَقُلْنَا كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: (أَلَمْ أَنْهَكُمْ أَنْ تَلُدُّونِي)، قُلْنَا كَرَاهِيَةَ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: (لاَ يَبْقَى أَحَدٌ فِي البَيْتِ إِلَّا لُدَّ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا العَبَّاسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – "[3] .

وَرَدَ اللَّدُّ في العين، "اللَّدُّ: فِعلُكَ باللَّدودِ حين تَلُدُّ به، وهو الدَّواء يُوجَر في أحَدِ شِقَّي الفَم، وتقول: لدَدْته أَلُدُّه لَدًّا، والجمعَ أَلِدَّة. وأُخِذَ اللَّدود من لَديَدَي الوادي، وهما جانِباه، والوَجُور في وَسَط الفَم. واللَّدِيدانِ: صَفْقا العُنُق من دون الأُذُنَيْنِ، وجانبا كلِّ شيءٍ لَديداه"[1] وفي اللسان "اللَّدُّ أَنْ يؤخَذَ بِلِسَانِ الصَّبِيِّ فَيُمَدَّ إِلى أَحد شِقَّيْه، ويُوجَر فِي الْآخَرِ الدواءُ فِي الصدَف بَيْنَ اللِّسَانِ

---

(1) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 291/6 .

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 192/17 .

(3) صحيح البخاري، 14/6 .

(1) العين، 8/8–9.

وَبَيْنَ الشِّدْق"[1] . "(قالت عائشة: لددناه) بدالين مهملتين؛ أي جعلنا الدواء في أحد جانبي فمه بغير اختياره وكان الذي لدوه به العود الهندي والزيت (في مرضه فجعل) -عليه الصلاة والسلام- (يشير إلينا أن لا تلدوني) فقلنا: هذا الامتناع (كراهية المريض للدواء) برفع كراهية خبر مبتدأ محذوف، وبالنصب لأبي ذر مفعولًا له؛ أي نهانا لكراهية الدواء (فلما أفاق قال: ألم أنهكم أن تلدوني) ولأبي ذر: أن تلدّني (قلنا: كراهية المريض للدواء) . فقال - عليه الصلاة والسلام - : (لا يبقى أحد في البيت. إلا لدّ وأنا أنظر) جملة حالية؛ أي لا يبقى أحد إلا لدّ في حضوري، وحال نظري إليهم قصاصًا لفعلهم وعقوبة لهم بتركهم امتثال نهيه عن ذلك أما من باشر فظاهر، وأما من لم يباشر فلكونهم تركوا نهيه عما نهاهم عنه (إلا العباس فإنه لم يشهدكم)؛ أي لم يحضركم حال اللد"[2].

ويرى الباحث أن دلالة الجملة التفسيرية دلالة حالية، بدليل أنه نهاهم أثناء فعلهم، وهم ظنوا أنَّها كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ .

ويستفاد من الحديث:

أولًا: أن الجزاء من جِنْس العمل، وعقوبة الجاني على قدر ما جنى، حتى ولو لم يكن فعله مُحرَّمًا.

ثانيًا: أن الموافق على الجناية، شريك الجاني، وإن لم يُباشِرها معه، كما أن المستمع للغِيبة شريك المغتاب في الإثم .

ثالثًا: ألَّا يكره المريض العالم - غير الغائب عن الوعي - على تناول يرفضه وينهى عنه وعلى نقضيه لا يمنع من شيء أمره، شريطة عدم الضرر .

رابعًا: أن الأنبياء معرضون للابتلاء، وقد يصابون بأمراض شديدة، زيادة في الأجر وكي يكونوا قدوة لمن خلفهم في الصبر والتسليم لقضاء الله وقدره .

الموضع الثامن: "عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - مَا، لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ**

---

(1) لسان العرب، 390/3 .

(2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 471/6 .

يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾[1]، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ فَكُتِبَ[2] عَلَيْهِمْ أَنْ لاَ يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشَرَةٍ، فَقَالَ سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ: أَنْ لاَ يَفِرَّ عِشْرُونَ مِنْ مِائَتَيْنِ. ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿ **الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾**[3]، فَكَتَبَ أَنْ لاَ يَفِرَّ مِائَةٌ مِنْ مِائَتَيْنِ "[4] .

ويرى الباحث أن (لا) الناهية الداخلة على صيغة المضارع في قوله(**لاَ يَفِرَّ**) قد أثرت فيها من جانبين: تمثل(الأول) بالجزم الذي أحدثته في شكل الصيغة، وتمثل(الثاني) في الدلالة الزمنية للصيغة إذ صرفت دلالتها من الحال إلى زمن الاستقبال؛ أي بعد ذلك .

" وهذه المسألةُ كانت في أَوَّلِ الإسلام، ثُم نزلَ التخفيفُ، فلم يكن يجوزُ لِمُسْلم أن يَفِرَّ مِن عشرةٍ كُفَّار، إنَّ هذه النسبةَ كانت في السِّلاح، أما اليوم فهي بالضعْف، فلا يجوزُ فرارُ عَشْرٌ من المسلمين بِعِشْرين، وكذلك لو كان عندهم ضعْف سلاحِنا "[5].

ثالثًا – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير(أن) والمصدّرة بفعل الأمر:

صيغة فعل **الأمر**: هي صيغة بنيت للدلالة على أحداث لم تقع، ويطلب وقوعها في المستقبل يقول سيبويه: "وأمّا بناء ما لم يقع، فإنّه قولك آمرا: اذهب، واقتل، واضرب"[6]. والملاحظ من أمثلته أنَّها وردت على صيغ الأمر من الثلاثي، فمثال ما جاء على مفتوح العين الفعل (اذهَب)، ومضمومها (اقتُل)، ومكسورها الفعل (اضرِب)، ومذهب الجمهور، على منع مجيء الجملة الفعلية التي فعلها أمر في موقع الحال، لأنَّها تدل على ما لم يقع، وليس ما وقع، أو يقع، ولأنهم لا يجوّزون مجيء الجملة الطلبية حالًا، وإذا ما ورد في الاستعمال اللغوي ما يوهم أنه كذلك فإنهم يُقدّرون له قولًا محذوفًا وهذا القول هو الحال[7]، وقد خالف بعضهم[1]، ذلك وأجاز مجيء الجملة الفعلية التي فعلها أمر حالًا وعلى رأيهم يجوز أن نجعل جملة (اضرب

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 65 .

(2) فرض عَلَيْهِم .

(3) سورة الأنفال، الآية: 66 .

(4) صحيح البخاري، 63/6 .

(5) فيض الباري على صحيح البخاري، 271/5 .

(6) الكتاب، 12/1

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف. 1/ 116. وحاشية117/1 .

(1) همع الهوامع، 43/4.

زيدًا) في نحو (جاءَ مُحمد اضربْ زيدًا) حالًا، والجمهور يمنع ذلك ويُقدّرُ له قولًا محذوفًا وهو الحال .

الموضع الأول: "نَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: (يَا كَعْبُ) قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، **فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ**، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: (قُمْ فَاقْضِهِ)"[1]، شرح الحديث: "(كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: يَا كَعْبُ): اسْتِئْنَافٌ لِبَيَانِ النِّدَاءِ(قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ): وَالْمَقْصُودُ مِنَ النِّدَاءِ التَّوَجُّهُ لِقَبُولِ الْخِطَابِ(فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ): أَيْ أَبْرِئْهُ لِنِصْفَ(مِنْ دَيْنِكَ قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ)؛ أَيِ: امْتَثَلْتُ أَمْرَكَ(يَا رَسُولَ اللَّهِ): فِيهِ مُبَالَغَةٌ فِي امْتِثَالِ الْأَمْرِ . قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِابْنِ أَبِي حَدْرَدٍ: (قُمْ فَاقْضِهِ)؛ أَيِ الشَّطْرَ الثَّانِي ... وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنْ لَا يَجْتَمِعَ الْحَطُّ وَالتَّأْجِيلُ"[2] . "قال بعض الناس: أما إنكار عمر رفع الصوت في المسجد، فيدل أنهم رفعوا أصواتهم فيما لا يحتاجون إليه من اللغط الذى لا يجوز في المسجد، ولذلك بنى عمر البطحاء خارج المسجد؛ لينزهه عن الخنا والرفث، فسألهم إن كانوا من أهل البلد ممن تقدم العلم إليهم بإنكار رفع الصوت في اللغط فيه، فلما أخبراه أنهما من غير البلد عذرهما بالجهل"[3]. "ويستدل بهذا الحديث من يجيز رفع الأصوات بالخصومات في المساجد عند الحكام وغيرهم؛ فإنَّ النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لم ينكر ذلك عليهما، إنما أصلح بينهما، وأمر صاحب الحق بأن يضع شيئا منه، ثم أمر المدين بالقضاء لما بقي عليه، وهذا إصلاح"[4]. "وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مُلازَمَةُ الْغَرِيمِ وَاقْتِضَاءُ الْحَقِّ مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، وَأَنَّ الصُّلْحَ عَلَى حَطِّ بَعْضِ الْحَقِّ جَائِزٌ"[5] .

والذي يبدو للباحث أن البنية التركيبية للجملة التفسيرية، جاءت لتدل الأمر الحقيقي(الوجوب) وعلى الاستقبال .

---

(1) صحيح البخاري، 101/1 .

(2) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، 108/6–109 .

(3) شرح صحيح البخاري لابن بطال، 119/2 .

(4) فتح الباري لابن رجب، 570/2 .

(5) الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، ط1، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، 1983م، 208/8 .

الموضع الثاني: "خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى فَوَجَدَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً، فَخَرَجَ يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رِجْلَيْهِ تَخُطَّانِ مِنَ الوَجَعِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ، **فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنْ مَكَانَكَ**، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ"[1] .

" وهذا فِيهِ أمر لأبي بَكْر بأن يستمر عَلَى إمامته فِي آخر صلاة أدركها وَهُوَ حي.

وظاهر هَذَا الحَدِيْث، يدل عَلَى أَنَّهُ لَمْ يخرج إلى المسجد، ولم يصلِ مَعَ الجماعة تلك الصلاة، لا إمامًا ولا مأمومًا"[2] .

" وقد أشار إليهم النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أن أتموا صلاتكم، ولم ينههم عن نظرهم إليه، فدل على جواز التفات المصلى التفاتًا يسيرًا يتعلق بالصلاة، فإنه غير منهي عنه"[3]. " وهذا فِيهِ أمر لأبي بَكْر بأن يستمر عَلَى إمامته فِي آخر صلاة أدركها وَهُوَ حي.

وظاهر هَذَا الحَدِيْث، يدل عَلَى أَنَّهُ لَمْ يخرج إلى المسجد ولم يصلِ مَعَ الجماعة تلك الصلاة، لا إمامًا ولا مأمومًا"[4] .

" وإنما يكون نظرهم إليه في الصلاة بنوع من الالتفات، فإنَّ حجرة عن يسار المسجد، ليست في قبلته، على ما لا يخفى، وقد أشار إليهم النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أن أتموا صلاتكم، ولم ينههم عن نظرهم إليه فدل على جواز التفات المصلى التفاتًا يسيرًا يتعلق بالصلاة، فإنه غير منهي عنه"[5] .

الموضع الثالث: عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، أَنَّها قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، **فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا**، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا"[6].

شاكٍ: اسم فاعل من شكى، يشكو؛ فهو شاكٍ حذفت ياؤه لأنهم اسم منقوص، والاسم المنقوص تحذف ياؤه رفعًا وجرًا، شريطة ألا يكون معرَّفًا بأل أو الإضافة، والشاكي يكون لعلة

---

(1) صحيح البخاري، 133/1 .
(2) فتح الباري لابن رجب، 121/4 .
(3) المرجع السابق، 409/4 .
(4) المرجع السابق، 122/4 .
(5) المرجع السابق، 458/6 .
(6) صحيح البخاري، 139/1 .

مرض قال ابن منظور: " شَكْوٍ لَهُ؛ هُوَ المرضُ، وَقَدْ شَكا المرضَ شَكْوًا وشَكَاةً وشَكْوى وتَشَكَّى واشْتَكى. قَالَ بَعْضُهُمْ: الشَّاكِي والشَّكِيُّ الَّذِي يمْرَضُ أَقلَّ المرَض وأَهْوَنه. والشَّكِي: الَّذِي يَشْتَكي. والشَّكِيُّ: المشكُوُّ. وأَشْكَى الرجلَ: أَتى إِليه مَا يَشْكو فِيهِ بِهِ. وأَشْكَاهُ: نزَع لَهُ مِنْ شِكايتِه وأَعْتَبَه[1] .

وفي الحديث عن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أنه قال: "**تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى**"[2] .

"اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا إِذَا صَلَّى الإِمَامُ قَاعِدًا بِعُذْرٍ، هَلْ يَقْعُدُ الْقَوْمُ خَلْفَهُ؟ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ يَقْعُدُونَ خَلْفَهُ، وَبِهِ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ"[3].

من الفوائد التي نستنبطها من الحديث:

1 – حصر النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – المأموم في متابعة إمامه .

2 – الإمام له قدر ومكانة فإذا تُقدِم عليه أو تُؤخر عنه، ضاعت هذه المكانة التي وضعها له الشرع [4] .

الموضع الرابع: " فَصَلَّى وَخَرَجَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخُطُّ بِرِجْلَيْهِ الأَرْضَ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ صَلِّ، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ – رضي الله عنه –، وَقَعَدَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ "[5].

"**وهذا يدل على شيئين:**

أحدهما: أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في صحته لم يكن من عادته أن يبلغ أحد وراءه التكبير، بل كانَ هوَ يسمع أهل المسجد تكبيره، فلا يحتاج إلى من يبلغ عنه.

---

(1) لسان العرب، 441/14 .

(2) صحيح البخاري، 10/8 .

(3) شرح السنة للبغوي، 421/3 .

(4) انظر في تأصيل المسألة http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=03-03-0018

(5) صحيح البخاري، 143/1 .

والثاني: أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لما مرض ضعف صوته عن إسماع أهل المسجد، وكان أبو بكر حينئذ يسمع الناس تكبيره، ويبلغ عنه"[1].

استدلوا بهذا الحديث على:

"جواز رفع المُذكر صوته بالتكبير والتحميد في الركوع والسجود ليسمع الناس إذا كثروا وبعدوا من الإمام في الجمعات وغيرها، وإذا جاز للإمام أن يجهر بالتكبير، جاز للمأموم مثل ذلك"[2] .

ويرى الباحث أن البنية التركيبية للجملة التفسيرية من الفعل(أشار)، وفاعله الضمير المستتر(هو) والجار والمجرور(إليه)، وحرف التفسير المهمل(أن) وفعل الأمر المجزوم بحذف علته(صلِّ) وفاعله الضمير المستتر(أنت) جاءت للدلالة على ما يُستقبل من الزمان، ولعلَّ إشارة النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لأبي بكرٍ بأن يستمر في الصلاة، أن النبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يعلم أن أيامه مهما طالت ستنتهي، ويجب أن يأخذ غيره دفَّة القيادة، وتولي أمر المسلمين .

الموضع الخامس: قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الكِتَابِ، فَقُلْتُ: " نَزَلَتْ فِينَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَاكَ، وَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ – رضي الله عنه – يَشْكُونِي، **فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ: أَنِ اقْدَمِ المَدِينَةَ فَقَدِمْتُهَا**، فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْنِي قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَاكَ لِعُثْمَانَ"[3].

"(قال): أبو ذر (كنت بالشأم)؛ أي بدمشق (فاختلفت أنا ومعاوية) بن أبي سفيان، وكان إذ ذاك عامل عثمان على دمشق (في) من نزل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[4] (قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب) نظرًا إلى سياق الآية فإنَّها نزلت في الأحبار والرهبان الذين لا يؤتون الزكاة، قال أبو ذر: (فقلت نزلت فينا وفيهم) نظرًا إلى عموم الآية (فكان بيني وبينه في ذلك) بل قيل: إنَّه كان كثير الاعتراض عليه والمنازعة له، وكان جيش معاوية يميل إلى أبي ذر وكان لا يخاف في الله لومة لائم . (وكتب) معاوية – رضي الله عنه – لما خشي أن يقع بين المسلمين خلاف وفتنة (إلى عثمان – رضي الله عنه – يشكوني)

---

(1) فتح الباري لابن رجب، 233/4 .

(2) شرح صحيح البخاري لابن بطال، 340/2 .

(3) صحيح البخاري، 107/2 .

(4) سورة التوبة، الآية: 34 .

إما بسبب هذه الواقعة الخاصة أو على العموم(فكتب إلي عثمان)، (أن أقدم المدينة)، (فقدمتها، فكثر علي الناس)؛ أي: يسألونه عن سبب خروجه من دمشق وعمّا جرى بينه وبين معاوية(حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك فذكرت ذلك لعثمان فقال لي: إن شئت تنحيت فكنت قريبًا). خشي عثمان على أهل المدينة ما خشيه معاوية على أهل الشأم (فذاك الذي أنزلني هذا المنزل). بالنصب(ولو أمروا علي) عبدًا(حبشيًّا لسمعت) قوله (وأطعت) أمره"[1].

الموضع السادس: أَتَى رِجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ المِنْبَرِ، فَقَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى فُلاَنَةَ، امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ: (أَنْ مُرِي غُلاَمَكِ النَّجَّارَ، يَعْمَلْ لِي أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ)"[2] .

كان النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بداية الأمر يخطب على جذع النخلة، فبعث النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إلى امرأة يقال أن " اسْمهَا عَائِشَة الْأَنْصَارِيَّة"[3] قوله: "أرسل رسول الله إلى فلانة – امرأة – وفي رواية جابر في (صحيح البخاري) وغيره: أن المرأة قالت: (يا رسول الله، ألا أجعل لك شيئًا تقعد عليه؟ فإنَّ لي غلامًا نجارًا)، وهذه الرواية في ظاهرها مخالفة لرواية سهل، والجمع بينهما أن المرأة عرضت هذا أولًا على رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، ثم بعث إليها النبي– عليه السلام– يطلب تنجيز ذلك"[4] .

"فَأَمَرَتْهُ يَعْمَلُهَا مِنْ طَرْفَاءِ الْغَابَةِ ثُمَّ جَاءَ بِهَا"[5] "فَعمل هَذِه الثَّلَاث (دَرَجَات) ، ثمَّ أَمر بهَا رَسُول الله – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم – فَوضعت هَذَا الْموضع، وَلَقَد رَأَيْت النَّبِي – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم – قَامَ عَلَيْهِ فَكبر وَكبر النَّاس وَرَاءه وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَر"[6] .

---

(1) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، 12/3 .

(2) صحيح البخاري، 61/3 .

(3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 153/4 .

(4) شرح أبو داود للعيني، 415/4 .

(5) فيض الباري على صحيح البخاري، 417/3 .

(6) ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، 2004م، 621/4 .

ويستدل من الحديث:

1 – أن تكون الخُطبة على المنبر: والمنبر من النبر وهو الارتفاع " (نَبَرَ) النُّونُ وَالْبَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى رَفْعٍ وَعُلُوٍّ"[1]، "والمِنْبَرُ: مَرْقاةُ الْخَاطِبِ، سُمِّيَ مِنْبَرًا لِارْتِفَاعِهِ وعُلُوِّه. وَانْتَبَرَ الأَميرُ: ارْتَفَعَ فَوْقَ الْمِنْبَرِ"[2].

2 – أن يسند الأمر إلى أهل الاختصاص، لذلك خص النبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الغلام النجار بعمل المنبر.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أن البنية التركيبية للجملة التفسيرية في هذا الموضع، دلت على ما يستقبل من الزمن شأنها شأن فعل الأمر .

الموضع السابع: أَمَرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: " أَنْ أَذِّنْ فِي النَّاسِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ اليَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ"[3].

عاشوراء، قال ابن دريد:" وعاشوراء: يَوْم سُمّي فِي الْإِسْلَام وَلم يُعرف فِي الْجَاهِلِيَّة. قَالَ أَبُو بكر: وَلَيْسَ فِي كَلَام الْعَرَب فاعولاء ممدودًا إلاّ عَاشُورَاء، هَكَذَا قَالَ البصريون "[4] . وَقَالَ اللَّيْث: "وَيَوْم عاشُوراء هُوَ الْيَوْم الْعَاشِر من المحرَّم"[5]. "عاشوراء: ممدودة والعامة تقصره"[6]. وقال ابن الجوزي: "وَيَوْم عَاشُورَاء وَهُوَ الْعَاشِر من الْمحرم عِنْد الْجُمْهُور"[7] .

دلالة الحديث:

" وَفِي أَمْرِهِ بِالإِمْسَاكِ بَقِيَّةَ النَّهَارِ بَعْدَ مَا أَكَلَ، دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ مُرَاعَاةِ حَقِّ الْوَقْتِ فِي الْعِبَادَةِ، وَعَلَى هَذَا مَنْ أَصْبَحَ يَوْمَ الشَّكِّ مُفْطِرًا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ أَصْبَحَ وَقَدْ نَسِيَ النِّيَّةَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الإِمْسَاكُ تَشَبُّهًا بِالصَّائِمِينَ، ثُمَّ يَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا وَجَبَ الإِمْسَاكُ بَقِيَّةَ النَّهَارِ، أَمَّا مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا بِعُذْرِ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ، أَوْ طَهُرَتِ الْحَائِضُ أَوَّلَ

---

(1) مقاييس اللغة، 380/5 .

(2) لسان العرب، 189/5 .

(3) صحيح البخاري، 44/3 .

(4) ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، ط1، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987م، 727 .

(5) تهذيب اللغة، 261/1 .

(6) الخطابي، غريب الحديث، 240/3 .

(7) ابن الجوزي، غريب الحديث، 96/2 .

النَّهَارِ مِنْ رَمَضَانَ، فَاغْتَسَلَتْ، فَلا يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّشَبُّهُ؛ لأَنَّ الشَّرْعَ رَخَّصَ لَهُمْ فِي الأَكْلِ مَعَ يَقِينِ الشَّهْرِ "[1].

"اختلفت الآثار في صوم يوم عاشوراء، فدل حديث عائشة على أن صومه كان واجبًا قبل أن يفرض رمضان، ودل أيضًا أن صومه قد رد إلى التطوع بعد أن كان فرضًا، ودل حديث سلمة أيضًا على وجوبه"[2]، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه البغوي، أقرب إلى الصواب، حيث قال: "وَكَانَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَرْضًا فِي الابْتِدَاءِ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانَ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ عَاشُورَاءَ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ"[3] .

وأما عن البنية التركيبية للجملة التفسيرية (أَمَرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: " أَنْ أَذِّنْ فِي النَّاسِ) فإنَّها دلت على ما يستقبل من الزمن القريب؛ حيث إنَّ الفعل لك يكن حاصلًا حال طلب النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من الرجل القيام بالآذان .

الموضع الثامن: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا، **فَأُوحِيَ إِلَيَّ فِي المَنَامِ: أَنِ انْفُخْهُمَا**، فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنِ، يَخْرُجَانِ بَعْدِي "[4].

"قَوْله: (فَأَهَمَّنِي شَأْنهمَا)؛ أَي: أحزنني أَمرهمَا. قَوْله: (أَن أَنْفُخَهُمَا)؛ أَي: أنفخ السوارين، وَهُوَ أَمر من النفخ، فَلَمَّا أَمر بالنفخ نفخهما، وَتَأْويل نفخهما أَنَّهُمَا قتلا بريحه ، أَي: أَن الْأسود ومسيلمة قتلا بريحه، وَالذَّهَب زخرف يدل على زخرفهما"[5] .

الوحي بمعنى الإشارة واستخدام لفظ الإشارة في هذا الموضع "الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية وفي طيرانهما إشارة إلى اضمحلال أمرهما ... فأما العنسي فقتله فيروز الصحابي بصنعاء في حياته – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في مرض موته على الصحيح، وأما مسيلمة فقتله وحشي قاتل حمزة في خلافة الصديق – رضي الله عنه – "[6]

---

(1) البغوي، شرح السنة، 335/6

(2) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، 140/4 .

(3) البغوي، شرح السنة، 336/6 .

(4) صحيح البخاري، 203/4 .

(5) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 210/16 .

(6) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 65/6 .

ذهب بعض علمائنا إلى أن لفظ (سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ) دلًّا على أنَّهما على ملكَيْنِ لِأَن الأساورة هم الْمُلُوك، وَفِي النفخ دَلِيل على اضمحلال أَمرهمَا"[1]. وقال غير واحد " أنهما من كذبهما وضعا شيئًا في غير موضعه، "(فأولتهما) أي السوارين (كذابين) لأن الكذب وضع الشيء في غير موضعه، ووضع سواري الذهب المنهي عن لبسه في يديه من وضع الشيء في غير موضعه إذ هما من حلية النساء، وأيضًا فالذهب مشتق من الذهاب فعلم أنه شيء يذهب عنه وتأكد ذلك بالأمر له بنفخهما فطارا، فدلّ ذلك على أنه لا يثبت لهما أمر، وأيضًا يتجه في تأويل نفخهما بأنه قتلهما بريحه لأنه لم يغزهما بنفسه"[2] .

ويرى الباحث أن الرأي الثاني أقرب إلى الصواب، فلم يكن الذهب قبل الإسلام مقتصر على الملوك، وإلا ما حرمه الإسلام على الرجال، ضف أن كتب التراجم لم تذكر أن (العنسي) كان ملكًا .

قَوْله: (يخرجَانِ بعدِي) استشكل بأنهما كانا في زمنه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وأجيب: بأن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة . قال النووي: "أي يظهران شوكتهما ودعواهما النبوة وإلا فقد كانا في زمنه"[3].

ويرى الباحث أن البنية التركيبية للجملة التفسيرية دلت على ما يستقبل من الزمن، حيث إنَّ فعل الأمر وضع ليدل على ما لم يقع وفعل، النفخ كان هنا غير واقع .

الموضع التاسع: فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى يَعْلَى[4] بِيَدِهِ: أَنْ تَعَالَ، فَجَاءَ يَعْلَى فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مُحْمَرُّ الوَجْهِ، يَغِطُّ كَذَلِكَ سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: أَيْنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ العُمْرَةِ آنِفًا، فَالْتُمِسَ الرَّجُلُ فَأُتِيَ بِهِ"[5].

---

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 210/16 .

(2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 65/6 .

(3) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج شرح النووي على مسلم، ص:1412 .

(4) هو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث بن بكر بن زيد بن مالك بن حنظلة التميمي، أبو خلف، ومنية، هي أمه، ويقال جدته، وهي مُنْيَةَ بِنْتِ غَزْوَانَ أُخْتِ عُتْبَةَ بنِ غَزْوَانَ، ويقال: منية بنت جابر بن وهيب بن مسيب بن زيد. أسلم يوم فتح مكة، وشهد الطائف، وحنينا، وتبوك مع رسول الله ﷺ. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 414/8. و سير أعلام النبلاء، 100/3.

(5) صحيح البخاري، 157/5 .

جاء هذا الحديث في قصة يعلي بن أمية، حين كان يقول:" لَيْتَنِي أَرَى النَّبِيّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْوَحْىُ، فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِالْجِعْرَانَةِ عَلَيْهِ، ثَوْبٌ قَدْ أَظَلَّ عَلَيْهِ وَمَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّخَ بِطِيبٍ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ"[1]، "(فأشار عمر) – رضي الله عنه – (إلى يعلى بيده أن تعال، فجاءه يعلى فأدخل رأسه) ليرى النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حال نزول الوحي لتقوية الإيمان بمشاهدته (فإذا النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– محمر الوجه يغط ... يتردد صوت نفسه كالنائم من شدة ثقل الوحي (كذلك ساعة ثم سري عنه) أي كشف عنه ما يتغشاه من ثقل الوحي"[2] .

ويرى الباحث أن البنية التركيبية للجملة التفسيرية، دلت على ما يستقبل من الزمن القريب، ألا ترى أن يعلي لم يكن حاضرًا عند الرسول أثناء الوحي، وأن إشارة عمر ليعلي كي يرى الرسول ويحقق أمنيته رؤية الرسول أثناء نزول الوحي عليه، فأخذ وقتًا للانتقال من مكانه لمجلس الرسول بعد تلقيه الإشارة الدالة على الأمر، ضف ما ذهب إليه بعض علمائنا أن فعل الأمر دال على الاستقبال وليس الحال .

الموضع العاشر: " **فَأَوْمَأَ** إِلَيْهِ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِيَدِهِ، **أَنِ امْضِهْ**، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَلَبِثَ أَبُو بَكْرٍ هُنَيَّةً يَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – "[3].

ورد هذه الحديث ضمن الأحاديث التي تحدثت عن مرض النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– ولم يستطع أن يؤم الناس في تلك الفترة فتولى الإمامة أبو بكر الصديّق – رضى الله عنه – وبداية الحديث أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال لبلال: إنْ حضرت صلاة العصر، ولم آتك فمر أبا بكر فليصل بالناس فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام فذكره، ولما خرج النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى الناس أراد أبو بكر – رضى الله عنه – أن يرجع ليفسح المجال للنبي؛ كي يؤم هو الناس "فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِيَدِهِ، **(أَنِ امْضِهْ)** ويرجع تراجع أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – إلى الخلف ما قاله أبو بكر (لم يكن لابن أبي قحافة

(1) شرح صحيح البخاري لابن بطال، 218/10 .
(2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 410/6 .
(3) صحيح البخاري، 74/9 .

أن يؤمّ النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، ولم يقل لم يكن لي أو لأبي بكر هضمًا لنفسه وتواضعًا وأبو قحافة كنية والد أبي بكر – رضي الله عنه – "[1].

وجاءت البنية التركيبية للجملة التفسيرية في هذا الموضع للدلالة على زمن الاستقبال القريب، حيث إنَّ أبا بكر لم يأخذ وقتًا طويلًا بين تراجعه، وأمر النبي (أن أمضه) والاستمرارية .

الموضع الحادي عشر: "عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ، فَأَتَى رَاهِبًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ: هَلْ مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لاَ، فَقَتَلَهُ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: ائْتِ قَرْيَةَ كَذَا وَكَذَا، فَأَدْرَكَهُ المَوْتُ، فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلاَئِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلاَئِكَةُ العَذَابِ، **فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَقَرَّبِي، وَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعَدِي**، وَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَهُمَا، فَوُجِدَ إِلَى هَذِهِ أَقْرَبَ بِشِبْرٍ، فَغُفِرَ لَهُ "[2] .

أمر الله القرية التي خرج منها أن تباعدي، و التي قصدها أن تقربي، حيث سيجري بعد ذلك حكم وقياس، ممّا تجدر الإشارة إليه أن دلالة البنية التركيبية للجملة التفسيرية، ما يستقبل من الزمن القريب، ألا تجد أن أمر بقياس المسافة جاء أن طبقت كل قرية الأمر الأول الذي طلب منها، كما أن فعل الأمر أساسًا وضع للدلالة على المستقبل .

ما يستدل علية من الحديث[3]:

1 – أن التوبة تكفّر الكبائر كلها مهما بلغت، بما في ذلك القتل، لأن الله تعالى قبل توبة هذا الرجل الذي قتل مائة نفس، ولا يقال: إنَّ القتل من حقوق الآدميين التي لا تقبل فيها التوبة إلا باستحلال أصحاب الحقوق ومسامحتهم وإرضائهم، لأن الله إذا قبل توبة العبد أرضى عنه خصمه .

2 – يظهر في هذا الحديث فضل العالم على العابد، لأن الذي أفتاه أولًا بأن لا توبة له غلبت عليه العبادة؛ فاستعظم وقوع ما وقع من ذلك القاتل من جرأته على قتل هذا العدد الكثير، وأما الثاني: فغلب عليه العلم فأفتاه بالصواب وهذا يدل على قيمة العلم، وأن العالم مقدم على العابد.

---

(1) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 10/ 253 .

(2) صحيح البخاري، 174/4 .

(3) منار القاري مختصر صحيح البخاري، 222/4 .

3 – أنه ينبغي لمن تاب من ذنب ولا سيما إذا كان من الكبائر أن يعقبه بالإكثار من العبادات والأعمال الصالحة، ومعاشرة الصالحين، ولهذا أفتاه هذا العالم الواعي أن يذهب إلى تلك القرية الصالحة، ليعايش الصالحين من أهلها، فيقتدي بهم في عبادتهم، فإنَّ الحسنة تكفر السيئة، فإذا أضيفت الحسنات إلى التوبة الصادقة كانت خيرًا على خير .

4 – أعمال الإنسان بالخواتيم، حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قَالَ:" ... فَ وَاللَّهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ – أَوْ: الرَّجُلَ – يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا. وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا"[1] .

الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير(أن) والمصدّرة باسم:

الأصل في الجملة الاسمية اثبات المعنى للشيء من غير أن يقتضي ذلك تجدده شيئًا بعد شيء[2]، "فأصبحت هي المعول الأساس في التعبير عن الحقائق الثابتة التي تقتضي بدورها اتصاف المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا"[3]

الموضع الأول: "عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ)، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ، قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي نَفْسِهِ خِفَّةً، فَخَرَجَ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يَؤُمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ: **(أَنْ كَمَا أَنْتَ)**، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاَةِ أَبِي بَكْرٍ "[4].

مفردات الحديث:

(حِذَاءَ) "حاذيتُ الرجلَ محاذاةً وحِذاءً، إذا كنت بإزائه، ودُور بني فلَان تحاذي دُور بني فلَان"[5]." قَوْله: **(حذاء أبي بكر)**؛ أَي: محاذيا من جِهَة الْجنب لَا من جِهَة القدام وَالْخلف"[6]

(1) صحيح البخاري، 122/8 .

(2) الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ص:29 .

(3) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، ص:33 .

(4) صحيح البخاري، 137/1 .

(5) جمهرة اللغة، 1048/2 .

(6) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 303/5 .

وقوله: **(كما أنت)**؛ أي: ابقَ في صلاتك على هيأتك وحالك ثابتًا، لا ترجع ولا تتحرك من هذا المكان .

أحكام الحديث:

كَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلاةِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاةِ أَبِي بَكْرٍ، يقول ابن بطال: "سُنَّة الإمامة تقديم الإمام، وتأخير الناس عنه، ولا يجوز أن يكون أحد مع الإمام في صف إلا في موضعين: أحدهما: العلة التي في هذا الحديث وما كان في معناها، مثل أن يضيق الموضع، فلا يقدر على التقدم، فيكون معهم في صف، ومثل العراة أيضًا إذا أمن أن يرى بعضهم بعضًا. والموضع الثاني: أن يكون رجل واحد مع الإمام، فإنه يصلى على يمينه في الصف معه، كما فعل النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بابن عباس إذ أدارهُ من خلفه إلى يمينه، فإن صلى الإمام في صف المأمومين بغير عذر، فقد أساء وخالف سنة الإمامة وصلاته تامة"[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن البنية التركيبة للجملة التفسيرية جاءت للدلالة على ما يستقبل من الزمن القريب، حيث إنَّ أبا بكر تراجع عندما رأى النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ولكنّ النبي أشار إليه ابقَ مكانك؛ أَيْ: كُنْ مُشَابِهًا لِمَا أَنْتَ عَلَيْهِ، أَيْ يَكُونُ حَالُكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُشَابِهًا لِحَالِكَ فِي الْمَاضِي.

(1) شرح صحيح البخاري لابن بطال، 301/2 .

المطلب الثاني – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أي):

أولًا – الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أي) والمفسرة للألفاظ والجمل:

الموضع الأول: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَفَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ غَزْوَةٍ، فَتَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَنَخَسَ بَعِيرِي بِعَنَزَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَانْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجْوَدِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ الإِبِلِ، فَإِذَا النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: (مَا يُعْجِلُكَ) قُلْتُ: كُنْتُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِعُرُسٍ، قَالَ: (أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟)، قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: (فَهَلَّا جَارِيَةً تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ)، قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، قَالَ: (أَمْهِلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا – **أَيْ عِشَاءً** – لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَحِدَّ المُغِيبَةُ)[1]

فَتَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ وردت كلمة قطوف في المعاجم بمعنيين متضادين الأول: "القِطافُ: الإبطاءُ في السَّيْر والمُقاربَةُ بين الخُطَى. يُقالُ: جَمَلٌ قَطُوفٌ"[2] وفي الوسيط " من الدَّوَابّ الَّتِي تسيء السّير وتبطئ وَقد يُوصف بهَا الْإِنْسَان فَيُقَال هَذَا غُلَام قطوف"[3]. والثاني: "فَيُقَالُ: قَطَفَ الدَّابَّةُ يَقْطِفُ قَطْفًا، وَهُوَ قَطُوفٌ، كَأَنَّهُ مِنْ سُرْعَةِ نَقْلِهِ قَوَائِمَهُ يَقْطِفُ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا"[4]. "القِطافُ: تقارُب الخَطْو فِي سُرْعة مِنَ القَطف وَهُوَ القَطع"[5] . والذي يرجحه الباحث، وظاهر السياق المعنى الثاني إذ لحقوا به، بعد سرعة في المشي وبذل مجهود .

قَالَ الْكرْمَانِي: "إِنَّمَا فسر اللَّيْل بالعشاء لِئَلَّا يُنَافِي مَا تقدم فِي كتاب الْعمرَة فِي: بَاب لَا يطْرق أَهله، أَنه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نهى أَن يطْرق أَهله لَيْلًا"[6]. وعلق على ذلك العيني بقوله:" هَذَا غير مُخَالف لِأَن هَذَا قَالَه لمن يقدم بغنة من غير أَن يعلم أَهله بِهِ، وَأما هُنَا فَتقدم خبر مَجِيء الْجَيْش وَالْعلم بوصوله وَقت كَذَا وَكَذَا"[7] .

ويرى الباحث أن مجيء البنية التركيبية للجملة التفسيرية من حرف التفسير (أي)، ولفظ (عشاءً) الواقع بدلًا، جاء ليقيد العام حيث إنَّ الليل مطلق يمتد من المغيب حتى الفجر، وفي

---

(1) صحيح البخاري، 5/7 .

(2) غريب الحديث للخطابي، 1/ 449 .

(3) مجمع اللغة العربية مصر، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004م، ص: 747 .

(4) مقاييس اللغة، 103/5 .

(5) لسان العرب، 286/9 .

(6) صحيح البخاري بشرح الكرماني، 64/19 .

(7) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 108/20 .

موضع سابق نهى النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – طرق الرجل باب أهله ليلًا، وأتى بلفظ عشاءً لحصر المدة الزمنية، فتكون المرأة قد جهزت نفسها لزوجها، خصوصًا أن الموقف إقدام على ليلة بناء، فإن وجد الرجل من أهل بيته في هذا الموضع شيء غير سارٍ، سيدعوه إلى النفور، لذا منح النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الفرصة لنساء المؤمنين كي يأخذن زينتهن ويعدلن من هيئتهن، بدليل قوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من الحديث السابق: "كَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ[1] وَتَسْتَحِدَّ[2] المُغِيبَةُ[3]" .

الموضع الثاني: "عَنْ عَائِشَةَ، – رضي الله عنها – قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– سُحِرَ، حَتَّى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلاَ يَأْتِيهِنَّ، قَالَ سُفْيَانُ: وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السِّحْرِ، إِذَا كَانَ كَذَا، فَقَالَ: (يَا عَائِشَةُ، أَعَلِمْتِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلاَنِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلْآخَرِ: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ – رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفٌ لِيَهُودَ كَانَ مُنَافِقًا – قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ، قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، تَحْتَ رَاعُوفَةٍ فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ) قَالَتْ: فَأَتَى النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – البِئْرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ، فَقَالَ: (هَذِهِ البِئْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ) قَالَ: فَاسْتُخْرِجَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَفَلاَ؟ – أَيْ تَنَشَّرْتَ – فَقَالَ: (أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا)"[4] .

مفردات الحديث: "النُّشْرَةُ: عِلاجُ رُقْيَةٍ يُعالج بهَا المَجْنُون، يُنَشَّرُ بهَا عَنهُ تَنشِيرًا، ورُبَّما قَالُوا للْإِنْسَان المهزول الْهَالِك، كأَنَّهُ نُشْرَة، والنّاشِيرُ"[5]، "سُمِّيَتْ نُشْرة لأَنه يُنَشَّر بِهَا عَنْهُ مَا خامَرَه مِنَ الدَّاء أَي يُكشَف ويُزال"[1].

---

(1) تمتشط الشعثة وشعث رَأسه وَلنْ يزِيدهُ المَاء إِلَّا شعثا ويأتون شعثا يُقَال: رجل شعث، وَشعر شعث وَأَشْعَث فيهمَا وَامْرَأَة شعثاء وشعثة وَهُوَ المتلبد الشّعْر المغير، وَقَوله: أَسأَلك رَحْمَة تلم بهَا شعثي أَي تجمع بهَا مفترق أَمْرِي. عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، ودار التراث، 255/2 .

(2) وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْحَدِيدَةِ يَعْنِي الِاسْتِحْلَاقَ بِهَا، اسْتَعْمَلَهُ عَلَى طَرِيقِ الْكِنَايَةِ وَالتَّوْرِيَةِ. الأَصمعي: استحدَّ الرجلُ إِذا أَحَدَّ شَفْرته بِحَدِيدَةٍ وَغَيْرِهَا. لسان العرب، 142/3 .

(3) أَي تَحْلِقُ عَانَتَهَا . لسان العرب، 142/3 .

(4) صحيح البخاري، 137/7 .

(5) تهذيب اللغة، 340/11 .

" قَوْله: (وتنشرت) وهلا تنشرت، النشرة بِضَم النُّون، نوع من التطبب بالاغتسال، على هَيْئَة مَخْصُوصَة بالتجربة، لَا يحتملها الْقيَاس الطبي، وَقد اخْتلف الْعلمَاء فِي جَوَازهَا"[2] ." والنشرة بِضَم النُّون وَسُكُون الشين الْمُعْجَمَة، وَهِي الرّقية الَّتِي بهَا يحل عقد الرجل عَن مُبَاشرَة الْأَهْل، وَهَذَا يدل على جَوَاز النشرة، وَأَنَّهَا كَانَت مَشْهُورَة عِنْدهم وَمَعْنَاهَا اللّغَوِيّ ظَاهر فِيهَا، وَهُوَ نشر مَا طوى السَّاحر، وتفريق مَا جمعه"[3] .

ويرى الباحث أن البنية التركيبية للجملة التفسيرية اللفظ المبهم(أفلا) و(أي) حرف العبارة والتفسير، والفعل(تنشرت) وفاعله(هي) جاءت للتفسير (أفلا) فأزالت ابهام اللفظ ودلت على الحال.

الموضع الثالث: "عَنْ أَسْمَاءَ[4]، قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ تُصَلِّي فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ، فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الغَشْيُ"[5] . ورد هذا الحديث في قصة صلاة الخسوف .

معنى الحديث: "تقول أسماء – رضي الله عنها –: " أتيت عائشة وهي تصلي فقلت ما شأن الناس فأشارت إلى السماء " أي جئت إلى عائشة – رضي الله عنها – وهي تصلي مع النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –صلاة الجماعة في غير الأوقات المعتادة للصلوات الخمس، فأثار ذلك انتباهي، وأحسست أن شيئًا قد حدث، فقلت لعائشة: ما بال الناس يصلون جماعة في غير وقت الفريضة، فأشارت بيدها إلى السماء، إشارةً معناها انظري إلى السماء تعرفين سبب هذه الصلاة، وهو كسوف الشمس. فقالت سبحان الله؛ أي: فلما أشارت بيدها إلى السماء، قالت: سبحان الله لتنبّهني إلى ما حدث بالتسبيح والإشارة معًا " قلت: آية؟ فأشارت برأسها؛ أي: نعم (أي فأشارت إشارة تفسيرُها نعم) .

---

(1) لسان العرب، 209/5 .

(2) القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض المالكي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة، 1978م، 29/2 .

(3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 422/21 .

(4) أسماء بنت أبي بكر الصديق – رضي الله عنها – الأخت الكبيرة لعائشة – رضي الله عنها –.

(5) صحيح البخاري، 28/1 .

اللغويات في الحديث:

(مَا شَأْنُ النَّاسِ؟) قائمين قزعين**(فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ)** الإشارة باليد أو الرأس أو العين، والأرجح أنَّها بالرأس في هذا الموضع؛ بدليل ورود الرأس في الموضع الثاني، والمعنى أن الشمس في **(السماء)** انكسفت، والناس يصلون لذلك **(آيَةٌ)**علامة لعذاب الناس كأنَّها مقدّمة له **(فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا؛ أَيْ: نَعَمْ)** والمراد أنَّها أشارت إشارة مفهمة يستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم **(تَجَلَّانِي)**، "أَي: غَطَّاني وغشَّاني، وأَصله تَجَلْلَنِي، فأُبدلت إِحدى اللَّامين أَلفًا مِثْلَ تَظَنَّى وتمَطَّى فِي تظنَّن وتمطَّط، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ مَعْنَى تَجَلَّاني الغشيُ ذَهَبَ بقوَّتي وَصَبْرِي مِنَ الجَلاءِ، أَو ظَهَر بِي وبانَ عليَّ"[1] **(الغَشْيُ)** قال تعالى: ﴿**أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ**﴾[2] . "الْغَيْنُ وَالشِّينُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَغْطِيَةِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ. يُقَالُ غَشَّيْتُ الشَّيْءَ أُغَشِّيهِ"[3] . وتركيب **(تجلاها الغشي)**؛ أَيْ: مِنْ طُولِ صَلاَةِ النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – .

ومما تجدر الإشارة إليه أن جملة**(أَيْ نَعَمْ)** جاءت تفسيرًا لمضمون الإشارة، فأفادت ما يفيده صريح القول، فدلت على الحال .

الموضع الرابع: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبٍ، أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي المَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، فَنَادَى: (يَا كَعْبُ) قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا) **وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ: أَيِ الشَّطْرَ**، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (قُمْ فَاقْضِهِ)"[4] .

يرى الباحث أن مجيء البنية التركيبية للجملة التفسيرية، من مضمون الإشارة، وحرف التفسير (أي) واللفظ المفسِّر، دلَّت على أن الإشارة تقوم مقام القول، وأن إشارة القادر على النطق في الأمور الدينية جائز، وإشارة النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لم يقصد بها وجها الالزام، وإنما هي مجرد وساطة وشفاعة وإصلاح بين المتخاصمين، له أن يقبلها، أو يعتذر عنها ودليل ذلك

---

(1) لسان العرب، 153/14 .

(2) سورة النور، الآية: 40 .

(3) مقاييس اللغة، 425/4 .

(4) صحيح البخاري، 122/3 .

قول كعب في رواية: قد قبلت؛ (أي قبلت وساطتك) قال: "قم فاقضه؛ أي: قم يا ابن أبي حدرد فسدد نصف الدين فورًا، والأمر هنا أمر وجوب وإلزام"[1] . قد مرَّ تفصيل القول من هذا الحديث في موضع سابق[2] .

(1) منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، 31/2 .

(2) البحث نفسه، ص: 141 .

الخاتمة– وتضمن أهم النتائج والتوصيات:

النتائج والتوصيات .

1) إن الفرق الجوهري بين التفسير والجملة التفسيرية، أن الأول منهما إضافة على النص الأساسي بعد انتهاء حدث التكلم، وغالبًا يكون من شخص غير المتكلم، أما الثاني، فإضافة يقوم بها المتكلم أثناء حدث التكلم؛ بهدف إزالة الغموض، وتوضيح جملة أطلقها .
2) إن الجملة التفسيرية هي المركبٌ الإسنادي المتصف بالإفادة المعنوية يُقحم بعد جملة يُزيل إبهامها ويزيدها وضوحًا وبيانًا .
3) كشف البحث عن أن جملة التفسير المقرونة بحرف التفسير (أن) هي الأوسع انتشارًا في أحاديث كتاب صحيح البخاري، إذْ بلغ عددها خمسة وثلاثين موضعًا؛ أي ما نسبته 68.6%، ثم تلتها الجملة المجردة من حرف التفسير، إذ بلغ عدد مواضع ورودها اثنا عشر موضعًا؛ أي ما نسبته 23.5%، ثم الجملة التفسيرية المقرونة بـ(أي) التفسيرية، والتي كانت محدودة إذا ما قيست بما سبقها، إذ بلغت عدد مواضع ورودها أربعة مواضع؛ أي ما نسبته 7.8% .
4) إن الهدف من إيراد الجملة التفسيرية في معظم الشواهد الواردة في الأحاديث النبوية كانت لإزالة الإبهام وإضافة عنصر التشويق .
5) ورد غير موضع للجملة التفسيرية في فترة مرض النبي – صلى الله عليه وسلم – حيث إنَّه لم يستطع النطق فكان يستخدم الإماءة والإشارة .
6) إنَّ مفهوم التفسير مصطلحًا ودلالةً كان قائمًا في أذهان النحاة العرب منذ بداية الدراسات النحوية ، فورد عند سيبويه ومن جاء بعده من النحاة ، وكذلك عند أصحاب مصنفات كتب معاني القرآن وإعرابه وبيانه ، وأصحاب مصنفات حروف المعاني .
7) كشف البحث أن النحاة في كثير من المواضع خالفوا وخرجوا عن القواعد التي وضعوها للحكم على الجملة التفسيرية بشكل عام والمقرونة بحرف التفسير (أن) بشكل خاص إذ ذهبوا إلى أنَّها مصدرية رغم توافر شروط مجيئها تفسيرية .
8) القول بأن الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب ضيَّق دلالة المصطلح؛ فأخرج كثيرًا من الجمل التي تؤدي معنى التفسير من نطاق الجملة التفسيرية .

9) لم يقف الباحث على السبب الحقيقي الذي تذرّع به النحاة لمنع مجيء أن التفسيرية بعد فعل فيه القول .

التوصيات:

1-أوصي المعنيين بضرورة تشجيع الطلبة على دراسة الظواهر النحوية في الحديث الشريف، للكشف عن فصاحة لغة الحديث الشريف .

2-هناك كثير من المسائل النحوية في صحيح البخاري، بإمكان الباحثين تناولها، ودراستها نحويًا، وصرفيًا، ودلاليًا، وبلاغيًا .

هذا ما أمكنني ملاحظته عن نظام الجملة التفسيرية المتوفرة في أحاديث كتاب صحيح البخاري، أرجو من الله أن أكون قد أصبت في بحثي، وأخيرًا أسألُ اللهَ أن ينفعَ به كاتِبَهُ، وقارِئَهُ وأن أجدَ نفعَهُ وأثرَهُ يومَ ألقاه، و آخر دعائي أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع .

*القرآن الكريم .

أولًا: الكتب .

1) الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(ت 686هـ)، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، جامعة الإمام محمد الإسلامية، السعودية، (د . ت) .

2) الإيجي الشافعيّ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني(ت 905 هـ)، **تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م .

3) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة(ت 215 هـ)، **معاني القرآن**، ط1، تحقيق: هدى محمود قريعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م .

4) الأزهري، خالد بن عبد الله(ت 905 هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م .

5) الأزهري، خالد، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، ط1، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2002م .

6) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت 370 هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العتيبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م .

7) الأنباري، أبو البركات(ت 577 هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط4، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة، 1961م .

8) الأنباري، أبو البركات، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م .

9) الأندلسي، أبو حيّان، (ت 745هـ)، **ارتشاف الضرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م .

10) الأندلسي، أبو حيان، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، وعرفان العشا حسونة، وزهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992م .

11) الأندلسي، محمد بن عبد الحق ابن عطية(ت 542 هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، دار ابن حزم، (د . ت) .

12) الأندلسي، محمد بن عبد الله بن مالك(ت 672 هـ)، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان(د . ت) .
13) الأنصاري، جمال الدين بن هشام(ت 671 هـ)، **الإعراب عن قواعد الإعراب**، ط1، تحقيق: علي فودة نيل، دار الأصفهاني، جدة، 1982م .
14) الأنصاري، جمال الدين بن هشام، **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001م .
15) الأنصاري، جمال الدين بن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ط11، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1383هـ .
16) الأنصاري، جمال الدين بن هشام، **مغني اللبيب**، ط1، تحقيق: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1964م .
17) الأنطاكي، محمد، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ط3، دار الشروق العربي، بيروت، (د . ت) .
18) أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م .
19) الأوسي، قيس إسماعيل، **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغين**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1988م .
20) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة(ت 256 هـ)، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، (د . ت) .
21) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – المعروف ب. صحيح البخاري**، ط1، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، 2001م .
22) البدري، كمال إبراهيم، **الزمن في النحو العربي**، ط1، الرياض، 1404هـ .
23) آل بسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح(ت 1423 هـ)، **تيسير العلام شرح عمدة الأحكام**، ط10، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الصحابة، الشارقة، 2006م .
24) البطليوسي، ابن السيد، **المثلث**، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة، الجمهورية العراقية، 1981م .

25) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ مدينة السلام**، ط1، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2001م .

26) البغدادي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، 1977م.

27) البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، ط1، تحقيق: شعيب الأرناؤوط- محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، 1983م .

28) بكير، عبد الوهاب، **وأخرون، النحو العربي من خلال النصوص**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1971م .

29) البنا، أحمد بن محمد، **اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات**، ط1، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتاب، بيروت، 1987م .

30) البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر (691هـ)، **تفسير البيضاوي**، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان(د . ت) .

31) الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك،(ت 279 هـ) **الجامع الكبير- سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م .

32) التميمي، أبو عبيدة معمر بن مثنى(ت 210 هـ)، **مجاز القرآن**، مكتبة الخانجي، مصر.

33) التهانوي، محمد علي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ط1، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م .

34) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د . ت) .

35) ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي(ت 833 هـ)، **غاية النهاية في طبقات القرّار**، ط1، تحقيق: ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006م .

36) الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **غريب الحديث**، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م .

37) الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، (د . ت) .

38) ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت 392 هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، (د . ت) .

39) ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، **سر صناعة الإعراب**، ط1، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م.

40) حجازي، محمود فهمى، **أسس علم اللغة العربية**، دار الثقافة غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م .

41) الحديثي، خديجة، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث**، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، (د . ت) .

42) ابن حجة الحموي(ت 837 هـ)، تقي الدين أبي بكر علي، **خزانة الأدب وغاية الأرب**، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1987م .

43) حسان، تمام(ت 1432 هـ)، **العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 1994م .

44) حسن، عباس(ت 1398 هـ)، **النحو الوافي**، ط3، دار المعارف، مصر، (د . ت) .

45) حسين، محمد الخضر(ت 1377 هـ)، **دراسات في العربية وتاريخها**، ط2، المكتب الإسلامي، و مكتبة دار الفتح، دمشق 1960م .

46) حيدر، فريد عوض، **علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية**، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م .

47) أحمد بن محمد المعروف بالسمين الحلبي(ت 756 هـ)، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د . ت) .

48) الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد(ت 1351 هـ)، **شذا العرف في فن الصرف**، دار الكيان للطباعة والنشر، الرباط، (د . ت) .

49) ابن حنبل، أحمد بن محمد(ت 241 هـ)، **المسند**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1995م.

50) ابن خالويه(ت 370 هـ)، **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع**، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).

51) الخرّاط، أحمد بن محمد، **المجتبي من مشكل إعراب القرآن**، مجمع الملك فهد للطباعة، المدينة المنورة، 2005م .

52) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم(ت 388 هـ)، **غريب الحديث للخطابي**، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، 1982م .

53) الخطيب، عبد اللطيف محمد، **شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري**، ط1، دار التراث العربي، الكويت، 2000م .

54) الدجني، فتحي عبد الفتاح، **الجملة النحوية نشأةً وتطورًا وإعرابًا**، ط2، مكتبة الفلاح، الكويت، 1987م .

55) ابن دريد الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن(ت 321 هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م .

56) الدريس، خالد بن منصور بن عبد الله، **موقف الإمام بخاري ومسلم من الاشتراط**، مكتبة الرشد، الرياض، (د . ت) .

57) الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، دار الكتب العامرة، القاهرة، 1884م .

58) الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني(ت 1425 هـ)، **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1996م .

59) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت 748 هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، صالح السَّر، ط11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م .

60) ذو الرمة(ت 117 هـ)، **ديوان ذي الرمة**، ط1، شرح أحمد حسين بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995م .

61) الراجحي، عبده، **التطبيق النحوي**، دار المعرفة الجامعية، ط2، 2000م .

62) الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي(ت 666 هـ)، **مختار الصحاح**، ط5، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، 1999م .

63) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد(ت 502 هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد رشيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د . ت) .

64) رشيد، كمال(ت 1428 هـ)، **الزمن النحوي في اللغة العربية**، عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008م .

65) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى(ت 348 هـ)، **معاني الحروف**، ط1، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، 1981م .

66) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري(ت 311 هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، عالم الكتاب، بيروت، ط1، 1988م .

67) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(ت 794 هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، (د . ت) .

68) الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2002م

69) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر(ت 538 هـ)، **تفسير الكشاف عن حقائق غموض التنزيل**، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1994م .

70) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، ط2، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، (د . ت).

71) زياد الأعجم(ت 105 هـ)، **ديوان زياد الأعجم**، جمع وتحقيق: يوسف حسين بكار، دار الميسرة، 1983م .

72) السامرائي، فاضل صالح، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، عمان، ط2، 2007م .

73) السبتي، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي(ت 544 هـ)، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المكتبة العتيقة، ودار التراث، (د . ت) .

74) السرَّاج، أبي بكر محمد بن سهل(ت 316 هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د . ت) .

75) السعدي، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي(ت 515 هـ)، **كتاب الأفعال**، دار المعارف العثمانية، ط1، 1942م .

76) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي(ت 626 هـ)، **مفتاح العلوم**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م .

77) السندي، محمد بن عبد الهادي التتوي(ت 1138 هـ)، **حاشية السندي على سنن النسائي**، تحقيق: مكتب التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د . ت) .

78) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد(ت 581 هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م .

79) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180 هـ)، **الكتاب**، تحقيق، عبد السلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، (د . ت) .

80) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911 هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.

81) السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد للطباعة، المملكة العربية السعودية، (د . ت) .

82) السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في أصول النحو**، ط2، دار البيروتي، 2006م.

83) السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ط1، تحقيق: محمود أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، (د . ت) .

84) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى(ت 790 هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، السعودية، (د . ت) .

85) الشافعي، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري(ت 1057 هـ)، **دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين**، دار الكتاب العربي، بيروت، (د . ت) .

86) الشريف، محمد حسن، **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م .

87) الشمني، أحمد بن محمد(ت 872 هـ)، **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، مطبعة محمد أحمد أفندي مصطفى، (د . ت) .

88) الشنواني، أبو بكر(ت 1019 هـ)، **حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام**، ط2، مطبعة النهضة، تونس، (د . ت) .

89) الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن(ت 643 هـ)، **علوم الحديث لابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عستر،(د . ت) .

90) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد(ت 1250 هـ)، **فتح القدير**، ط4، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2007م .

91) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1995م .

92) صافي، محمود (ت 1376 هـ)، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، ط1، دار الرشيد، 1992م .

93) الصفاقسي، إبراهيم محمد(ت 742 هـ)، **المجيد في إعراب القرآن المجيد(سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة)**، ط1، تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، 1992م .

94) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب(ت 360 هـ)، **المعجم الكبير**، ط2، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د . ت) .

95) ظفر، جميل أحمد، **النحو القرآني**، مكة المكرمة، ط2، 1998م .

96) ابن عاشور، محمد الطاهر(ت 1392 هـ)، **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

97) عبد اللطيف، محمد حماسة(ت 1436 هـ)، **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003 .

98) عبد اللطيف، محمد حماسة(ت 1436 هـ)، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2002م .

99) عبد الملك، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف(ت 449 هـ)، **شرح صحيح البخاري لابن بطال**، ط2، مكتبة الرشد، الرياض، 2003م .

100) عبيد، محمد بن عبد الكريم، **روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري**، ط1، دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض، 1426 هـ .

101) العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن حسن(ت 806 هـ)، **طرق التثريب في شرح التقريب**، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، (د . ت) .

102) العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر(ت 852 هـ)، **تغليف التعليق**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، ط1، المكتب الإسلامي، دار عمان، 1985م .

103) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري**، تحقيق وتصويب: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د . ت) .

104) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **هدي الساري مقدمة فتح البخاري**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، (د . ت) .

105) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله(ت 395 هـ)، **الصناعتين**، ط1، تحقيق: علي محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، 1952م .

106) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد(ت 696 هـ)، **شرح الجمل الزجاجي**، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998م .

107) ابن عقيل، بهاء الدين(ت 769 هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م .

108) ابن عقيل، بهاء الدين، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كمال بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982م .

109) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله(ت 616 هـ)، **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د . ت).

110) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسن، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البيجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د . ت) .

111) علاونة، شريف راغب، **عمرو بن براقة الهمداني سيرته وشعره**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005م .

112) العلوي، يحيى بن حمزة بن علي(ت 749 هـ)، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق القرآن**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د . ت) .

113) عمر، أحمد مختار(ت 1423 هـ)، **علم الدلالة**، ط5، عالم الكتاب، القاهرة، (د . ت) .

114) العيد، تقي الدين بن دقيق(ت 702 هـ)، **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عالم الكتاب، 1955م .

115) العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين(ت 885 هـ)، **شرح سنن أبي داود**، ط1، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م .

116) العيني، أبو محمد محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م .

117) العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ط1**، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010م .

118) الغلاييني، مصطفى(ت 1363 هـ)، **جامع الدروس العربية**، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، لبنان، (د . ت) .

119) الغنيمان، عبد الله محمد، **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1984م .

120) ابن فارس، أبو الحسن أحمد(ت 395 هـ)، **الصاحبي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م .

121) ابن فارس، أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م .

122) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد(377 هـ)، **المسائل المشكلة**، قرأه وعلق عليه يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م .

123) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله(ت 207 هـ)، **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م .

124) الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب(ت 817 هـ)، **القاموس المحيط**، ط1، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م .

125) قاسم، حمزة بن محمد(ت 1431 هـ)، **منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري**، مكتبة دار البيان، دمشق، سوريا، 1990م .

126) قباوة، فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط5، دار القلم العربي، حلب، سورية، 1989م .

127) قباوة، فخر الدين، **التحليل النحوي أصوله وأدلته**، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، 2003م .

128) القرطبي، عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري(ت 671 هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب، القاهرة، 1964 .

129) القزويني، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد(ت 273 هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د . ت) .

130) الكرماني، أبو القاسم برهان الدين(ت 505 هـ)، **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، (د . ت) .

131) الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد(ت 786 هـ)، شمس الدين، الكوكب الداري بشرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1981م .

132) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(ت 1024 هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**،ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998م .

133) ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد سليمان(ت 940 هـ)، **أسرار النحو**، ط2، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، (د . ت) .

134) لبيد بن ربيعة العامري(ت 661 م)، **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت .

135) المالقي، أحمد بن عبد النور(ت 702 هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، (د . ت) .

136) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله(ت 672 هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ليبيا. 1968م.

137) ابن مالك، جمال الدين، **شرح التسهيل**، ط1، تحقيق: عبد الله السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، 1990م .

138) المالكي، القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض(ت 544 هـ)، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة، 1978م.

139) المبرد، محمد بن يزيد(ت 285 هـ)، **المقتضب**، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (د . ت) .

140) المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم(ت 1353 هـ)، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، دار الكتب الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (د . ت) .

141) مجدوب، عز الدين، **المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة**، كلية الآداب سوسة، الجمهورية التونسية، (د . ت) .

142) مجمع اللغة العربية مصر، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004م .

143) المدني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي(ت 179 هـ)، **موطأ الإمام مالك**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1985م .

144) امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**(ت 565 م)، ط5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م .

145) المرادي، الحسن بن قاسم(ت 749 هـ)، **الجنى الداني**، ط1، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نعيم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م .

146) المرادي، الحسن بن قاسم، **رسالة في جمل الأعراب**، ط1، تحقيق: سهير محمد خليفة، 1987م .

147) المصري، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر(ت 804 هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، 2004م .

148) المنصوري، علي جابر، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، الدار العلمية الدولية والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002م .

149) ابن منظور الأفريقي، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(ت 711 هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، (د . ت) .

150) النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مطبعة الفجالة، مصر، (د . ت) .

151) النحاس، أبو جعفر(ت 338 هـ)، **معاني القرآن**، ط1، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، 1988م .

152) النمر بن تولب(ت 14 هـ)، **ديوان النمر بن تولب**، تحقيق: محمد نبيل الطريفي، دار صادر بيروت، ط1، 2000م .

153) نوريم، علال، **القول الجديد في شرح الزّواوي المفيد**، ط4، دار الكتاب العربي، الدار البيضاء، 2003م .

154) النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف(ت 676 هـ)، **شرح النَّووي على صحيح مسلم**، بيت الأفكار الدولية، الرياض، (د . ت) .

155) النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله(ت 405 هـ)، **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**، ط1، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، 2003م،

156) هارون، عبد السلام محمد(ت 1408 هـ)، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001م .

157) الهاشمي، السيد أحمد، **القواعد الأساسية للغة العربية**(ت 1362 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د . ت) .

158) الهروي، علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين الملا(ت 1014 هـ)، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، ط1، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م .

159) الهروي، علي بن محمد النحوي(ت 415 هـ)، **الأزهرية في علم الحروف**، ط2، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1993م .

160) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(ت 643 هـ)، **شرح المفصل**، الطباعة المنيرية، مصر، (د . ت) .

161) اليوسفي، أبو يوسف حمدان بن خميس بن سالم(ت 1384 هـ)، **خلاصة العمل في شرح بلوغ الأمل**، ط1، وزارة التراث والثقافة، عمان، 1986م .

ثانيًا: الرسائل الجامعية .

1) بلعمش، اليزيد، **الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية**(الجملة الاعتراضية والجملة التفسيرية وجملة الصلة) دراسة تطبيقية في سورة البقرة، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الخضر– باتنة – الجزائر، 2006–2007م .

2) الحريثي، كريم زنون داود، **الجملة التفسيرية في القرآن الكريم – دراسة نحوية دلالية–** أطروحة دكتوراه، "غير منشورة"، مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2005م.

3) سالم، محمد يزيد، **جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية**، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر 2014م .

4) العيساوي، محمد هادي، **الجملة الفعلية في صحيح البخاري** –دراسةٌ نحويَّة في الأَحاديث المرفوعة–، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، مجلس كليلة التربية جامعة بابل، العراق، 2002م .

5) معين، محمد عامر، **الدلالة ونظرية النحو العربي**، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997م .

ثالثًا: المواقع الإلكترونية .

1) صلاح الدين الزعبلاوي، **دراسات في النحو**، متوفر على الموقع / http://shamela.ws/browse.php/book 2120#page 543

2) الخضير، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد، **شرح مختصر الخرقي– كتاب الحج**، متوفر على الموقع الإلكتروني http://shkhudheir.com/scientific– lesson/2057815366 .

3) العباد، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد، **شرح سنن أبي داود**، متوفر على الموقع / http://shamela.ws/index.php/book/37052

4) محمد بن سليمان كافيجي، **شرح الإعراب عن قواعد الإعراب**، مخطوطات جامع عنيزة، متوفرة على الموقع / http://www.alukah.net/manu/files/manuscript_1002/58.pdf

فهرس الآيات

م	الآيات	رقم الآية	الصفحات
	سورة البقرة		
1	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾	11	55 – 52
2	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾	83	94
3	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	179	125
4	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	184	65 – 62
5	﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾	198	105
6	﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا﴾	214	50 – 47 – 46
	سورة آل عمران		
7	﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾	11	70
8	﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	59	55 – 43 – 41
9	﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾	140	117
	سورة النساء		
10	﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾	93	131
11	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾	164	82
	سورة المائدة		
12	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ .	9	37 – 34 – 33 – 54

13	﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم﴾	49	61
14	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾	117	59 – 57
	سورة الأنعام		
15	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾	25	54 – 47
16	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾	164	128
	سورة الأعراف		
17	﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾	31	132
18	﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾	138	106
19	﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾	160	32
20	﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾	185	84
	سورة الأنفال		
21	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾	65	140 – 93
22	﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾	66	140 – 93
	سورة يونس		
23	﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	10	60

	سورة يوسف		
24	﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾	35	49 – 50 – 52
	سورة الرعد		
25	﴿وَالْمَلَائِكَة يدْخلُونَ عَلَيْهِم من كل بَاب سَلام عَلَيْكُم﴾	23	40
	سورة الكهف		
26	﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾	29	75
	سورة طه		
27	أُمِّكَ مَا يُوحَى* أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾	37 – 39	78
	سورة الأنبياء		
28	﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾	3	30– 40 – 41– 54 – 71
	سورة الحج		
29	﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾	26	64
	سورة المؤمنون		
30	﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾	23	57 – 83 – 100
	سورة النور		
31	﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾	1	35
32	﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	11	127
	سورة الفرقان		

33	﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ القرآن جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾	32	21
34	﴿وَأَحْسَن تَفْسِيرًا﴾	33	23
	سورة الشعراء		
35	﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ* أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾	132- 133- 134.	116
	سورة القصص		
36	﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾	12	113
37	﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	30	107
	سورة السجدة		
38	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾	12	63
	سورة الأحزاب		
39	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾	28	90
	سورة سبأ		
40	﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ* أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾	10 - 11	63
	سورة الصافات		
41	﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾	114 - 115	60

	سورة ص		
42	﴿وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾	6	61 – 57 –26
43	﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾	33	125
	سورة الجاثية		
44	﴿ وَإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ﴾	32	52
	سورة النجم		
45	﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾	39	94
	سورة القمر		
46	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	94	34 – 33
	سورة الصف		
47	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾		56 – 43
48	﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾	7	94
	سورة القلم		
49	﴿فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُون، أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ﴾	24 – 23	63
	سورة نوح		
50	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	1	63
	سورة المدثر		
51	﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾	3	32

ثانيًا: فهرس الأشعار

م	صدر البيت	العجز	البحر	رقم الصفحة
	الهمزة			
1	لَعَلَّك، والمَوْعُودُ حقٌّ لِقَاؤُهُ	بَدَا لكَ فِي تِلْكَ القَلُوص بَداءُ	الطويل	49
	الباء			
2	فيَا لَيتَ الشّبابَ يَعُودُ يَوْمًا	فأُخبرَهُ بمَا فَعَلَ المَشيبُ	الوافر	31
	الدال			
3	ولقد سئمتُ منَ الحياةِ وطولِها	وسؤالِ هذا الناسِ كيفَ لبيدُ ؟	الكامل	25
4	كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًّا بِيَدْ	وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ	الرجز	67
	السين			
5	أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بعدما	أَفْنانُ رأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِس؟	الكامل	105
	العين			
6	صِيَامًا تَذُبُ البَقَ عَنْ نُخَراتِهَا	بنَهْزٍ كإيماءِ الرُءوسِ الموانع	الطويل	102
7	فَمن نحن نُؤْمِنْه يَبِتْ وهْوَ آمِن	ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعَا	الطويل	33
	الميم			
8	وَجملةَ التَفْسيرِ أَيضًا إِنْ سَلمَ	تَفْسيرُها مِنْ عُمدةٍ كَما عَلِم	الرجز	25
9	كَلَامُنَا لفظٌ مفيدٌ؛ كاستقمْ	واسمٌ، وفعلٌ، ثم حرفٌ، الكَلِمْ	الرجز	22
10	وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ	كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ	الطويل	105
11	وَأَعلَم أَنَّني وَأَبا حُمَيدٍ	كَما النَّشوانُ وَالرَّجلُ الحَليم	الوافر	106
12	كَاشفَةٌ حَقيقةَ الذي يَلي	وَالخلفُ فيها للشُلوبين جَلي	الرجز	24
	اللام			

13	وإنَّ شِفائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ	فهل عندَ رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّل	الطويل	45
	النون			
14	إلَى اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً	وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيفَ يَلتَقِيَانِ ؟	الطويل	41
	الهاء			
15	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَن مَنَيَتْي	إنَّ المَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا	الكامل	51
16	الْيَوْم يَبْدُو بَعْضُه أَو كُلُّه	ومَا بَدَا مِنْه فَلاَ أُحِلُّه	الرجز	134
	واو			
17	عاريةٌ من أحرفِ التَفسيرِ أَو	مقرونةٌ بها فَكلًّا قد رَوَوا	الرجز	29
	الياء			
18	وتَرميني بالطّرفِ أي أنتَ مذنبٌ	وتقلينني لكنَّ إياكِ لا أَقلي	الطويل	66
19	لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ	فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	الكامل	35

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الآية .	
الإهداء .	أ
الشكر والتقدير .	ب
الملخص باللغة العربية .	ت
الملخص باللغة الإنجليزية .	ث
المقدمة .	**6 – 1**
التمهيد: الإمام البخاري، وصحيحه. الاستشهاد بالحديث، بين التفسيرية والاعتراضية .	**19 – 7**
أولاً: الإمام البخاري الاسم، والنسب، والنشأة، والوفاة .	7
ثانياً: الجامع الصحيح (صحيح البخاري) .	10
ثالثاً: الحديث الصحيح .	12
رابعاً: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث .	12
خامساً: الفرق بين الجملة التفسيرية و الجملة الاعتراضية .	15
الفصل الأول: في مفهوم الجملة التفسيرية .	**60 – 20**
المبحث الأول: الجملة التفسيرية بناء وتأسيس .	**20**
1 . الجملة العربية لغة واصطلاحًا .	20
2 . التفسير لغةً واصطلاحًا .	22
3 . مصطلح الجملة التفسيرية لغةً واصطلاحًا .	23

4 . بين علم التفسير والجملة التفسيرية .	24
5 . الجملة التفسيرية في تراث النحاة .	27
6 . رابط الجملة التفسيرية .	29
7 . المحل الإعرابي للجمل .	30
8 . الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب .	32
9 . دلالة مصطلح الجملة التفسيرية .	36
10 . بين الجملة التفسيرية ومشابهاتها .	37
المبحث الثاني: أقسام الجملة التفسيرية .	**40**
المطلب الأول: الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .	40
المطلب الثاني: الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير .	58
1 . الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أن) .	58
2 . الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أي) .	66
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي النحوي للجملة التفسيرية .	**112 – 70**
المبحث الأول: الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير .	73
المبحث الثاني: الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير .	80
المطلب الأول: الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أن) .	80
1 . الجملة التفسيرية المصدرة بالفعل الماضي .	81
2 . الجملة التفسيرية المصدرة بالفعل المضارع .	89
3 . الجملة التفسيرية المصدرة بفعل الأمر .	94
4 . الجملة التفسيرية الاسمية .	105
5 . الجملة التفسيرية الندائية .	107
المطلب الثاني: الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أي) .	110
1 . الجملة التفسيرية المفسرة للجمل .	112

1 . الجملة التفسيرية المفسرة للألفاظ .	113
الفصل الثالث: أهمية الجملة التفسيرية الدلالية .	**157- 115**
المبحث الأول: ما كان منها بلا حرف تفسير .	118
المبحث الثاني: ما كان منها بحرف تفسير .	126
المطلب الأول: الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أن) .	126
المطلب الثاني: الجملة التفسيرية المقرونة بحرف التفسير (أي) .	154
الخاتمـة .	**159**
فهرس المصادر والمراجع .	**161**
فهرس الآيات القرآنية .	**174**
فهرس الأشعار	**179**